د. أحمد المتوكل

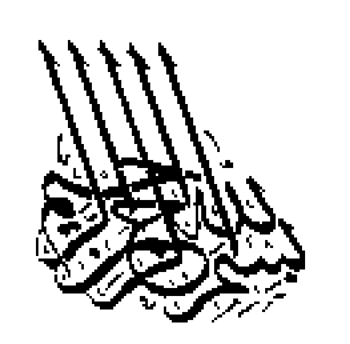
الوظيفية بين الكلية والنمطية

دار الأمان
للنشر والتوزيع
الرباط

أحمد المتوكل

الوظيفية بين الكلية والنمطيّة





الـكـتـــــــاب : الوظيفية بين الكلية والنمطية

المــؤلـــــف : أحمد المتوكل

النــاشــــــر : دار الأمان - الرباط

الطبعــة الأولـــى : 1424هـ / 2003 م

المـطـبعـــة : مطبعة الكرامة - الرباط

الإيـــداع القانوني : 2003/0190

ردمــــــــك : 9981-941-11-5

فهرس الكتاب

فهرست

الفصل الثاني:

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

تـــقديـــم

من الأطروحات الهامة الكبرى التي دافعت عنها اللسانيات التوليدية التحويلية وجود ومشروعية "نحو كلي" يمثل للملكة اللسانية العامة.

وقد اختلف فحوى هذا النحو الكلي واختلفت وسائل ربطه بالأنحاء "الخاصة" باختلاف النماذج التي أفرزتها النظرية التوليدية التحويلية على مرّ الأحقاب، من "النموذج المعيار" إلى نموذج "البرنامج الأدنوي".

في موازاة هذه النظرية، عرف الحقل اللساني ظهور أبحاث –تجمع عادة تحت مظلة "الأنحاء النمطية"– تناقش فكرة النحو الكلي وتجادل في إجرائيتها وجدواها، خاصة إذا أقيم النحو الكلي على إسقاط خصائص لغة معينة على باقي اللغات.

في هذه الأثناء، ظلت الأبحاث اللسانية ذات التوجه الوظيفي في منأى شبه تام عن هذا النقاش وندر فيها الحديث –إن لم نقل انعدم– عن النحو الكلّي حتى ساد الاعتقاد بأن هذا المفهوم غير وارد أو مناف للبحث الوظيفي.

ولعل منبع هذا الاعتقاد (أي تنافي النحو الكلي و الوظيفية) اعتقادان شائعان آخران هما:

أوّلاً، أن المقاربة الوظيفية للغات الطبيعية، لكونها ترتكز، فيما ترتكز عليه، على مبدإ ربط "المقال" بـــ "المقام"، ربط الخطاب بظروف إنتاجه، لا يمكن أن تكون إلاّ مقاربة لـــ "الإنجاز" يعوقها ذلك الربط عن أن ترقى إلى وصف "القدرة"؛

ثانياً، أن التصاق هذا الضرب من المقاربات بشؤون "المقام" وإشكالاته والخوض فيما هو غير "لغوي صرف" يحول بينها وبين صياغة نحو صوري وينأى بها، بالتالي، عن اكتساب سمة من الواجب أن تطبع كل مشروع علمي يجمع بين الشمولية والدقة في ذات الوقت ويقبل التقويم والمفاضلة والدحض.

ما نتوق إلى تحصيله من خلال فصول هذا البحث الخمسة هو، من جهة، إبطال هذين الاعتقادين، ومن جهة ثانية، البرهنة على أنه لا تعارض بين الكلية والنمطية من حيث المبدأ وأنه من الممكن، بل من الضروري، بناء نحو كلي وظيفي يقف موقفاً وسطاً بين الكلية المطلقة والنسبية النمطية ويضمن، وحده، إقدار نظرية كنظرية النحو الوظيفي على بلوغ أحد مطامحها الكبرى، بلوغ "الكفاية النمطية"، مع تلافي المحظورين: مزلق الاسقاط ومطب الوصفية.

والله الموفق

الرباط، 15 يوليه 2002

الفصل الأول

من الكليات التواصلية:

البنية الخطابية النموذج ونحوُ الطبقات القالبي

الفصل الأول

من الكليات التواصلية

البنية الخطابية النموذج ونحو الطبقات القالبي

0. مدخل :

يُجمع جمهورُ اللسانين على أن الهدف المتوخى من الدرس اللساني هو استجلاء المَلَكة اللسانية التي تتميّز بها الكائنات البشرية، أو هو بتعبير آخـــر، استكشاف خصائص اللسان الطبيعي ووصفها وتفسيرها الوصفَ والتفسيرَ الملائمين.

إلا أن الإجمـــاعَ يقـــلُّ حين يتعلق الأمر بنوع المعطى اللغوي الذي يعكـــس هـــذه الخصـــائص ويمكن، لذلك، أن يُتخذ منطلقاً لبلوغ ذلك الهدَف. وقد نحت اللسانياتُ في هذا الشأن، مَنحيَين رئيسيين اثنين: منحىً يقـــول بكفايـــةَ الجملة في التمثيل لخصائص اللسان الطبيعي ومنحى يَعُدُّ النصَّ المتكامل المُعطى اللغوي الوحيد الذي يمكن أن يضطلع بهذه المهمة. ونَـــتَجَ عـــن هذيـــن المنحيين نمطان من اللسانيات : **"لسانيات جملة"** و **"لسانيات نص"** (أو في اصطلاح آخر: **"نحو جملة"** و **"نحو نص"**).

إن هذا الانشقاق الواقع في الدرس اللساني يشكل وضعا غيرَ سليم لأنه مَبنيٌّ على تمييز تَقَابُليّ غير مبرّر يجب أن يرتفع. وهي الغاية التي نسعى هنا في البحث عن السُّبل التي تتيحُها نظرية النحو الوظيفي لتحقيقها، بل إنـــنا نـــتوق إلى هـــدف أبعدَ، ومطمحٍ أعلى، وهو رفعُ الحواجز لابين لســـانيات الجملـــة ولســـانيات النص - فنحيل انقطاعهما إلى تقاطع -

فحسب بل كذلك بين النظريات التي تهتم بالتواصل بمختلف أشكاله اللغوية منها وغير اللغوية.

1- الإشكال

سلكت أغلبُ النظريات اللسانية المنحى الأوّلَ فاتّخذت لها موضوعاً الجملة واقتصرت عليها. وذهبت بعض النظريات في هذا المنحى إلى أبعدَ من ذلك فأرجعت الجملة إلى بنية صوريّة مجرّدة عن سياقيها المقالي والمقامي معاً.

وتُرِكَ ما يتعدّى الجملةَ إلى مجالات دراسية منها ماَ هو لساني (**"لسانيات النص"** أو **"نحو النص"**) ومنها ما هو غير لساني وإن كان يستمد بعض المفاهيم وبعض الأدوات من اللسانيات كتحليل الخطاب والسميائيات والشّعرية وغير ذلك.

وهذا وضع، مرةً أخرى، غير سليم ومختلّ. ويمكن إرجاع جوانب الخلل فيه إلى ثلاثة جوانب: جانب معرفي وجانب منهجي وجانب نظري.

أ – **معرفياً**: يفترض التمييز بين لسانيات الجملة ولسانيات النص (أو الدراسات النصية بشكل عام) أنّ لمستعمل اللغة الطبيعية قدرتين اثنين: قدرةً جملية وقدرةً نصيّة، قدرةٌ تمكّنه من إنتاج وفهم جملٍ مستقلة وقدرة تتيح له إنتاج نصوص متكاملة وتأويلها. وهو أمر ينافي الواقعَ النفسيَّ اللغوي. ولو سلّمنا بورود هذا الافتراض لكنّا ملزمين بالتسليم بأن القدرات اللغوية تتعدد وتختلف بتعدد واختلاف أقسام الخطاب إذ ما المانعُ آنذاك من أن نفترض **"قدرة كلمة"** و **"قدرة مركّب"** إضافةً إلى قدرتي الجملة والنص ؟

ب – **منهجياً**: من الثابت أنّ خصائص الجُمَل المتواردة في نفس النص لا تتحدَّد محليًّا بل بالنظر إلى النص ككل. بتعبير آخر أدق، تتحدَّد الخصائص الأساسية كالقوة الإنجازية والوَجه والزمان والجهة وغيرها بالنسبة للنص كاملاً فترد هذه الخصائصُ منصبَّةً عليه رمّته وتأخذ الجُمَل التي تكوّنه هذه الخصائصَ عن طريق "الإرث"[1]. فالقوّة الإنجازية التي تواكب جُمَلَ نص ما، مثلاً، هي القوةُ الإنجازية ("إخبار"، "استفهام"، "أمر" أو غير ذلك) المواكبةُ للنص كللٍ والتي استمدّتها منه جملةٌ إرثاً.

معنى ذلك، من حيثُ المنهج، أن خصائص الجملة لايمكن أن تُقارَبَ المقاربةَ الكافية إلاّ إذا وُضعت في سياقها النصّي وأنّ مشروع "**نحو الجملة**" (أو "**لسانيات الجملة**") مشروعٌ صعبُ الإنجاز.

ج – **أمّا نظريًّا**: فإن انحصارَ اللسانيات الصّرف في حدود الجملة وترك ما يتعداها لغيرها يؤدّي إلى تعدّد واختلاف المقاربات بل والنظريات بيد أنّ الموضوع المستهدَف وصفه واحدٌ وهو الخطاب الطبيعي وإن اختلفت أقسامُه (نص، جملة، مركّب، كلمة) وأنماطُه ("عادي"، أدبي، علمي ...). تعدّد المقاربات هذا، حين لايكون مبرَّراً، يتنافى، كما هو معلوم، وأحَدَ المبادئ الأساسية التي يتبناها التنظير العلمي: مبدأ الاقتصاد.

إذا كان هذا الوضع، وضعُ انقطاع لسانيات الجملة عن لسانيات النص وغيرها من الدراسات النصّيّة (السميائية والشعرية وغيرها ..)، وضعاً غير سليم بالمقاييس المعرفية والمنهجيّة والنظرية، فكيف يمكن تقويمُه ونقل هذه المجالات من حالة انقطاع إلى حالة تقاطع؟ كيف يمكن أن يتم ذلك في نظرية لسانية مُؤهّلة، من حيث مبادؤها وبنيتها لاحتضان هذا النقل، كنظرية النحو الوظيفي؟

يمكـــن القـــول إن نظرية النحو الوظيفي كانت منذ نشأتها نظريةً مؤسّســـة تداولـــيًّا تســـعى، من حيث طبيعتها هذه، في وصف وتفسير خصـــائص الخطاب باعتبار بعديه المقالي والمقامي إلا أنها اهتمت بالدرجة الأولى، بالجملة. غير أن مجموعة من البحوث تصدّت في السنوات العشر الأخـــيرة لنقل النحو الوظيفي من نموذج جملة إلى نموذج نص. وسارت الاقـــتراحات الواردة في هذه البحوث في اتجاهين رئيسيين اثنين يمكن أن نسمّيهما "**الاتجاه الافتراضي**" و "**الاتجاه التوسعي**". يذهب السائرون في الاتجـــاه الأول (لاحـــولا (1997)) إلى إغـــناء النحو الوظيفي باستمداد مفاهـــيمَ من نظريات لسانية أخرى تمكنه من مجاوزة الجملة إلى النص في حـــين أن من اختاروا الاتجاه الثاني يطمحون إلى تحصيل هذه المجاوزة من داخـــل النظرية نفسها عن طريق توسيع النحو الوظيفي ليشمل الظواهر النصـــية إضـــافة إلى الظواهر الجملية والظواهر التي تخص أقسام الخطاب الأخرى (المركب، الكلمة...).

ويمكـــن أن نميز داخل هذا الاتجاه نفسه بين منحيين: منحى تجزيئي يـــرى أصـــحابه (كرون (1997) ضمن آخرين) أن الإنتقال المباشر من الجملـــة إلى النص غير ممكن وأن النحو الوظيفي مضطر إلى مقاربة هذين المعطيين في قالبين متمايزين وإن تعالقا: "قالب الجملة" و "قالب النص"؛ ومـــنحى تجمـــيعي يعد هذا الإنتقال المباشر سائغاً ودراسة الجملة والنص بنفس الإواليات ممكنا (هنخفلد (1997) و (2001)،المتوكل (1998) و (2000) و (2001)).

في إطـــار هـــذا المنحى، نرى أن رفع التقابل بين لسانيات الجملة ولسانيات النص (أو بين نحو الجملة" و"نحو النص" أو بين "قالب الجملة" و"قالـــب الـــنص" في النحو الواحد) رهين بعملية توحيد كاملة تشمل: **الهـــدف والموضـــوع والمقاربة والجهاز الواصف (أو النحو) والإطار النظري** جميعا.

2- هدف واحد: القدرة التواصلية

تقـــدم أن الهدف المتوخى من الدرس اللساني هو استكشاف القدرة اللغوية التي حبيت بها الكائنات البشرية ووصفها.

إلا أن القدرة التي نعنيها هنا تتّسم بسمتين أساسيتين:

أولا: كونها قدرة شاملة.

ثانيا: كونها قدرة واحدة لاتتجزأ.

2-1 - القدرة التواصلية قدرة شاملة

يترتب عن اعتبار القدرة قدرة تواصلية الأمران الهامّان التاليان:

أ - لا تنحصـــر قـــدرة مستعملي اللغة الطبيعية في معرفة القواعد الصـــرفية التركيبـــية والصـــوتية والدلالية بل تتعداها إلى معرفة القواعد التداولـــية، القواعـــد الـــتي تمكن مستعمل اللغة الطبيعية من إنتاج وفهم عبارات لغوية سليمة في مواقف تواصلية معينة قصد تحقيق أغراض معينة.

بتعبير آخر، ليست ثمة قدرتان اثنتان مستقلتان "قدرة نحوية" صرف "وقـــدرة تداولـــية" بل قدرة تواصلية واحدة. ويؤيّد التوحيدَ بين هاتين القدرتـــين أن التداول لا يمكن عزله عن المكونات الأخرى التي يحكمها سواء أكانت تركيبا أم صرفا أم دلالة.

ب - لاتـــنهض بعملية التواصل القدرة اللغوية الصرف وحدها بل تساهم فيها قدرات أخرى منطقية ومعرفية واجتماعية وإدراكية وغيرها. فمستعمل اللغة الطبيعية يستخدم أثناء عملية التواصل، بالإضافة إلى ملكته اللغوية، ملكات ذات طبيعة غير لغوية تسهم في إنجاح هذه العملية.

2-2- القدرة التواصلية قدرة واحدة

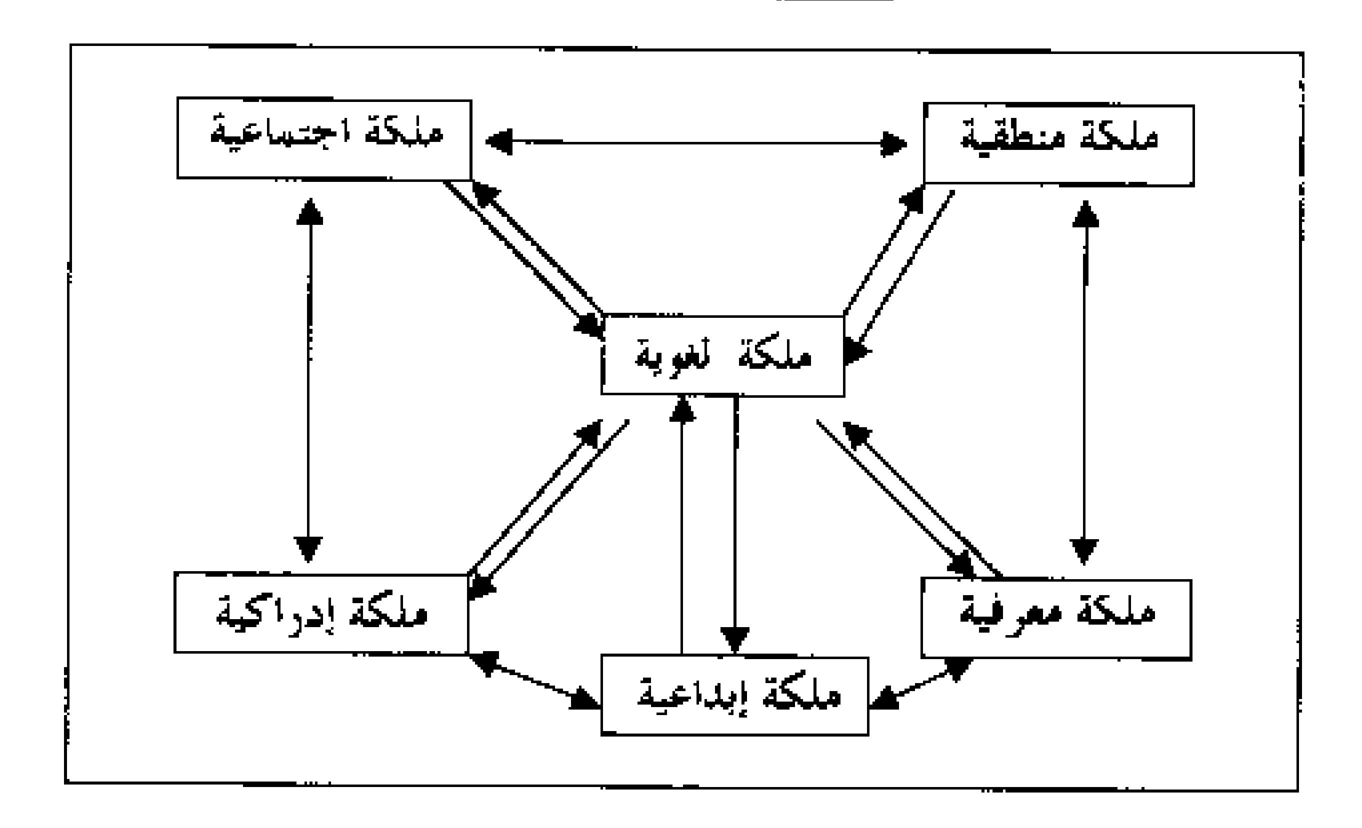
سبق أن بينا أن تجزيء القدرة اللغوية إلى قدرات تتعدد وتختلف بتعدد واختلاف أقسام الخطاب (من الكلمة إلى النص) ينبني على افتراض غير وارد. فالقدرة التواصلية قدرة واحدة، هي ما يمكّن مستعملي اللغة الطبيعية من التواصل فيما بينهم بغض النظر عن نوع العبارات اللغوية وحجمها. وستتاح لنا الفرصة، في مبحث لاحق، لتبيان أن بنية ذات طبيعة تواصلية تعكس مكونات عملية التواصل تثوي خلف التنظيم الداخلي لجميع أقسام الخطاب وإن كانت تتحقق التحقق الأمثل في النص.

إن رفع تجزيء القدرة التواصلية والسعي في توحيدها لا يخص أقسام الخطاب وإنما يمتد إلى أنماطه كذلك. فليست هناك، خلافا للمعتقد السائد، قدرات تختلف باختلاف أنماط الخطاب كأن تكون للخطاب الأدبي (الإبداعي، الفني) قدرة تخالف قدرة الخطاب العادي. وقد لامسنا هذا الموضوع، في مكان آخر [3]، حيث أشرنا إلى أن لكل الكائنات البشرية نفس القدرة على إنتاج أنماط الخطاب وفهمها إلا أن بعضهم يُفعِّل ويغذي جوانب معينة من هذه القدرة أكثر من بعض. فالأدباء، مثلا، يختلفون، عن غيرهم من مستعملي اللغة الطبيعية في كونهم يفعّلون الجانب "الفني" من القدرة اللغوية العامة ويغذونه في حين أن هذا الجانب من القدرة يظل **"كامنا"** عند الآخرين ولكنه غير منعدم يمكنهم من فهم وتأويل الخطاب الأدبي وان لم ينتجوه.

ولعل من المقاربات المعقولة التي تعكس هذا التصور المقاربة التي تقترحها النظرية الوظيفية حيث القدرة التواصلية مجموعة من القدرات التواصلية أو **"الملكات"** تُفعَّل وتتفاعل في عمليتي إنتاج الخطاب وفهمه وفقا للموقف التخاطبي ونمط الخطاب.

ولنوضح هذه المقاربة عن طريق الرسم التالي:

القدرة التواصلية



3 – موضوع واحد: الخطاب

إن توحـــيد موضوع الدرس اللساني يقتضي إعادة النظر في تعريف الخطاب وفي أقسامه.

3-1 – تعريف الخطاب:

لنتأمل المعطيات التالية:

(2) أ– أما خالد، فقد سافر إلى مصر
ب– أعرني معطفك هذا المساء
ج– يا لجمال هند !
د– شايا!

(2-أ-د) أمثلة للجملة الكبرى[4] والجملة الصغرى والمركب والكلمة. وهي كلها خطابات تامة تؤدّي غرضا تواصليا معينا في موقف تواصلي معين بقطع النظر عن نوعها أو حجمها.

بناءا على ذلك نقترح أن يكون تعريف الخطاب كالتالي:

(3) **"يعد خطابا كل ملفوظ/ مكتوب يشكل وحدة تواصلية تامة".**

يترتب عن التعريف (3) أمور ثلاثة:

(أ) **أولا:** المعيار الأساسي في تحديد الخطاب معيار وظيفي وليس معيارا بنيويًا: فالخطاب كل ملفوظ/ مكتوب يودي غرضا تواصليا ما. وهو معيار يتلاءم وطبيعة نظرية النحو الوظيفي.

(ب) **ثانيا،** ليس مفهوم الخطاب مقصورا على ما يتعدى الجملة (كما دُرِجَ على ذلك) حيث إن كل ما شكّل وحدة تواصلية تامة عُدَّ خطابا سواء أتعدى الجملة أم كان جملة كبرى أم جملة صغرى أم مركبا أم كلمة.

(ت) **ثالثا،** بإطلاقنا مصطلح الخطاب وتعميمه أصبح من الضروري تعويض هذا المصطلح الذي كان مقصورا على ما تعدى الجملة، وليكن التعويض بمصطلح **"النص"**.

2-3 - أقسام الخطاب

تقدم أن الخطاب ملفوظ يشكل وحدة تواصلية. إلا أن الملفوظ، كي يكون خطابا، يجب أن ينتظم في شكل معين وفقا لقواعد بنيوية

معيــنة. وهذا الشكل إمَّا نص أو جملة أو مركب أو مجرد كلمة وهي ما يسمى "المقولات الخطابية" أو "أقسام الخطاب".

ولأقسام الخطاب هذه استعمالان اثنان:
إمــا أن تــرد مستقلة تشكل وحدة خطابية قائمة الذات كما هو الشــأن في الأمــثلة (2-أ-د) أو ترد مدمجا بعضها في بعض كأن تدمج الكــلمة في المركب والمركب في الجملة و الجملة في النص طبقا للسلمية التالية:

(4) **سلمية أقسام الخطاب**

نص > جملة > مركب > كلمة.

ملحوظة: تستدعي السلمية (4) ملحوظتين:

(1) **أولاهمــا:** أن أدبيات النحو الوظيفي (المتوكل (1988)، ديك (1997)، كوفــالي (1997)) تمــيز بين ضربين من الجمل: جملة صغرى (Clause) وجملــة كبرى (Sentence) على أساس أن الجملة الكبرى جملة صــغرى يواكبها أحد المكونات الخارجية (مبتدأ، ذيل، منادى...). وقد أثرنا، في مكان آخر (المتوكل (2001))، إشكال مدى ورود اعتبار الجملة الكبرى قسمًا خطابيًا قائم الذات وتركنا هذه المسألة مفتوحة للنقاش.

(ا) **ثانيــتهما،** أن الخطابية (أي تشكيل وحدة تواصلية تامة) وإن كانــت مــتقاسمة بين أقسام الخطاب جميعها تجد تحققها الأمثل في النص حيــث إنه من الممكن القول إن السلمية (4) هي في الوقت ذاته سلمية للخطابــية تعكــس الــتفاوت بين أقسام الخطاب الواردة فيها من أعلى درجــات الخطابــية التي ينفرد بها النص إلى أدناها.[5] سنعود إلى تدرج الخطابية في مبحث لاحق.

4 – مقاربة واحدة: البنية الخطابية النموذج

أشرنا في ما تقدم إلى أن الخطابية كما حددناها هنا ليست سمة لكل ملفوظ وأنها تقتضي في الملفوظ، ليتصف بها، أن يكون ذابنية معينة تحكمها مبادئ وقواعد معينة.

وإذا أخذنا بالمبدإ الوظيفي العام، مبدإ تحديد الوظيفة للبنية، فيجب أن نتوقع أن ينعكس تناظر أقسام الخطاب (من الكلمة إلى النص) من حيث الوظيفة في تناظرها من حيث البنية وهي بالضبط الأطروحة التي سنحاول الدفاع عنها في ما يلي والتي، إن صحت، مكنتنا من الوصول إلى توحيدين: توحيد الموضوع وتوحيد المقاربة.

4-1 افتراض التماثل المعمَّم

نطلق مصطلح "افتراض التماثل المعمَّم" على الافتراض القائم على فكرة أن ثمة تماثلا بنيويا يوحد بين مختلف أقسام الخطاب.

وقد مرت هذه الفكرة، في إطار نظرية النحو الوظيفي، بعدة مراحل نرصدها كالتالي:

4-1-1 افتراض التماثل السطحي

يمكن إرجاع فكرة التماثل البنيوي إلى ماورد في مؤلف (ديك (1989)) من أن ترتيب المكونات داخل الجملة وترتيبها داخل المركب الاسمي يخضعان لنفس المبادئ العامة.

وفي نفس الاتجاه، ذهب خروت (خروت (1990)) إلى أن اللواصق (السوابق واللواحق) تترتب بالنظر إلى جذع الكلمة محكومة بالمبادئ نفسها التي تحكم ترتيب مكونات الجملة.

2-1-4 افتراض التماثل التحتي

بالإضافة إلى ذلك وبموازاة ذلك، التُفت إلى أن التماثل بين أقسام الخطاب يمسُّ البنية التحتية ذاتها أيضاً.

وقد مرّ افتراض التماثل التحتي، كذلك، بمراحل نجملها في ما يأتي:

(أ)- دافع رايكوف (رايكوف (1992)) عن أطروحة أن الحمل والحد يتقاسمان نفس البنية وهي البنية المكونة من ثلاث طبقات: طبقة الوصف وطبقة التسوير وطبقة التأطير.

ويمكن أن نمثل للبنية التي يتقاسمها الحمل والحدّ، حسب اقتراح رايكوف، كالتالي:

5 -

[خص - إط [خص - سو [خص - صف [نواة] لح - صف] لح - سو] لح - إط]

حيث تؤشر الرموز التي عن يمين النواة إلى مخصّصات الطبقات الثلاث والرموز التي عن يسارها إلى لواحق هذه الطبقات.

(ب) - ودافعنا، في نفس الاتجاه (المتوكل (1993) و(2000))، عن فكرة أن التماثل البنيوي يمكن أن يذهب به إلى أبعد من ذلك فيقوم بين الحد والقضية على اعتبار أن بعض الحدود تأخذ نفس السمات الوجهية التي تأخذها القضية (كالتعجب والتمني والترجي والدعاء). وبناءا على

ذلك اقترحنا إضافة طبقة رابعة في بنية الحدّ فأصبحت البنية المشتركة بين الحدّ والقضية هي البنية (6).

(6)



[خص–إط[خص– سو[خص–صف[نواة]لح – صف]لح– سو]لح –إط]

حيث: (خص – جه) و (لح – جه) يرمزان إلى مخصص ولاحق الطبقة الوجهية المضافة.

(ج) – واستدل ديك في آخر مؤلفاته (ديك (1997 ب)) على أن البنية التي افترضت في النحو الوظيفي للجملة يمكن أن تُسقَط دون إشكال على نص كامل (على أساس أن النص مجموعة متسقة من الجمل). بذلك يحصل تماثل بنيوي بين الجملة والنص لا بالنظر إلى المكونات فحسب بل كذلك بالنظر إلى العلاقات القائمة بين هذه المكونات. وتكون البنية المشتركة بينهما هي البنية (7):

(7)

[خص–نج[خص–جه

لح – جه]لح–نج]

[خص–إط[خص–سو[خص–صف[نواة]لح – صف]لح – سو]لح – إط]

حيث: (خص–نج) و (لح–نج) يرمزان إلى مخصص ولاحق الطبقة الإنجازية.

4-2 البنية النموذج

إن من الامتدادات المنطقية لافتراض التماثل المعمم اقتراح بنية تحتية واحـــدة لا لأقسام الخطاب المختلفة فحسب بل كذلك لأنساق التواصل اللغوي منها وغير اللغوي.

وقد سبق أن قدمنا هذا الاقتراح (المتوكل (2001)) متمثلا في بنية هي بالضبط البنية (7). ونقدم هنا تطويرا لهذا الاقتراح يصب في اتجاهات ثلاثـــة: (أ) إغـــناء البنـــية (7) بمســـتوى ثالث (نقترح أن نسمية مؤقتا "المستوى البلاغي") وباضافة طبقة ثالثة إلى طبقتي المستوى العلاقي ولتكن "الطـــبقة الاسترعائية" و (ب) رصد الوسائط التي تضبط تحقق هذه البنية عمقـــاً وســـطحاً و(ج) تحديد طريقة اشتغال هذه البنية المغناة بالنظر إلى جهاز النحو الوظيفي ككل.

4-2-1 أرومة البنية النموذج:

تقـــوم البنية النموذج، كما يستوجب ذلك مفهوم البنية بوجه عام، على مكونات من ناحية وعلاقات من ناحية أخرى.

4-2-1-1 المكونات

بعد إغنائها بإضافة الطبقة الاسترعائية إلى المستوى العلاقي وإضافة مســـتوى ثالث، المستوى البلاغي(6)، تصبح البنية (7) بنية نموذجية تامة التحديد يمكن أن نمثل لها كالتالي:

(8) البنية الخطابية النموذج

مستوى بلاغي { [خص–خا [خص–مط [خص–سن ⊓ لخ–سن] لخ–مط] لخ–خا]

مستوى علاقي { [خص–سع [خص–نع [خص–جه ⊓ لخ–جه] لخ–نع] لخ–سع]

مستوى تمثيلي { [خص–إط [خص–سو [خص–صف [نواة] لخ–صف] لخ–سو] لخ–إط]

حيث: (خص–سع) و (لخ–سع) يرمزان إلى مخصص ولاحق الطبقة الاستـــرعاتية؛ وحيث: (خص–خا) و (لخ–خا) و (خص–مط) و (لخ–مط) و (خص–سن) و (لخ–سن) إلى مخصصات ولواحق طبقات الحدث التخاطبي ونمط الخطاب وأسلوب الخطاب على التوالي.

ولنوضح بإيجاز الفارق بين البنيتين (7) و (8):

(أ) **أولا**، يبرر إضافةَ الطبقة الاسترعائية وجوبُ التمثيل داخل بنية الخطـــاب للعـــبارات التي تقوم بدور لفت انتباه المخاطب إلى أن المتكلم يـــنوي إمّـــا الشروع في مخاطبته أو الاستمرار في مخاطبته أو إنهاءها. هذه العبارات، إذن، إما فواتح أو أحشاء أو خواتم:

(8) أ – **ياعمرو**، إننا سنغادر المكان فوراً

ب – لقد زارني خالد – **أتسمعني** – البارحة في بيتي بعد غياب طويل

ج – أهلا ياعمرو! كيف حالكِ؟ ... **دعنا نراك**.

إن العبارات التي من هذا القبيل يُمثَّل لها على أساس أنها لواحق البنية الثالثة في المستوى العلاقي: البنية الاسترعائية التي يمكن أن تؤوي كذلك صرفات وأدوات تقوم بنفس الدور على أساس أنها تحققات لمخصص هذه الطبقة.

(ب) **ثانـــيا**، أما المستوى البلاغي فيعلل إضافته كونُه محل التمثيل لخصائص خطابية أساسية كالمركز الإشاري (أو الفضاء التخاطبي) الذي يحدد المتخاطبين وما يقوم بينهما من علاقات، وزمان ومكان التخاطب، والـــنمط الـــذي ينـــتمي إلـــيه الخطاب (سرد، محادثة، علمي، أدبي..) والأسلوب المتخذ (رسمي/غير رسمي، مهذب/غير مهذب...).

ويبرر توالي طبقات البنية (8) والسلمية التي تنتظمها أن تواجد هذه الطـــبقات تحكمه قيود يمكن إرجاعها إلى فئتين: **قيود خطية** تضبط توارد طبقات المستوى الواحد **وقيود سلمية** تضبط تحديد عناصر مستوى ما من مستويات البنية لعناصر المستوى الذي يسفله.

من أمثلة القيود الثانية – وهي الأهم – أن طبقات المستويين العلاقي والتمثيـــلي تتحدّد قيمهما بالنظر إلى قيم طبقات المستوى البلاغي (طبقتي الـــنمط والأسلوب على الخصوص). فكل نمط خطابي، مثلا، يستتبع قيما إنجازيـــة ووجهـــية وزمانية وجهية تناسبه وتميزه عن باقي أنماط الخطاب (المتوكل 1998)).

4-2-1-2 العلاقات.

العلاقات التي تواكب مكونات البنية (8) نوعان: علاقات وظائف وعلاقات إحالية.

4-2-1-2-1 العلاقات الوظائف

العلاقات الوظائف علاقات تقوم داخل البنية على اعتبار أنها تربط بين مكوناتها. فهي علاقات بنيوية تقوم بين عناصر البنية الواحدة.

هذه العلاقات فئات ثلاث: (أ) علاقات (أو وظائف) دلالية و(ب) علاقـــات (أو وظـــائف) وجهية (بكسر الواو، نسبة إلى الوجهة) و(ج) علاقات (أو وظائف) تداولية.

(أ) العلاقـــات الدلالية علاقات تحدد الأدوار التي تسند إلى الحدود بالـــنظر إلى الواقعة الدال عليها الحمل. وتسند هذه العلاقات إلى الحدود الموضـــوعات (كالمنفذ والمتقبل والمستقبل) كما تسند إلى الحدود اللواحق (كالزمان والمكان والعلة والمصاحب...).

(ب) العلاقـــات الوجهـــية (أو التركيبـــية)، حسب نظرية النحو الوظيفي، علاقتان: علاقة "الفاعل" وعلاقة "المفعول".

يسند الفاعل إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة المتخذة في تقـــديم الواقعة في حين أن المفعول يسند إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي.

(ج) أما العلاقات التداولية فتسند بالنظر إلى المقام التواصلي. وهي علاقـــتان كبريان اثنتان، محور وبؤرة، تتفرع كل منهما إلى محاور وبؤر فرعية تنوولت بالتفصيل في عدة أبحاث وظيفية جمعت في (ديك 1997أ).

4-2-1-2-2 العلاقات الإحالية

تُعـــدُّ الإحالـــة في الـــنحو الوظيفي، كما هو معلوم، فعلا تداوليا مقصودا به تمكين المخاطب من التعرف على ما يحيل عليه الخطاب.

ما يحيل عليه الخطاب هو "عالم الخطاب" ذاته، عالم يبنيه المتخاطبان أثناء عملية التخاطب ويشكل مرجعيتهما طيلة هذه العملية.

على هذا، يُفهم أن عالم الخطاب عالم "ذهني" (بالمعنى الذي يأخذه هذا المفهوم عند جونسون ليرد (جونسون ليرد 19)) قد يمت بصلة لعالم الواقــع لكـــنه لايمكن أن يعد، حتى في هذه الحالة، إلا تمثيلا ذهنيا له لا يعكسه ولا يطابقه.

لقـــد اكتفيـــنا في عرضـــنا للعلاقات الوظائف والعلاقات الإحالية بالإشارة والتذكير على اعتبار أن هذه العلاقات نالت قسطا وافراً وحيزّا هامّاً في أدبيات النحو الوظيفي وأدبيات غيره من الأنحاء.

4-2-2 أساس البنية النموذجية المعرفي:

من استنتاجاتنا من إعادة قراءة الفكر اللغوي العربي القديم (المتوكل (1982)) عامـــة ونظرية "النظم" عند الجرجاني (دلائل الإعجاز) خاصة مايلي:

(أ) يتصدر المتكلم عملية التخاطب ويتحكم في مراحلها وإوالياتها؛
(ب) يرتبط اللفظ بالمعنى ارتباطا جدليا؛
(ج) يسبق المعنى اللفظ ويحدده؛
(د) تتم عملية التخاطب عبر ثلاث مراحل أساسية:

(1) أولا، تحديـــد القصـــد التواصـــلي ("الغرض من الكلام" بلغة الجرجاني)؛
(2) ثانيا، تحديد فحوى الخطاب عن طريق "تعليق" معاني مكوناته؛
(3) ثالـــثا، التلفظ أو التحقيق الصوري (من "الصورة" في اصطلاح الجرجاني").

إن هذا التصور لعملية التخاطب لا يبتعد كثيرا عن التصور الحديث لـــنفس العمـــلية بل يكاد يطابقه: يذهب ليفلت (1998) إلى أن المتكلم

يقوم،حين يكون بصدد إنتاج خطاب ما، بثلاث عمليات انتقائية هي على التوالي:

(أ) انتقاء الهدف التواصلي الذي يسعى في تحقيقه؛
(ب) انتقاء الفحوى الدلالي الذي يراه الأنسب لتحقيق هدفه؛
(ج) انتقاء الصورة (النحوية والصوتية) المناسبة.

ويشير ليفلت إلى أن ثمة أبحاثاً نفسية - لسانية أثبتت أن هذا التصور لإنتاج الخطاب تصور يرقى إلى قدر كبير من الورود حيث يعكس المراحل التي تمر بها هذه العملية فعلاً.

إذا أمعنا النظر في تكوين البنية (8) ألفينا أنها تسير في نفس هذا الاتجاه الذي يمثله، على التباعد الزمني، الجرجاني وليفلت، فهي تعكس المرحلتين (أ) و (ب) بواسطة المستويين العلاقي والتمثلي إلا أنها تفترض مرحلة أخرى سابقة لهاتين المرحلتين وهي مرحلة قرار الدخول في عملية التخاطب وانتقاء إطاريها النمطي والأسلوبي وهو ما يمثل له المستوى البلاغي.

أما المرحلة (ج)، مرحلة التحقيق الصوري، فهي مرحلة لاحقة تعكسها البنية التركيبية الصرفية (أو بنية المكونات) كما سنرى في مبحث لاحق.

4-2-3 البنية النموذج كلية لسانية

من المعلوم أن الكليات اللسانية، في نظرية النحو الوظيفي، تتحدد داخل مقاربة للغات الطبيعية تتميّز باعتبار هذه اللغات حلولاً من نوع خاص لإشكال التواصل، أي إشكال إقامة "علاقات تواصل من مستوى عال بين الكائنات البشرية" (ديك 1997 أ:7).

من الواضح أن البنية (8) يمكن أن تعد، نظرا لطبيعتها التواصلية من الخصـــائص التي تتقاسمها اللغات الطبيعية (من خصائص اللسان الطبيعي) وأن تعد، بالتالي، من أبجديات النحو الكلي الوظيفي.

ويدعم هذا الإفتراضَ أمران:

(أ) الأســـاس المعـــرفي للبنية (8) الذي يجعل منها، كما رأينا، بنية تعكس مراحل عملية التخاطب والإواليات التي تحكمها؛

(ب) ملاءمـــة هـــذه البنية للتصور الوظيفي لاكتساب اللغة الذي يُقَـــارب على أساس "تطوره داخل العلاقات التواصلية بين الطفل ومحيطه خلال نموه" (ديك 1997 ب).

إذا صـــح هذا الافتراض، أمكن أن تعد البنية (8)، إذن كلية لسانية عـــلى أساس أن تحققها في مختلف أنماط اللغات يتم وفقا لوسائط معينة، نمطية وبنيوية، نتناولها بالتفصيل في الفصل الموالي.

4-2-4 البنية النموذج كلية تواصلية.

من الممكن أن نتصور أن البنية (8) ليست كلية لسانية فحسب، بل إنهـــا كلية تواصلية كذلك، أي بنية يمكن أن تعد واردة لا بالنسبة للغات الطبيعـــية فحســـب بـــل كذلك بالنسبة للأنساق التواصلية غير اللغوية (موسيقى، صورة، سينما، إيماء ...).

ويجعـــل من هذا التصور تصورا معقولا أن البنية (8)، إن هي، في الواقع، كما رأينا، إلا تمثيلا لمراحل اية عملية تواصلية ولإوالياتها.

إذا ساغ ذلك أمكن اعتبار هذه البنية بنية تواصلية كلية تتقاسمها أنساق التواصل جميعها، اللغوي منها وغير اللغوي، على أن تحدد وسائط تحققها في مختلف أنماط أنساق التواصل.

إذا صح افتراض كلية البنية (8) لسانيا وتواصليا، لزم عن ذلك البحث في وسائط تحققها على أن يكون هذا البحث في مستويين بالتدرج:

(أ) مستوى التحقق في كل نسق تواصلي (لغوي، صوري، موسيقي...)،

(ب) ومستوى التحقق داخل كل نسق تواصلي على حدة. كأن يبحث، فيما يخص اللغة، في تحقق البنية (8) في أنماط اللغات وأنماط الخطابات وأنماط الأساليب.

ومن مجالات البحث الواعدة في هذا الشأن المجالات التي تتوارد فيها أنساق تواصلية مختلفة كالغناء والسينما وغيرهما حيث يتطلب رصد ووصف تضافر مختلف الأنساق في تحقيق نفس البنية (8) وتوزيع مهام التعبير عن مستوياتها وطبقات مستوياتها.

5- نحو جهاز واصف واحد

لايستكمل التوحيد المنشود إلا إذا شمل، بعد الهدف والموضوع والمقاربة وبفضلها جميعا، الجهازَ الواصف نفسه.

بناءً على ما أسلفنا تبيانه في الفقرات السابقة، يمكن أن نقترح أن يتم توحيد الجهاز الواصف في مستويين: مستوى النحو الوظيفي ذاته ومستوى أعم، مستوى نظرية التواصل الوظيفية.

5-1 نحو وظيفي موحد: نموذج مستعملي اللغة الطبيعية:

يتسنى توحيد النحو الوظيفي بتجهيزه بإواليات تُمكّنه من الإضطلاع بوصف وتفسير خصائص الخطاب الطبيعي بمختلف أقسامه وأنماطه وأساليبه دون أن يلجأ إلى نحو آخر غيره أو أن ينقسم على نفسه.

ومن الطرق – وربما مُثلاها – التي يمكن أن تفي بهذا الغرض هي أن يبنى النحو بناءاً قالبياً.

5-1-1 القالبية في النحو الوظيفي

ظهر مفهوم القالبية في النحو الوظيفي مُزامناً لمفهوم القدرة التواصلية ومرتبطا به. وقد مر هذان المفهومان، منذ ظهورهما (ديك (1989))، بمراحل نرصدها بإيجاز في ما يلي:

5-1-1-1 البناء القالبي المعيار:

تقدم أن القدرة التواصلية في تصور النحو الوظيفي تتكون من خمس ملكات هي الملكات اللغوية والمنطقية والمعرفية والاجتماعية والإدراكية. وفقاً لهذا التصور اقترح (ديك (1989)) أن يصاغ نموذج مستعملي اللغة الطبيعية على أساس أن يتضمن خمسة قوالب تضطلع برصد الملكات الخمس: قالبا نحويا وقالبا منطقيا وقالبا معرفيا وقالبا اجتماعيا وقالبا إدراكيا للملكات اللغوية والمنطقية والمعرفية والإجتماعية والإدراكية على التوالي.

تتسم هذه القوالب الخمسة، كما يقتضي ذلك مفهوم القالبية نفسه، بخاصيتين محددتين اثنتين:

(أ) يستقل كل قالب عن القوالب الأخرى من حيث مبادئه وإوالياته وموضوعه؛

(ب) إلا أن القوالب الخمس، رغم استقلالها، تتعالق فيما بينها بحيث يفضي بعضها إلى بعض فيكون خرج بعضها دخلا لبعض، كما يتضح من الرسم التالي:

(9)

2-1-1-5 القالبية والخطاب "الإبداعي"

نقصد بالخطاب الإبداعي نمطا خطابيا خاصا يشمل أساسا ما يسمى الخطاب الأدبي وهو خطاب تُسخَّر له، كما تقدم، ملكة تشكل أحد مكونات القدرة التواصلية وهي ما أسميناه "الملكة الشعرية". بإضافة هذه الملكة إلى الملكات الخمس الأصلية، اقتُرح (المتوكل (1995)، البوشيخي (1998)) أن يرصدلها، داخل نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، قالب خاص يمكن أن يسمى "القالب الإبداعي" (المتوكل) أو "القالب التخييلي" (البوشيخي).

تكمـــن وظيفة هذا القالب في كونه مجموعة من المبادئ والإواليات يـــلجأ إلـــيها نموذج مستعملي اللغة الطبيعية ويسخرها لوصف خصائص الخطاب الإبداعي. وبما أن الخطاب الإبداعي لا تبلغ به خصوصيته، وإن تناهت، حد الانقطاع عن الخطاب الطبيعي العام؛ وبما أن الملكة الشعرية عـــلى خصوصـــيتها لا تنفصل عن باقي الملكات التواصلية الأخرى، فإن القالـــب الإبداعي على استقلاليته، يظل مرتبطا بالقوالب الأخرى يفضي إلـــيها وتفضـــي إليه ويمدها ويستمد منها. ويصدق ما قلناه عن الخطاب الإبداعـــي عـــلى بـــاقي الأنماط أيضا. فالخطاب العلمي، مثلا، يتطلب بالدرجـــة الأولى، إضـــافة إلى القالـــب اللغوي، اشتغال القالبين المعرفي والمنطقي، أكثر من اشتغال غيرهما.

5-1-1-3 التداول المدمج / التداول القالبي

من المعلوم أن التداول والدلالة مدمجان معا، في النموذج المعيار، في نفـــس القالـــب، القالب النحوي، حيث يمثل للخصائص التداولية (القوة الإنجازية، الوظائف عامة) والخصائص الدلالية في بنية تحتية واحدة.

وقـــد أبانت عدة أبحاث في السنوات الأخيرة (بلكستاين (1998) وفيت (1998) ضمن آخرين) أن الخصائص التداولية تستدعي أن يُفرَدَ لها قالـــب خاص فكان أن اقترح فيت (1998) إخراج التداول من القالب النحوي على أن يمثل له في قالب مستقل اسماه "القالب التداولي".

وقد سرنا في هذا النهج في دراستنا لظـــاهرة التعجب (المتوكـــل (1999)).

5-1-1-4 قالب الجملة / قالب النص

مـــر بـــنا أن المناحي التي عرفها النحو الوظيفي فيما يخص إشكال تقـــابل الجملة والنص المنحى الذي تتزعمه كرون (1997) والقائم على

أطروحة وجوب الفصل بين الجملة والنص لعدم تماثلهما البنيوي والتمثيل لخصائصهما، بالتالي، في قالبين مستقلين، "قالب جملة" و "قالب نص".

وقد بينا في مبحث سابق أن التمييز بين دراسة الجملة ودراسة النص، وإن تم ذلك داخل نفس النحو، لا يبرره مبرر بل إنه يناقض مبادئ معرفية ومنهجية ونظرية.

ويتبين لنا الآن، بعدما ثبت لدينا عن إمكان التوحيد بين الجملة والنص من حيث الهدف والموضوع والمقاربة، أن إفراد قالبين مستقلين للخصائص الجملية والخصائص النصية لم يعد له أي ورود.

5-1-2 البنية النموذج والقالبية

حين يتعلق الأمر بالتمثيل للبنية (8) داخل النحو يمكن التفكير، مبدئيا، في ثلاثة إمكانات: **أولا**، يمثل للبينة (8) برمتها (بجميع مستوياتها وطبقاتها) في بنية تحتية واحدة داخل القالب النحوي ذاته، **ثانيا**، يمثل للمستويين البلاغي والعلاقي، نظرا لطبيعتهما التداولية، في القالب التداولي طبقا لمقترح فيت (1998) والمتوكل (1999) في حين يمثل للمستوى التمثيلي في القالب النحوي؛ **ثالثا**، توزع المستويات على قوالب ثلاثة مستقلة متعالقة وهي المسطرة التمثيلية التي نراها أورد المساطر الثلاث.

5-1-2-1 القوالب

حسب المسطرة المتبناة هنا، يتم توزيع التمثيل للبنية النموذج كالتالي:

(أ) يمثل للمستويين البلاغي والعلاقي كليهما في طبقتي بنية تداولية واحدة يضطلع بتحديدها القالب التداولي؛

(ب) يترك التمثيل للمستوى الثالث، المستوى التمثيلي، لقالب دلالي مستقل على اعتبار أن عناصر هذا المستوى عناصر دلالية بالأساس، ويتم ذلك في بنية يمكن تسميتهما "بنية دلالية" (في مقابل البنية التداولية)؛

(ج) تعد هاتان البنيتان دَخلَين، بمقتضى تعالق القوالب، للقالب النحوي الذي ينقلهما عبر قواعد التعبير (الصرفية والتركيبية والتطريزية) إلى بنية مكونية تتخذ بدورها دخلا للقواعد الصوتية التي تحيلها إلى بنية منطوقة.

5-1-2-2 تفاعل القوالب

لنتساءل، الآن، عن الطريقة التي تشتغل بها هذه القوالب الثلاثة وعن الاتجاه الذي تشتغل فيه.

تقدم أن عملية إنتاج الخطاب، في تصوري الجرجاني ولفلت، تمر بمراحل منطلقةً من قرار الدخول فيها إلى التحقيق الصوري للخطاب.

حسب هذا المنظور، يكون اتجاه اشتغال القوالب الثلاثة كالتالي:

(10) قالب تداولي ← قالب دلالي ← قالب نحوي

إلا أن هذا التوجيه لنموذج مستعملي اللغة الطبيعية يستدعي ملاحظتين أساسيتين:

(1) **أولا**، ليس من الضروري أن يمر اشتقاق البنية المكونية عبر القالب الدلالي. ويحصل ذلك حين يتعلق الأمر بالعبارات اللغوية التي لا فحوى دلاليا لها (لامستوى تمثيليا لها) كالعبارات التي من قبيل:

(11) أ - هيهات!

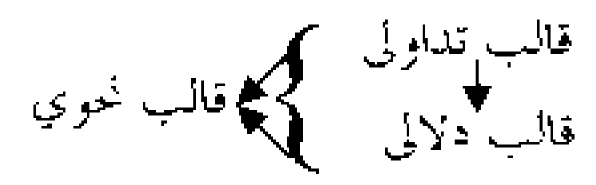
ب – وازيداه!

ج – ياسلام!

في هــذه الحالــة، يــتم القفز على القالب الدلالي ويفضي القالب التداولي إلى القالب النحوي رأسا.

لوجود هذه الحالات، يجب تعديل الاتجاه ليكون كالتالي:

(12)



(2) **ثانــيا**، إن الاتجــاه الممثل له في الرسم (10) أو الرسم (12) يعكــس مــراحل عملــية إنتاج الخطاب ولا يعكس مراحل عملية فهم الخطــاب (أو تأويلــه) وهي عملية لا تقل أهمية عن العملية الأولى. وقد أشار ديك (ديك (1997 أ)) إلى هذه الأهمية وبيَّن أن النحو الكافي نفسيا هــو الــنحو الذي يستطيع أن يرصد العمليتين معاً، النحو المصوغ على أساس أن يتضمن جهازا قادرا على القيام ب "توليد" الخطاب و "تحليله" في الوقت ذاته.

وبمــا أن عملية الفهم التي يقوم بها المخاطب تتضمن نفس المراحل لكــن في اتجاه عكسي (انطلاقا من القالب النحوي إلى القالب الدلالي ثم القالــب التداولي أو إلى القالب التداولي رأسا) فإن الرسم الذي يعكس مراحل التخاطب إنتاجا وفهما هو الرسم (13):

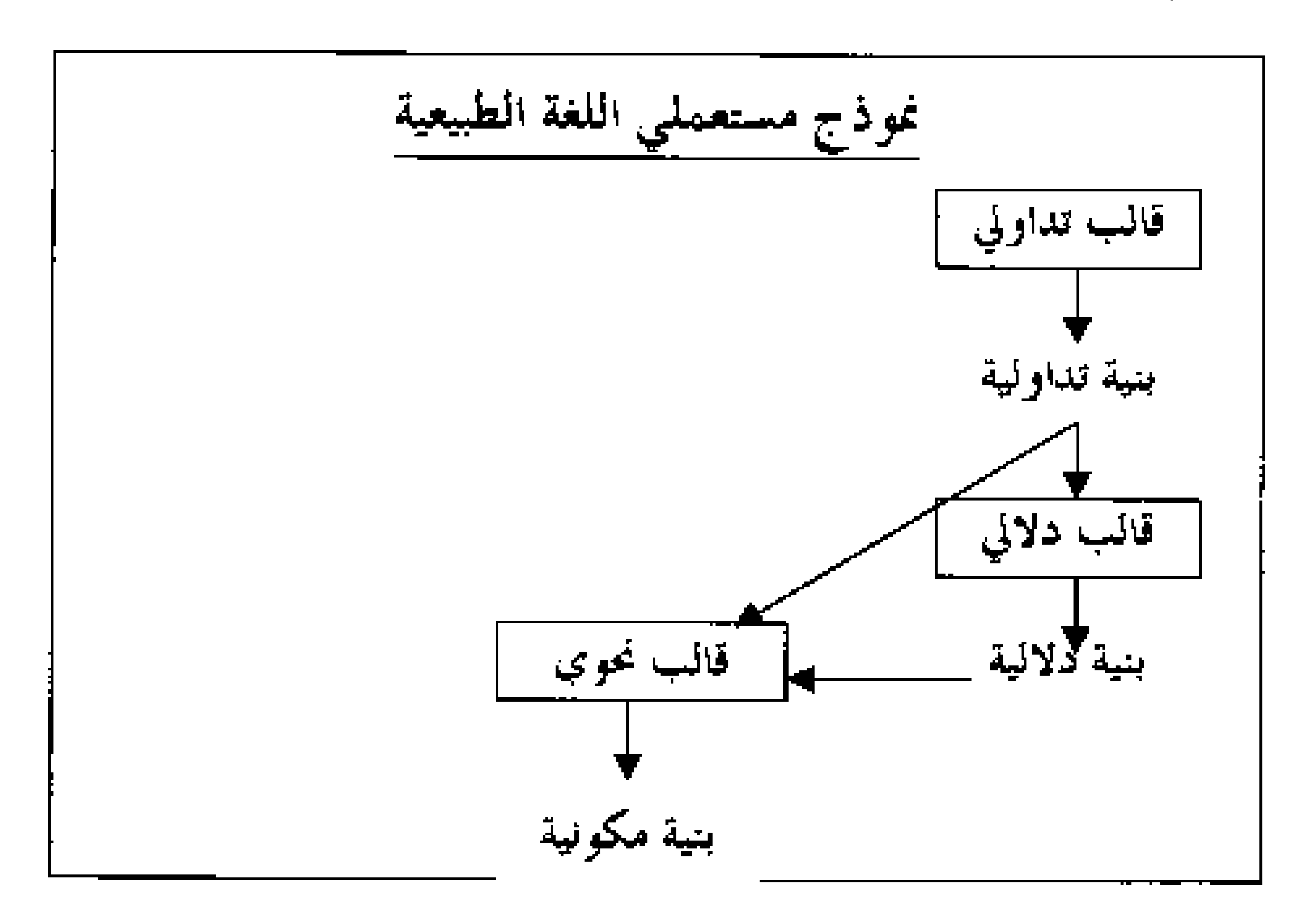
(13)

قالب تداولي
قالب دلالي
قالب نحوي

إن القوالـــب الـــثلاثة، القالب التداولي والقالب الدلالي والقالب الـــنحوي، تعـــد القوالـــب الأساسية في عمليتي إنتاج الخطاب وتأويله باعتـــبارها القوالب التي تشتغل ضرورة في كل من هاتين العمليتين. وقد تضـــاف إليها عند الحاجة قوالب مساعدة كالقالب الإجتماعي والقالب المعـــرفي والقالب المنطقي والقالب السياقي (بشقيه الإدراكي والمقالي، أو "المقامي" و "المقالي") التي تمد منتج الخطاب أو مؤوله بمعلومات إضافية.

إذا صحت هذه الإفتراضات، أمكن أن نتصور بنية نموذج مستعملي اللغة الطبيعية وطريقة اشتغاله كما هو موضح في الرسم التالي:

(14)



5-1-2-3 القالبية وأنماط الخطاب

مر بنا أن نمط الخطاب وسيط هام يتحكم لا في تحقق البنية الخطابية النموذج فحسب بل كذلك في انتقاء القوالب وفي طريقة اشتغالها.

ولنأخذ، مثالا لذلك، الخطاب الإبداعي الذي يعدّ، بالدرجة الأولى، مردَّ إشكال الفصل بين لسانيات الجملة ولسانيات النص وانقسام الدرس اللساني على نفسه.

يمكـــن أن نتصـــور، فرضا، أن عملية إنتاج الخطاب الإبداعي تمر بالمـــراحل المتعاقـــبة التالـــية: قرار الدخول في الخطاب، انتقاء الخطاب الإبداعي من بين أنماط الخطاب الممكنة، انتقاء الأسلوب المناسب، تحديد طبقات المستوى العلاقي وقيمها الملائمة، تحديد طبقات المستوى التمثيلي وقيمها ثم انتقاء الصيغة الملائمة فالصورة المحققة النهائية.

على أساس هذا التصور، يمكن أن نفترض أن نموذج مستعملي اللغة يشتغل بالشكل التالي:

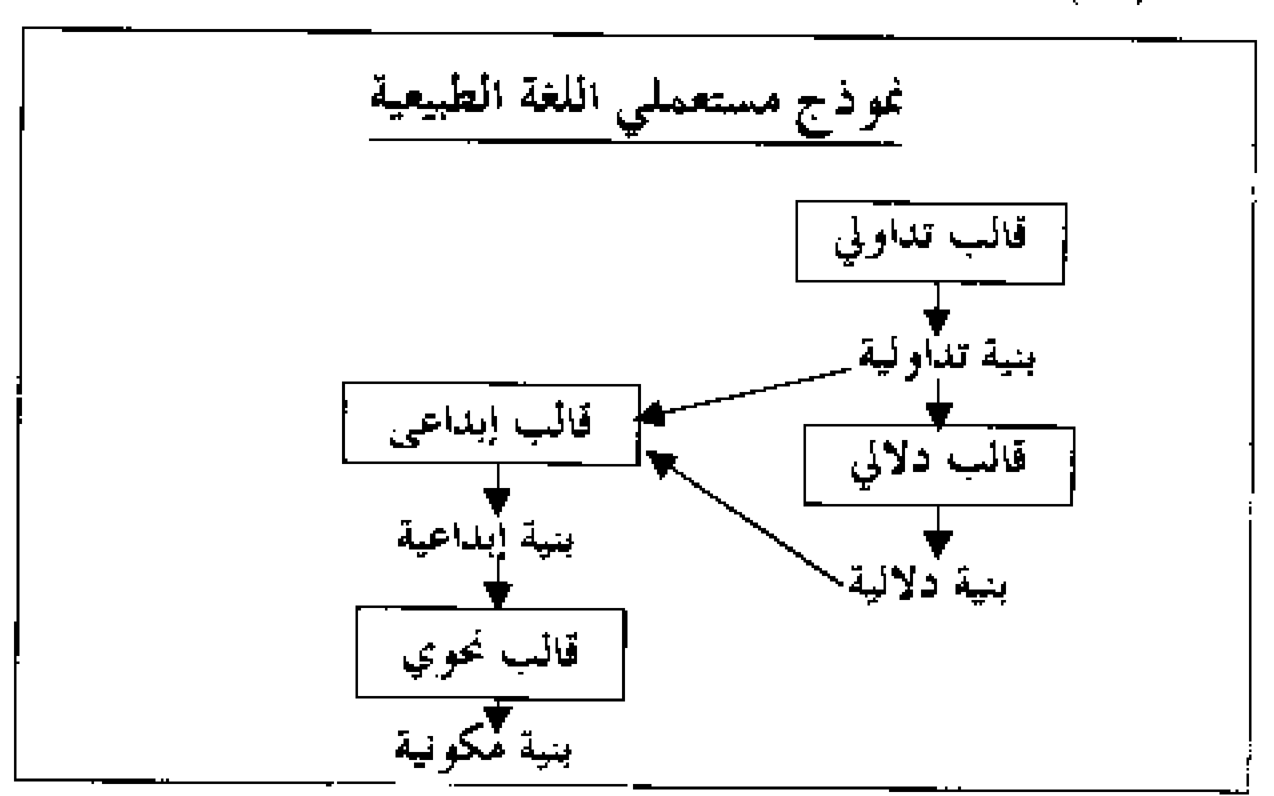
(أ) يضطلع القالبان التداولي والدلالي بتحديد البنية التداولية والبنية الدلالـــية على التوالي على أساس التوجيه الصادر عن مؤشر نمط الخطاب (الخطـــاب الإبداعـــي) وجنسه (شعر، رواية، أقصوصة..) الممثل له في الطـــبقة الثانية من المستوى البلاغي والذي يتحكم في تحديدطبقات هاتين البنيتين وقيمها والعلاقات القائمة بين عناصرها.

(ب) يدرج ناتج القالبان التداولي والدلالي في القالب الإبداعي، وفي القويلـــب المناسب على الخصوص المعدّ للجنس الإبداعي المنتقى (قويلب الشـــعر،قويلب الـــرواية ...)، الـــذي يسخر إوالياته (القواعد الإيقاعية بالنســـبة للشعر مثلا) لتحديد الصيغة الفنية للخطاب، ويكون الناتج بنية يمكن أن نصطلح على تسميتها "البنية الإبداعية".

(ج) وتضطلع قواعد القالب النحوي الصرفية والتركيبية والتطريزية، انطلاقـــا مـــن المعلومـــات الـــواردة في البنـــية الإبداعية، بتحديد البنية المكوّنية التي تشكل فيما بعد دخلا للقواعد الصوتية التي تتكفل بتحقيقها صوتيا.

ويمكـــن أن يعـــد الرســـم (15) الرسم الذي يعكس بنية نموذج مستعملي اللغة وطريقة اشتغاله في عملية إنتاج الخطاب الإبداعي:

(15)



ويمكـــن أن نتصور، على نفس الأساس، أن عملية تأويل الخطاب الإبداعي تتضمن نفس المراحل إلا أنها تأخذ الإتجاه العكسي حيث تنطلق مـــن البنية المكونية وتنتهي بالبنية التداولية مرورا عبر القالب النحوي ثم القالب الإبداعي ثم القالب الدلالي فالقالب التداولي.

يستخلص من الرسم (15) أمور هامة ثلاثة:

(1) **أولهـــا**، أن الوسائط التي تحكم عمليتي إنتاج وتأويل الخطاب الإبداعـــي وســـائط تنتقي عناصر البنيتين التداولية والدلالية والعلاقات القائمـــة داخـــلهما وفقا لجنس هذا الخطاب (شعر، رواية، أقصوصة...) وتنتقي القويلب المناسب والمعد له داخل القالب الإبداعي.

(2) **ثانيهما**، أن الخطاب الإبداعي، وإن دقت خصوصيته، لاينفصل كلـيا عن الخطاب المنعوت بالعادي ويرصد، بالتالي، في نفس النحو، أي نموذج مستعملي اللغة الطبيعية.

(3) **ثالثهما**، أن نموذج مستعملي اللغة الطبيعية يشتغل، حتى حين يتعلق الأمر بالخطاب الإبداعي، بطريقة واحدة لا تختلف سواء أكان هذا الخطاب نصاً أم كان دون النص.

ويعد الأمران الثاني والثالث من الأمور التي يمكن أن يستدل بها على أن الفصل بين لسانيات الجملة ولسانيات النص فصل غير مبرّر.

لـيس التصور الذي يعكسه الرسم (15) إلا تصورا افتراضيا مجملا يتطلب دراسة كاملة منفردة تمحصه وتدقق تفاصيله.

2-5 إطار نظري موحد: نظرية التواصل الوظيفية

إذا ثبـت أن ثمة تناظرا، ولو جزئيا، بين الأنساق التواصلية اللغوية وغير اللغوية، أصبح من الجائز التفكير في بناء نظرية تواصلية عامة تنتظم هذه الأنساق وتفرز لها انحاء خاصة، من ضمنها نحو اللغة الوظيفي.

وتستمد هذه النظرية مشروعيتها من أمرين:

(أ) تـؤول الأنساق التواصلية، على اختلاف أنواعها وقنواتها، إلى بنـية تواصلية واحدة (أو جزء منها) هي، إجمالا، البنية النموذج (8) التي تتحقق كمّا وكيفا، تحققا يناسب كل نسق.

(ب) من غير المستبعد أن يشمل التناظر الأنحاء نفسها من حيث إنها محكومة بنفس المبادئ النظرية العامة (مبدأ الوظيفية وما يتفرع عنه) وقابلة

لأن تصاغ طبقا لبنية عامة واحدة وأن تشتغل بطريقة مماثلة. ومن غير المستبعد، كذلك، ألا تختلف كبيرَ اختلاف، بنية هذه الأنحاء وطريقة اشتغالها عن بنية نموذج مستعملي اللغة الطبيعية وطريقة اشتغاله كما يعكسهما الرسمان (14) و (15).

من مزايا هذه النظرية التواصلية الوظيفية العامة أنها تربط النحو الوظيفي بأنحاء الأنساق التواصلية الأخرى (غير اللغوية) ربطا يتيح، عن طريق المقارنة، ضبطهَ وتقويمَه وتقويةَ كفايته التفسيرية.

خلاصة:

من أنجع الحلول - ولعله أنجعها - الممكن اقتراحها لإشكال انقسام اللسانيات إلى لسانيات جملة ولسانيات نص بوجه عام، وإشكال نقل النحو الوظيفي من نحو جملة إلى نحو نص بوجه خاص، توحيدُ الدرس اللساني توحيدا يشمل الهدف والموضوع والمقاربة والإطار النظري فيضمن، بذلك، رفع الحواجز المصطنعة بين أقسام الخطاب الطبيعي وأنماطه، بين الجملة والنص وبين الخطاب "العادي" وغير العادي. وهو الحل الذي يفي، إضافة إلى ذلك، بسد الجسور، نظريا ومنهجيا، بين الخطاب اللغوي وأنساق التواصل الأخرى فيتيح مقاربتها جميعا في إطار نظرية وظيفية عامة واحدة.

إن هذا لا يعني، بالطبع، أنه الحل الأنجع على الإطلاق وإنما يعني فقط أنه قد يكون من أنجع الحلول الممكن اقتراحها في إطار نظرية النحو الوظيفي.

الهوامش

(1) راجع، للمزيد من التفصيل عن هذا المبدإ، (ديك (1997أ)).

(2) في نفس هذا الاتجاه، يقترح هنخفلد (2001) صياغة للنحو الوظيفي تشبه من عدة جوانب الصياغة التي نقترحها هنا. ويقوم مقترح هنخفلد على "فكرة" إعادة هندسة النحو بحيث يجمع بين القالبية والطبقية السُّلَّمية، مؤلفا، بذلك، بين اتجاه كرون واتجاه هنخفلد – المتوكل.

(3) راجع ذلك في (المتوكل 1995).

(4) نعني هنا بالجملة الكبرى الجملة التي تتضمن مكوناً خارجيّاً (مبتدأ أو غيره) في مقابل الجملة الصغرى التي لايواكبها مكون خارجي.

(5) من المعقول والمتوقع أن يستقطب النص أعلى درجات الخطابية (بالتعريف الذي حددنا به هذا المفهوم هنا) لأن التواصل التام "الناجح" لايتم، في الحالات العادية، بواسطة جمل أو كلمات، بل بنصوص كاملة.

(6) نقترح هذا المصطلح لأننا لم نجد لحد الآن مصطلحا يفضُله للدلالة علي ما نقصده. ونشير إلى أن ما نعنيه به هنا لايطابق فحواه العربي القديم تمام التطابق.

الفصل الثاني

نحوُ الطبقات القالبي

من الكلي إلى الخاص

0. مدخل:

بينّا في الفصل السابق أن نموذج مستعملي اللغة الطبيعية في آخر تصورات النظرية الوظيفية له، أي باعتباره نحواً طبقيّاً - قالبيّاً، له من الحظوظ ما يُمكّنه من أن يُعدّ من الكليات اللسانية بل من الكليات التواصلية على الإطلاق لامن حيث المستويات والطبقات التي يتضمنها فحسب بل كذلك من حيث تنظيمه (قوالبه) واشتغاله (العلاقات القائمة بين مستوياته وقوالبه).

إلا أن هذا النموذج العام يخضع، حين تفعيله، لوسائط تنميطيّة تتحكم في "تنسيبه" وجعله ملائما لمختلف أنماط اللغات والخطابات مع الإبقاء على مجموعة من الثوابت لا يلحقها تغيير.

عملية التنسيب هذه التي تربط بين الكلّي المطلق والنسبي النمطي وتتيح الانتقال من الأوّل إلى الثاني عبر ضوابط معينة هي ما سنحاول رصده في البحث الموالي.

1- الكليات / الجوامع / الخصائص

من المصطلحات الرائجة في الأدبيات اللسانية العربية بوجه عام مصطلح "الكليات" ومصطلح "الجوامع" ومصطلح "الخصائص".

نجد المصطلحين الأوّلَ والثالثَ مستعملين في الكتابات اللسانية المعاصرة بيد أن المصطلح الثاني يغلب استخدامه في المؤلفات القديمة اللغوية والفلسفية والمنطقية.

ونقترح، هنا، إدماج المصطلحات الثلاثة في نظرية النحو الوظيفي، حسب تصورنا الحالي لهذه النظرية كما بيّناه في الفصل السابق، على أن يعاد تحديدها كالتالي:

(أ) نقصد بالكليات القواسم المشتركة بين اللغات الطبيعية على مختلف أنماطها. سواء أكانت هذه القواسم "مادية" أم كانت "صورية".

هذا من حيث مفهوم الكليات، أمّا من حيث ما صدقها، فقد تقدم أنه من الممكن أن نفترض أنها تشمل فيما تشمل البنية التواصلية النموذج والتنظيم الطبقي القالبي العام لنموذج مستعملي اللغة الطبيعية.

وقد أشرنا فيما سبق إلى أنّنا نربط كلّية هذين العنصرين ونجعلها رهينة بمدى معقولية افتراض إمكان إدراجهما ضمن الثوابت التي يقوم عليها التواصل إنتاجاً وتلقيّاً. كما سبقت الإشارة إلى أن من مطامح التصور الذي نتبناه هنا أن تعدّ هذه الثوابت من مقوّمات التواصل بمختلف أنساقه، اللغوية وغير اللغوية.

إذا صح هذا الافتراض الأخير أصبح لزاماً الحديث عن "كليات تواصلية" تتقاسمها الأنساق التواصلية جميعها ووجب تفريع هذه الكليات إلى فئتين: "كليات تواصلية مطلقة" و "كليات تواصلية نسقية". حسب هذا التصوّر، تكون الكليات المطلقة هي القواسم المشتركة بين كل الأنساق التواصلية بأنواعها (اللغوية، الإيمائية، الصورية، الموسيقية ...الخ) في حين تحصر الكليات النسقية في مايتقاسمه أفراد كل نسق على حدة.

(ب) مـــن المعلـــوم أن كل نسق تواصلي يتفرّع إلى أنماط، أي إلى مجموعـــات تحدّدها وتميزها قواسم مشتركة معينة. مثال ذلك أن اللغات الطبيعـــية، باعتبارها مجموعة تشكل نسقاً تواصلياً معيناً، تنقسم إلى أنماط لغويـــة، أي إلى مجموعـــات مـــن اللغات تنفرد بسمات معينة (ليست بالضرورة سمات سُلالية).

هـــذه الســـمات النمطية هي ما نقترح الاصطلاح على تسميتها "الجوامع".

الكليات النسقية إذن، بتعبير آخر، هي ناتج الاجتزاء الذي يقوم به كل نسق تواصلي من الكليات المطلقة، والجوامع هي مجموع ما يجتزئه من الكليات النسقية كل نمط داخل كل نسق.

(ج) أمّـــا "الخصائص" فنعني بها هنا شيئا آخر غير ماكان يدل عليه هذا المصطلح عند القدماء (وبعض اللغويين المحدثين). إنها ليست السمات التي تنفرد بـــها لغة ما (كالعربية مثلاً) وتتميز بها (وقد يقال "تمتاز بها") عـــن كل ماعداها من اللغات وإنما هي السمات التي يجتزئها كل فرد من أفراد نمط تواصلي معين من جوامع نمطه.

بالنسبة للغات الطبيعية، تكون الخصائص إمّا خصائص لغة معينة أو خصائص خطاب معين أو خصائص أسلوب معين.

عـــلى هذا الأساس، يمكن أن نقول إن للعربية "خصائص"، فعلاً، لكن هذه الخصائص ليست سمات عازلة تفصلها عن باقي اللغات الطبيعية وإنمـــا هي مجرد متغيرات لثوابت نمطية (جوامع) تُدرِج هذه اللغة في زمرة معينة من اللغات.

فاللغـــة العربية، بتعبير آخر، فرد من أفراد نمط لغوي معين يتحدّد بجوامعه ويشكل بدوره فرداً من أفراد نسق تواصلي معين (نسق التواصل عبر اللغة) تحدّده كليات نسقية تحكمها كليات مطلقة.

يمكن أن نستخلص ممّا حاولنا إثباته في هذا المبحث مايلي:

(1) الكليات التواصلية مقوّماتُ عملية التواصل إنتاجاً وتلقيّاً. وهي مطلقة تحكم هذه العملية بشقيها بوجه عام ونسقية تضبط التواصل داخل نسق معين (لغوي أو غير لغوي)؛

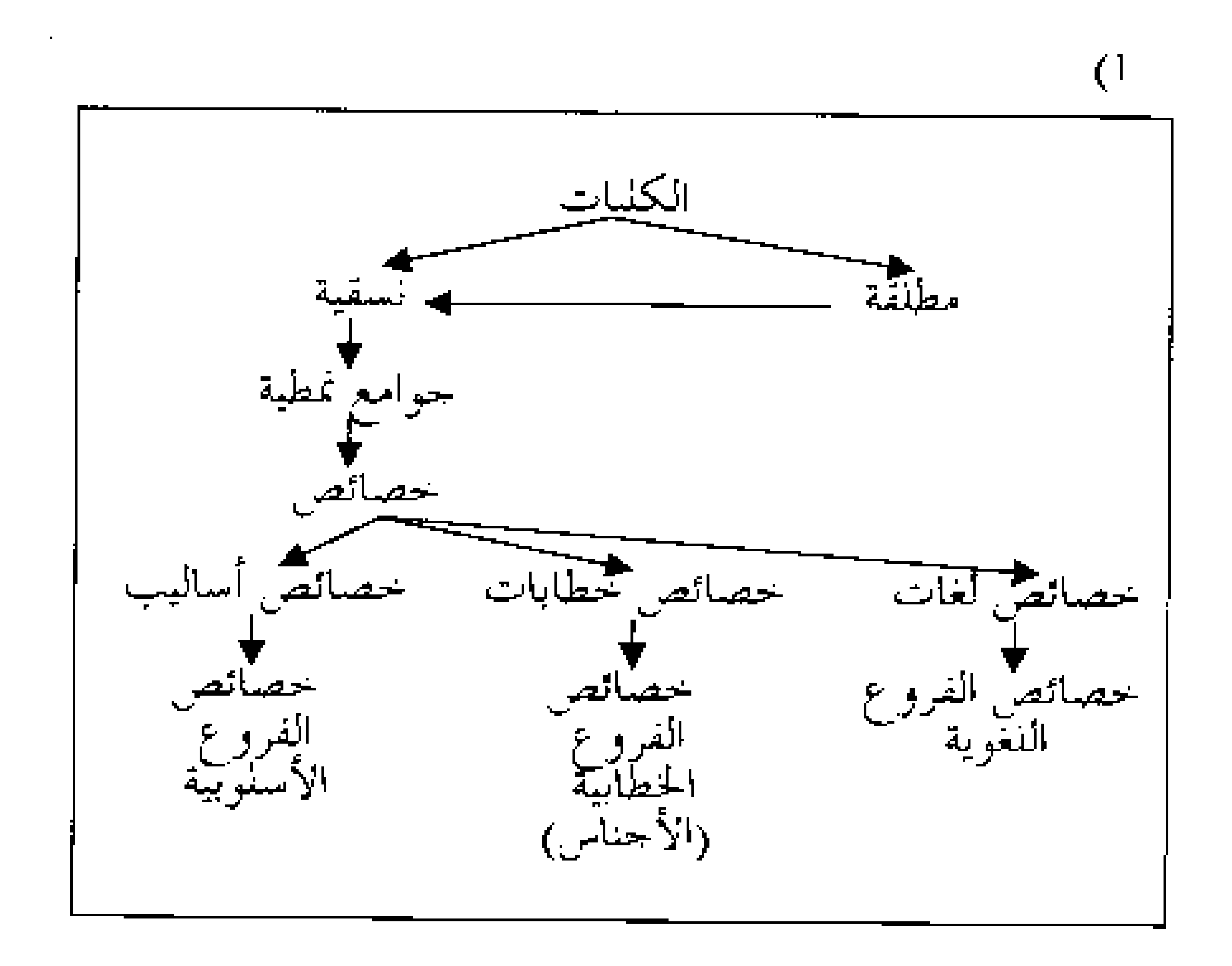
(2) الجوامـــع سمات تميّز نمطاً بعينه داخل نسق تواصلي معين (أنماط اللغات الطبيعية مثلا)؛

(3) الخصائص سمات تطبع فرداً من أفراد النمط الواحد وتميزه عن غيره من أفراد نمطه وهي بالنسبة لنسق التواصل اللغوي، خصائص لغات أو خصائص خطابات أو خصائص أساليب.

ويمكـــن أن نفـــرّع الخصائص نفسها من حيث درجات الخصوص فيصبح بالإمكان أن نتحدث عن خصائص فروع الفرد الواحد من النمط الواحـــد (مســـتويات اللغـــة العربية ودوارجها ولغياتها، فروع الخطاب الإبداعي كالشعر والرواية والمسرحية...)

(4) تربط بين هذه المفاهيم علاقات سلّمية تقوم على عملية تنسيب تتم عن طريق الاجتزاء التدريجي الذي ينطلق من الكليات المطلقة وينتهي عند الخصائص ماراً بالكليات النسقية فالجوامع كما يوضح ذلك المشجّر التالي:

(أ



2- نظرية التواصل الوظيفية

من مطامح التصور الذي ندافع عنه هنا لنظرية النحو الوظيفي، مبادئ ومنهجاً ونحواً، أن يمكّن من إدراج هذه النظرية في نظرية وظيفية أعم تكفل وصف وتفسير إواليات التواصل بين الكائنات البشرية عبر مختلف قنوات التواصل المتوافرة، اللغوية منها وغير اللغوية.

1.2. الأنساق التواصلية:

من المعلوم أن التواصل عن طريق اللغة الطبيعية ليس التواصل الوحيد الممكن وإن كان، عادة، أكثر أنواع التواصل شيوعاً وأنجعها.

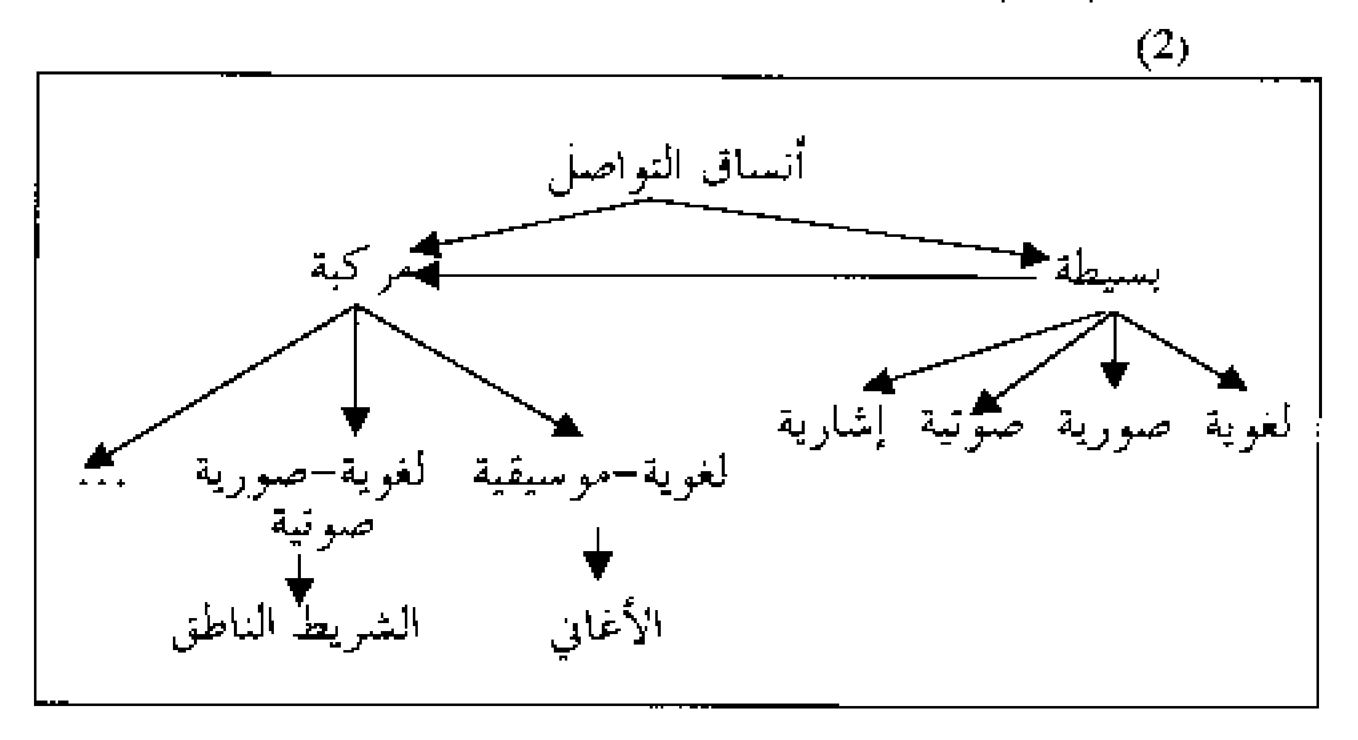
ومن أنساق التواصل غير اللغوية ما يعتمد الصورة (رسوم، شرائط صامتة) ومنها ما يعتمد الصوت (موسيقى، صراخ، أنين) ومنها مايعتمد

الإشارة (الإيماء...) وغير ذلك من الوسائل التي يمكن أن تسخّر للتواصل. هذا التصنيف الأولي حاصلُ تفريع أنساق التواصل من حيث طبيعة القناة التواصلية؛ ويمكن أن يُزَاوَجَ بتصنيف يُنطلقَ فيه من عددٍ القنوات التواصلية المستخدمة. فمن الأنساق ماهو "بسيط" يستخدم قناةً واحدة (لغوية، إشارية، صورية...) ومنها ماهو "مركب" تتوارد فيه قنوات عدّة.

وأوضح مثال لهذه الفئة الثانية من الأنساق الشريط الناطق الذي يسخر اللغة الطبيعية والصورة المرئية والصوت (موسيقى...). وقد أشرنا في ما تقدّم إلى أن من الدراسات الهامة التي يجب أن تتضافر فيها جهود اللسانيين وجهود غير اللسانيين ممن يهتمون بالتواصل، بوجه عام، تعميق البحث في توزيع الأدوار بين هذه الأنساق المختلفة حين تتوارد في نفس العملية التواصلية وكيفية تفاعلها فيما بينها لإنجاح هذه العمليّة.

يمكن توضيح التصنيف الأوّلي لأنساق التواصل المعتمد هنا عن طريق الرسم التالي:

(2)



إن التصنيف الوارد في الرسم (2) ليس، قَطعاً، تصنيفا شاملا ولانهائـيًا. فمن الجائز أن نكون قد أهملنا بعض الأنساق أو غابت عنا فروع بعض الأنساق التي أوردناها. إلاّ أننا نفترض أن الخانات التي

يتضمنها هذا المشجر تمثل في نظرنا أهم أنواع التواصل بين البشر وأن لها من السعة ما يؤهلها لإيواء أنساق فرعيّة (أو"نسيقات") أخرى. من أمثلة ذلك ما يسمى "العلامات" (كعلامات المرور والعلامات التي يتم بها التواصل في بعض المجتمعات البدائية) التي لم تورد في تصنيفنا غير أنه من الممكن أن تعدّ فروعاً للنسق الإشاري أو النسق الصوري.

2-2 أنساق التواصل وكلّياته

من وجهة نظر السطح، يظهر الاختلاف جلّياً بين أنساق التواصل الواردة في الرسم (2).إلاّ أن هذا الاختلاف سرعان ما يبدّده التلاف بيّنٌ حين نعود إلى طبيعة ومراحل عملية التواصل.

تقدّم أن التواصل، أيّ تواصل، يقوم، من حيث بنيته على أربعة أركان أساسية:

(أ)- انتقاء النمط التواصلي وإطاره العام (المركز الإشاري، الأسلوب..)؛
(ب)- وتحديد القصد التداولي (إخبار، سؤال، وعد، وعيد، أمر...)؛
(ج)- وانتقاء الفحوى الدلالي المراد تمريره والذي يُلائم القصد التداولي؛
(د)- وصياغة القصد والفحوى في بنية صورية مناسبة.

كما تقدّم أن عملية التواصل تمر بأربع مراحل مرتّبة من (أ) إلى (د) على أساس أن منطلقها انتقاء نمط التواصل وإطاره وأن غايتها البنية الصورية المناسبة.

وسبق أن أشرنا إلى أن التصوّر الذي نتبناه هنا لنموذج مستعملي اللغة الطبيعية يعكس عامّة أركان عملية التواصل ومراحلها.

إذا صح هذا التصوّر وكان له من الحُظُوظ ما يمكن أن يرقى به إلى درجة معقولة من الكفاية النفسية، أمكن افتراض أن نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، من حيث بنيته ومن حيث طريقة اشتغاله، مؤهل لأن يعدّ نموذجاً للتواصل بوجه عام، ولأن يعدّ، لذلك، من "كليات التواصل المطلقة" الوارد تحديدها في المبحث السابق.

مفاد هذا، أن نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، كما نتصوره هنا، يمكن أن يعدّ، إذا ماجرّد من خصوصياته اللغوية الصّرف، نموذجاً عامّاً للتواصل كما يمكن أن يعدّ، إذا ما أبقي على هذه الخصوصيات، نموذجاً لنسق التواصلي اللغوي، يشكّل كلّية من كليّات مستوى أدنى، أي ما أسميناه "الكليات النسقية".

لنستخلص الآن:

(1) يجمع بين مختلف أنساق التواصل اللغوية وغيرها أن وظيفتها الاضطلاع بعملية تواصلية واحدة وإن تباينت قنواتها؛

(2) على أساس أركان هذه العملية الأربعة ومراحلها الأربع، يمكن صياغة نموذج عامّ يفترض أنه يعكس التواصل بين الكائنات البشرية وإوالياته، ولنسمّه "نموذج المتواصلين" (على غرار "نموذج مستعملي اللغة الطبيعية")؛

(3) يُعَدُّ نموذج مستعملي اللغة الطبيعية ونماذج مستعملي أنساق التواصل الأخرى غير اللغوية تحققات نسبية لنموذج المتواصلين تخصُّ كلَّ نسق تواصلي على حدة.

2-3 النظرية الوظيفية العامة

يغري وجود روابطَ وتناظرات بين مختلف أنساق التواصل تشكّل ما أسميناه "الكليات التواصلية المطلقة" بالتفكير في إدراج هذه الأنساق على اختلافها في جهاز نظري واحد يمكن أن نصطلح على تسميته "النظرية الوظيفية العامة"، على أن تحدَّد طبيعتها وبنيتها.

(أ)- أمّا من حيث طبيعتها فهي نظرية وظيفية إذ إنها تعتمد، منهجياً، أنظومة المبادئ الوظيفية المعروفة التي يأتي في مقدمتها مبدأ تلازم الوظيفة والبنية وتحديد الوظيفة للبنية.

يمكن أن نقول، بالنسبة لهذه الأنظومة، إن المبادئ العامة التي تشكّل الفرش النظريَّ والمنهجيَّ للنحو الوظيفي (ديك (1997 أ) و المتوكل (1995) و (2001) ضمن آخرين)، يمكن أن تعدَّ، إذا ما عمّمت، مبادئ للنظرية الوظيفية العامة.

(ب)- وأمّا من حيث بنيتها، فهي إطار نظري وظيفي عام يتضمن مجموعة النظريات الوظيفية اللغوية وغير اللغوية، أي النظريات الوظيفية التي تخص مختلف أنساق التواصل المعروض لها في الفقرة 1.2.

(ج) وأمّا من حيث الدور الذي من المتوقع أن تقوم به والذي تجد فيه تبريرها فينحصر في ثلاث وظائف أساسية هي:

أوّلاً، إفراز نظريات وظيفية لمختلف الأنساق التواصلية على أساس أن كل نظرية تفرز بدورها أنحاء نمطية وأنحاء خاصة كما سنرى؛

ثانياً، تحديد العلاقات التي تربط بين هذه النظريات؛

ثالثاً، إتاحة المقارنة بين النظريات التي تتضمنها وتقويمها عن طريق مقارنة بعضها ببعض.

إن لإقامة نظرية وظيفية عامة كهذه عدة مزايا نقتصر هنا على ذكر ما يهم النظرية الوظيفية اللغوية، أي نظرية النحو الوظيفي:

(1) أشار ديك (ديك (1978)، (1989)، (1997 أ)) مراراً إلى ضرورة إدراج النحو الوظيفي في إطار أعم كان يسميه "النظرية التداولية الوُسعى" دون أن يحدّد معالمه أو بنيته.

إن النظرية الوظيفية العامة التي نقترحها هنا تشكّل، في نظرنا، الصياغة الممكنة الأكثر ملاءمة للإطار النظري العام المنشود؛

(2) تأخذ نظرية النحو الوظيفي، داخل هذا الإطار العام، الوضع الصحيح الذي يمكنها من أن تربط بنظريات أنساق تواصلية أخرى لم تكن تصلها بها أية صلة.

وتأخذ هذه المزية معناها كاملاً حين تتفاعل مختلف النظريات في عملية تواصل واحدة، أي حين يتعلق الأمر بما أسميناه "الأنساق المركبة"؛

(3) تفرض نظرية النحو الوظيفي على نفسها (كأية نظرية لغوية أو علمية بوجه عام) مجموعة من القيود التي تحكم بنية النحو ومكوناته وطريقة اشتغال إوالياته وتضبط صياغة التمثيلات والقواعد.

من هذه القيود ما تستلزمه الكفايات الثلاث، النمطية والنفسية والتداولية، التي تشكل المعايير التقويمية الأساسية لهذه النظرية (ديك (1989) و(1997 أ)؛ المتوكل (1995)).

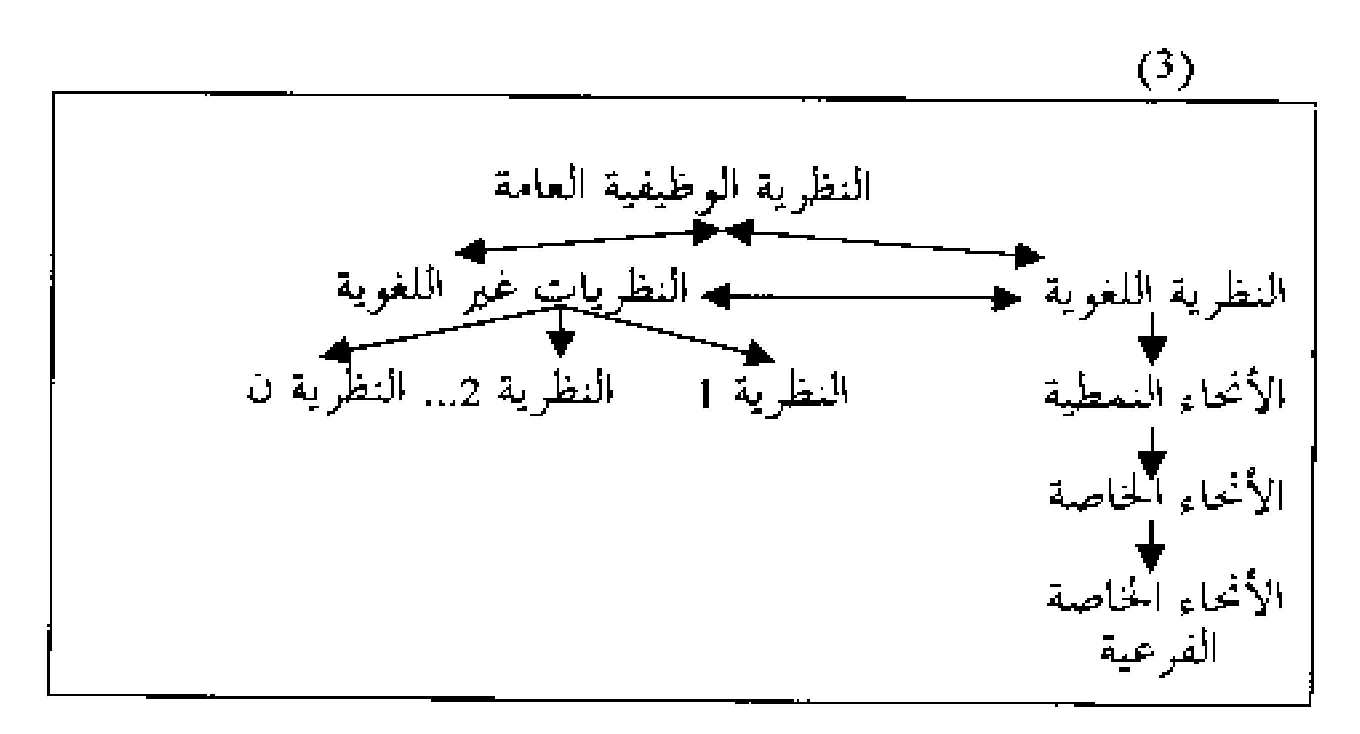
فمن قيود الكفاية النمطية وجوب التوسط بين التجريد والملموسية في صياغة التمثيلات والقواعد، ومن قيود الكفاية النفسية إقصاء التحويلات وغير ذلك.

وبفضل ربطها بنظريات التواصل الأخرى غير اللغوية في إطار نظري واحد، تضيف نظرية النحو الوظيفي إلى هذه القيود "الداخلية" قيوداً أخرى، من مستوى أعلى، تحكم التنظير لعملية التواصل بوجه عام. من أعم هذه القيود وأهمها ضرورة مطابقة النظريات المفرزة (بما فيها النظرية اللغوية) لنموذج المتواصلين كما حددناه أعلاه.

ومزية المزايا في إضافة هذه القيود العامة إلى القيود الداخلية أنها تتيح المفاضلة بين النظريات المتنافسة (النظريات اللسانية مثلاً) حيث تنتقي النظرية الأكثر مطابقة لنموذج المتواصلين بعد أن تكون هذه النظرية قد استجابت، طبعاً، لمقتضيات القيود الداخلية (قيود الكفايات الثلاث على الخصوص).

ويمكن توضيح بنية النظرية الوظيفية العامة وتنظيمها، مع تفصيل للنظرية اللغوية، عن طريق الرسم التالي:

(3)



يتبين من الرسم (3) أن للتواصل بوجه عام نظرية وظيفية عامة تحكمه وتفرز نظريات وظيفية لمختلف أنساقه اللغوية وغير اللغوية وأن كل نظرية من هذه النظريات (ولتكن النظرية اللغوية مثلا) تفرز بدورها أنحاء نمطية ترصد ما أسميناه بجوامع النمط الواحد داخل نفس النسق وأنحاء خاصة ترصد خصائص الفرد الواحد من نفس النمط (اللغة الواحدة) وأنحاء خاصة فرعية تكفل وصف خصائص ما يتفرع عن الفرد النمطي الواحد (خصائص دوارج نفس اللغة). كما يتبين من نفس الرسم، كما تشير إلى ذلك السهام، أن النظريات المفرزة تدخل في علاقة تفاعل مع النظرية العامة الأمّ من جهة وبين بعضها البعض من جهة ثانية، تفاعل يتيح مراقبتها وضبطها وتعديلها عند الحاجة ويعكس ما يقوم من روابط بين مختلف انساق التواصل، بسيطة كانت ام مركبة.

3- من النظريات اللغوية:
نظرية النحو الوظيفي

من الممكن أن تدرج في خانة "النظرية اللغوية" في الرسم (3) جميع النظريات التي تهتم بالتواصل اللغوي شريطة أن تكون موجّهة وظيفيا، أي أن تستجيب لمقتضيات النظرية الوظيفية العامة التي تشكل الإطار النظري العام للتواصل.

سنركز العرض في المباحث التالية على نظرية لغوية بعينها، نظرية النحو الوظيفي، باعتبارها، من حيث توجّهها المنهجي ومن حيث بناؤها والإواليات التي توفرها، أهلاً لأن تُعدُّ عيّنة للنظريات اللغوية التي تفرزها النظرية الوظيفية العامة.

3-1 الكلّيات في نظرية النحو الوظيفي:

مـــن المعلوم أن الهدف الأساسي الذي تسعى في تحقيقه كل نظرية لســـانية هو وصف الملكة اللسانية التي تختص بها الكائنات البشرية وتتميز بهـــا عن باقي الكائنات وأن من أنجح السبل لتحقيق هذا الهدف رصد ما تـــتقاسمه اللغـــات الطبيعـــية على اختلاف أنماطها، أي ما يسمى عادة "الكليات اللغوية".

تـــتفق أغلـــب النظريات اللسانية على أن هذا الهدف أسمى مطامح التـــنظير اللساني إلاّ أنها تختلف في أمرين: طبيعة هذه الكليات اللغوية من جهة والسبل الاستكشافية الموصلة إليها من جهة ثانية.

لـــن نعـــرض هـــنا لموضوع الكليات اللغوية في النظريات اللسانية لشســـاعته وتشـــعبه وكثرة الكتابات التي أفردت له، وسنكتفي بالتطرق لمحطي الاختلاف هذين في هذا المبحث والمبحث الذي يليه.

3-1-1 الكليات ومبدأ الوظيفية

تـــتفق النظريات اللسانية الوظيفية والنظريات اللسانية غير الوظيفية في السعي في رصد الكليات اللغوية وبناء ما يسمى "النحو الكلّي" إلاّ أن طبـــيعة هـــذه الكليات تختلف في الفئة الأولى من النظريات عنها في الفئة الـــثانـــية. ويكمـــن هذا الاختلاف، كمـــا بيـــنّا في مكـــان آخـــر (المـــتوكل (1989))، في أن كلـــيات الفئة الأولى كلّيات تربط بين البنية والوظـــيفة انسجاما مع التوجّه المنهجي واستجابة، على الخصوص، لمبدإ الوظيفـــية القاضـــي بترابط بنية اللسان الطبيعي ووظيفته التواصلية وتبعيّة بنيته لوظيفته.

الكليات في النظريات الوظيفية ليست، إذن، خصائص صورية مجرّدة وإنما هي أزواج من بنية صرفية - تركيبية وبنية وظيفية تواصلية.

وأمثلة هذا النوع من الأزواج كثيرة عرضنا لها في مكان آخر (المتوكل (1989)). ولنكتف هنا بالتذكير بأن اللغات التي تتيح تصدير مكوّن حكمه أن يتأخر تربط هذا التصدير الذي يمكن أن نمثل له، في اللغة العربية، بالجملة (4):

(4) **هنداً** عشق إبراهيم (لا فاطمة)

بغرض تواصلي معين هو، حسب الإصطلاحات المختلفة، "تخصيص" أو "حصر" أو "تبئير مقابلة".

وتُرجع نظرية النحو الوظيفي (ديك (1989) و(1997 أ)) وجود هذه الأزواج الكلية إلى افتراض عامّ هو أن بنية اللسان الطبيعي ليست بنية اعتباطية على الإطلاق بل إنها تعكس، عامة، وظيفته التواصلية أي مجموع الأغراض التي يستعمل من أجل تحقيقها، أن للسان الطبيعي، بتعبير آخر، هذه البنية لأنه يؤدي هذه الوظيفة وأنه لو سخر لوظيفة أخرى لكانت له بنية أخرى.

ويستمد هذا الافتراض، افتراض ترابط الوظيفة والبنية، قوته ووروده من كونه ينطبق لاعلى اللغة فحسب بل كذلك على كل ما يستعمل وسيلة لتحقيق غرض معين (أعضاء الجسم البشري مثلا).

هذا الترابط بين الوظيفة والبنية هو ما يدعم الافتراض الذي ندافع عنه هنا، افتراض أن بنية أي خطاب تعكس، إلى حدّ بعيد، بنية التواصل النموذجية المتضمنة لثلاثة مستويات قائمة على ثلاث طبقات، المستوى البلاغي والمستوى العلاقي والمستوى التمثيلي، وأن هذه البنية النموذجية

تتوزع على ثلاثة قوالب (قالب تداولي وقالب دلالي وقالب نحوي) تعكس، في اشتغالها، مراحل عملية التواصل (في تصوّر الجرجاني ولفلت) حيث يفضي القالب التداولي الذي يتضمن البنية التداولية (محل التمثيل للقصد التخاطبي) إلى القالب الدلالي حيث تؤشر البنية الدلالية للفحوى المقصود إبلاغه الذي يفضي إلى القالب النحوي الذي يتكفل بصياغة القصد والفحوى (أي البنيتين الأوليين) في شكل بنية مكونيّة تامة التحديد صرفاً وتركيباً وتطريزاً.

3-1-2 الكليات وإشكال التواصل

يذهب ديك (ديك (1997 أ:7) إلى أن اللغة، أي لغة، يجب أن تعامل على أساس أنها حل لمشكل من خصائصه أنه معقد غاية التعقيد.

ويرى أن أي مشكل يجب أن يحل في إطار فضاء تقيده وتحدّه ثلاثة عناصر أساسية هي:

- **أولاً**، طبيعة المشكل المروم حلّه؛
- **ثانيا**، طبيعة من يقوم بحل هذا المشكل؛
- **ثالثا**، الظروف التي يجب أن تتوافر لإيجاد الحل المناسب.

إذا نظرنا إلى التواصل على أساس أنه إشكال، كانت عناصر الفضاء الذي يؤطر الحل المناسب له هي : (أ) إقامة علاقات تواصلية من مستوى عال بين الكائنات البشرية؛ (ب) خصائص مستعملي اللغة البيولوجية منها والنفسية؛ (ج) الظروف والمقامات التي تستعمل فيها اللغة لتحقيق أغراض تواصلية معينة.

يستدعي هذا التصوّر لوظيفة اللغات الطبيعية التعليقين التاليين:

(أ) مـــا يجمــع بين اللغات هو كونها حلاًّ لمشكل واحد، مشكل التواصـــل بين الكائنات البشرية. مفاد هذا، أن القاسم المشترك بين هذه اللغـــات (أي الكليات اللغوية) مرتبط أشد الارتباط بوظيفة التواصل التي تؤديهـــا وأن البحـــث عنه، بالتالي، يجب أن يتم في هذا الاتجاه. بل من الممكـــن القول، كما يشير إلى ذلك ديك، إنه لا معنى للسعي وراء هذا القاســـم المشـــترك إذا نحن فصلنا اللغات الطبيعية عن وظيفتها إذ تصبح، آنذاك، جميع الأنساق التواصلية (المجرّدة عن وظيفة التواصل) متساوية يغني بعضها عن بعض ولايمت بعضها بصلة لبعض بالضرورة.

(ب) إن ما قيل عن اللغات الطبيعية يصدق على الأنساق التواصلية الأخـــرى. فهـــي جمـــيعا تعـــدُّ حلولاً مختلفة لنفس الإشكال، إشكال التواصل،وتحدُّ وتقيّد بنفس العوامل الثلاثة.

إذا كـــان الحديث عن الكليات اللغوية لا يكون وارداً إلاّ إذا ربطنا اللغـــة بدورها في إقامة التواصل بين الكائنات البشرية، يصبح من اللازم المـــنطقي أن ترصـــد الكليات في إطار هذا الربط. وهذا هو ما نسعى في تحصـــيله حـــين نقترح البنية التواصلية النموذج بنية كلية مطلقة تعكس تداوليّاً ودلاليّاً وصُوريّاً أهمّ أركان ومراحل عملية التواصل.

3-1-3 الكليات واكتساب اللغة

لا تكـــاد تخلو نظرية لسانية من بحث في موضوع اكتساب اللغة. ويكـــاد يكون الاتفاق شبة تام على أن عملية اكتساب الطفل للغة قائمة على تفاعل بين عاملين اثنين: عامل الفطرة وعامل المحيط الاجتماعي الذي ينمو فيه الطفل.

إلا أن ثمة اختلافاً هاماً كان مصدراً لنقاش حاد ساخن بين من يغلّب العامل الأوّل ومن يغلب العامل الثاني، بين اصحاب "النـزعة الفطرية" وأصحاب "النـزعة البنائية"[2].

أما نظرية النحو الوظيفي، التي تهمنا هنا، فهي، كباقي النظريات ذات التوجه الوظيفي، أقرب إلى النـزعة الثانية منها إلى النـزعة الأولى إذ إنها تقارب إشكال اكتساب اللغة على أساس أن هذا الاكتساب مسلسل تدريجي قائم على تفاعل الطفل النامي مع محيطه اللغوي. إلاّ أنه لا يصح أن نستنتج من هذه المقاربة أن النظريات الوظيفية ترفض العامل الفطري رفضاً تامّاً بل إن كل ما يسوغ استنتاجُه هو أن هذه النظريات تغلّب عامل المحيط اللغوي وتعلم الطفل اللغة من خلال تفاعله مع هذا المحيط على العامل الفطري الذي ترجحه، كما يقول ديك (ديك (1997 أ:6))، لتفسير ما تعجز العوامل الأخرى عن تفسيره.

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن، الآن، هو : كيف يمكن إدراج نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، كما نتصوره هنا، في مسلسل اكتساب اللغة من المنظور الوظيفي المحدّد أعلاه؟

ليس لدينا الآن جواب قارٌّ متكاملٌ لهذا السؤال. إلا أنه من الممكن أن نقترح مشروع جواب نجمل عناصره الكبرى في مايلي:

(أ) يتعلم الطفل اللغة من خلال تعامله مع المعطيات المتوافرة في محيطه اللغوي؛

(ب) أثناء هذه العملية يكتسب الطفل قدرة تواصلية نفترض أنها القدرة التواصلية كما يتصورها منظرو النحو الوظيفي (أي مجموعة من الملكات اللغوية وغير اللغوية المتفاعلة)؛

(ج) يـــتم اكتساب هذه القدرة التواصلية في مراحل يحصّل عبرها الطفل مستويات متفاوتة؛

(د) يواجـــه الطفـــل محيطه اللغوي وتفاعله معه بعُدة فطرية تسهل عملـــية الاكتســـاب وتعجل بها. ومن الممكن أن نفترض أن هذه العدّة الفطـــرية تتمثل في الإطار العام لنموذج المتواصلين كما حدّدناه هنا وفي نموذج مستعملي اللغة الطبيعية على الخصوص.

إن هذا التصوّر الأوّلي لعملية الاكتساب يغلّب، كما نلاحظ، عامل المحيط اللغوي دون أن يغفل العامل الفطري الذي بدونه يصبح من العسير تفسير السرعة التي يتم بها اكتساب الطفل للغة.

3-1-4 الكليات ومفهوم التفسير

مـــن المعلـــوم أن التنظير في اللسانيات، كما في غيرها من العلوم، يستلزم عدم التوقف عند مستوى الرصد والوصف المحض للوقائع موضوع الدرس ومجاوزته إلى مستوى أعلى، مستوى تفسير هذه الوقائع.

ومن المعلوم كذلك أن ثمة نمطين اثنين من التفسير: تفسيراً "داخلياً" وتفسيراً "خارجياً".

يكـــون التفســـير داخلياً حين يتعلق الأمر بربط الوقائع بافتراضات نظرية عامة يصطنعها اللساني لتعليل الظواهر التي يروم وصفها. ومن أبرز الأمـــثلة لهـــذا النمط من الافتراضات في النظريات ذات التوجه الوظيفي افتراض ترابط بنية اللسان الطبيعي ووظيفته التواصلية الذي تفسر في إطاره مجموعة من الظواهر (الصرفية - التركيبية والدلالية والتطريزية) بإرجاعها إلى مبدإ تبعية البنية للوظيفة.

ويوصف التفسير بالخارجي حين يلجأ اللساني إلى نظريات أخرى غير لسانية للاحتجاج لافتراضاته وتعزيزها. من ذلك، مثلاً، لجوء المنظرين الوظيفيين إلى النظريات النفسية لإثبات "الكفاية النفسية" لإواليات النحو الوظيفي وقواعده، أي إثبات أن هذه الإواليات والقواعد مطابقة لنموذجي إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها من حيث إنها تعكس سلوك مستعملي اللغة الطبيعية أثناء هاتين العمليتين. وقد بينا في الفصل السابق أن للتصور المدافع عنه لنموذج مستعملي اللغة هنا من الحظوظ ما يجعله ذا واقعية نفسية معقولة حيث يعكس أهمّ مراحل عمليتي إنتاج العبارات اللغوية وتحليلها.

ومن التفسير الخارجي كذلك - وهذا ما يهمنا هنا - ربطنا لبنية نموذج مستعملي اللغة الطبيعية وطريقة اشتغاله، إنتاجاً وتلقياً، بنموذج أعم، نموذج المتواصلين، الذي افترضنا أنه يحكم أنساق التواصل اللغوية وغير اللغوية.

ولاشك أن في هذا الربط، إن صح، حجة "خارجية" تدعم هذا التصور وتميزه عن غيره من التصورات المنافسة التي تقارب اللغة بمعزل عن أنساق التواصل الأخرى.

3-2 النحو الوظيفي الكلي

ثلاثة أسئلة أساسية تفرض نفسها عند الحديث عن النحو الكلي في نظرية النحو الوظيفي: (أ) ما هي طبيعة النحو الكلي في هذه النظرية؟ (ب) ما هو دوره؟ و(ج) ما مدى مشروعيته؟

1-2-3 طبيعة النحو الوظيفي الكلي

تتفق النظريات اللسانية، الوظيفية منها وغير الوظيفية، حين يتعلق الأمر بالنحو الكلي على ثلاثة أمور:

(أ) أن النحو الكلّي من المطامح التي يجب أن تسعى كل نظرية في تحصيلها لأن النظرية التي تخلو من نحو كلي تفقد القدرة على تفسير جوانب هامة من جوانب اللسان الطبيعي كالتشابه بين اللغات البشرية على اختلاف المكان والزمان وسرعة اكتساب الطفل للغة كما رأينا وغير ذلك؛

(ب) وأن النحو الكلي قوامه القواسم المشتركة بين اللغات الطبيعية؛

(ج) وأن من هذه القواسم ما هو فطري ومنها ما هو مكتسب مع اختلاف في تغليب الفطري على المكتسب والمكتسب على الفطري.

إلا أن الاتفاق على هذه الأمور الثلاثة يقابله اختلاف كبير حول فحوى النحو الكلي وطبيعة القواسم المشتركة (أو الكليات) التي يتضمنها. ويتجلى هذا الاختلاف في أن بعض النظريات تحصر الكليات في ثوابت صورية أو مبادئ عامة يتم تثبيتها عن طريق وسائط معينة وأن بعضها يربط الثوابت الصورية بوظائف تواصلية في حين أن البعض الآخر يكتفي بالحديث عن الكليات اللغوية دون تحديد دقيق لماهية هذه الكليات.

فيما يخص نظرية النحو الوظيفي، من الملاحظ أنه يقل الحديث في أدبياتها – فيما نعلم – عن النحو الكلّي إذا استثنينا ماورد في ديك (ديك (1989) و(1997 أ)) عن مفهوم " الكليات اللغوية". ولعل ذلك آيل –

من بين مايؤول إليه - إلى أن النحو الوظيفي ظهر متزامناً مع ردّ فعل عامّ يشـــكّك في صـــحّة "الكلّية" خاصّة إذا أطلقت أو كانت نتيجة إسقاط لخصائص لغة معينة، كاللغة الأنجليزية، على باقي اللغات. وهذا ما يفسر إعادة النظر في مفهوم الكليات اللغوية وتبني أطروحة أضعف وأكثر نسبية وأقل عرضة، بالتالي، للدحض.

قوام هذه الأطروحة أفكار ثلاث أساسية:

(أ) البحـــث عـــن الكلـــيات في مجالي الدلالة والتداول أجدى من البحـــث عـــنها في مجالي الصرف والتركيب لأن التناظر بين اللغات في المجالين الأوّلين أكثر منه في المجالين الثانيين بالرغم من أن ثمة مبادئ عامة تحكـــم التركيـــب، خاصة رتبة المكونات (ديك (1997 أ)). بل إن ممّا لا يســـتوجب كـــثير إعمـــال فكر أن جل هذه المبادئ نفسها، من حيث الجوهـــر، مـــبادئ دلالية (كمبدإ "الانعكاس") وتداولية (كمبدإ "الإبراز التداولي").

(ب) في معـــرض حديـــثه عـــن الكليات اللغـــوية يقوم ديـــك (ديـــك (1997 أ: 27-41)) بتصنيف لهذه الكليات وينتهي يتبنى صنف "الكلـــيات الاســـتلزامية الإحصـــائية" التي يقترح أن تسمى "نزوعات" كالنـــزوع الممثل له بالسلمية (5) القائلة بأن "فصل" الفاعل أكثر وروداً مـــن فصل المفعول وأن التراكيب التي من قبيل (6 أ) أغلب من التراكيب التي من قبيل (6 ب):

(5) فصل الفاعل > فصل المفعول

(6) أ- الذي ضرب عمراً زيد
ب- الذي ضربه زيد عمرو

إن صـياغة الكلـيات في شكل مجرّد نزوعات يسمح بتلافي مزلق التعميم المطلق ويتيح إمكان التعديل كلّما ظهرت "أمثلة مضادة" دالة.

(ج) لاتستنبط الكليات عن طريق تعميم خصائص لغة معينة (مهما كانـت أهمية تداولها) بل تستنتج من دراسة أكبر عدد ممكن من اللغات المنتمـية إلى أكـبر عدد من الأنماط ولايتم إقرارها إلاّ بعد أن تكون قد محّصت صحّتها بتمريرها بمحك عدد أكبر من اللغات.

بهـذه الطـريقة، تضمن النظرية تلافي مزلق الإسقاط الذي يشوب كليات بعض النظريات اللسانية.

في نفـس هذا الإطار، يمكن أن ندفع بأن من القواسم المشتركة بين اللغـات الطبيعية - ولعله أعمها - نموذج مستعملي اللغة ببنيته التواصلية الـنموذج وطـريقة اشتغال قوالبه على أساس أنه يتحقق من حيث الكم ومن حيث الكيف تحققات مختلفة باختلاف أنماط اللغات كما سنرى.

3-2-2 دور النحو الوظيفي الكلي

المطلـوب من نظرية النحو الوظيفي بناء أنحاء نمطية لفصائل اللغات المنتمية إلى النمط الواحد وأنحاء خاصة للغات معينة.

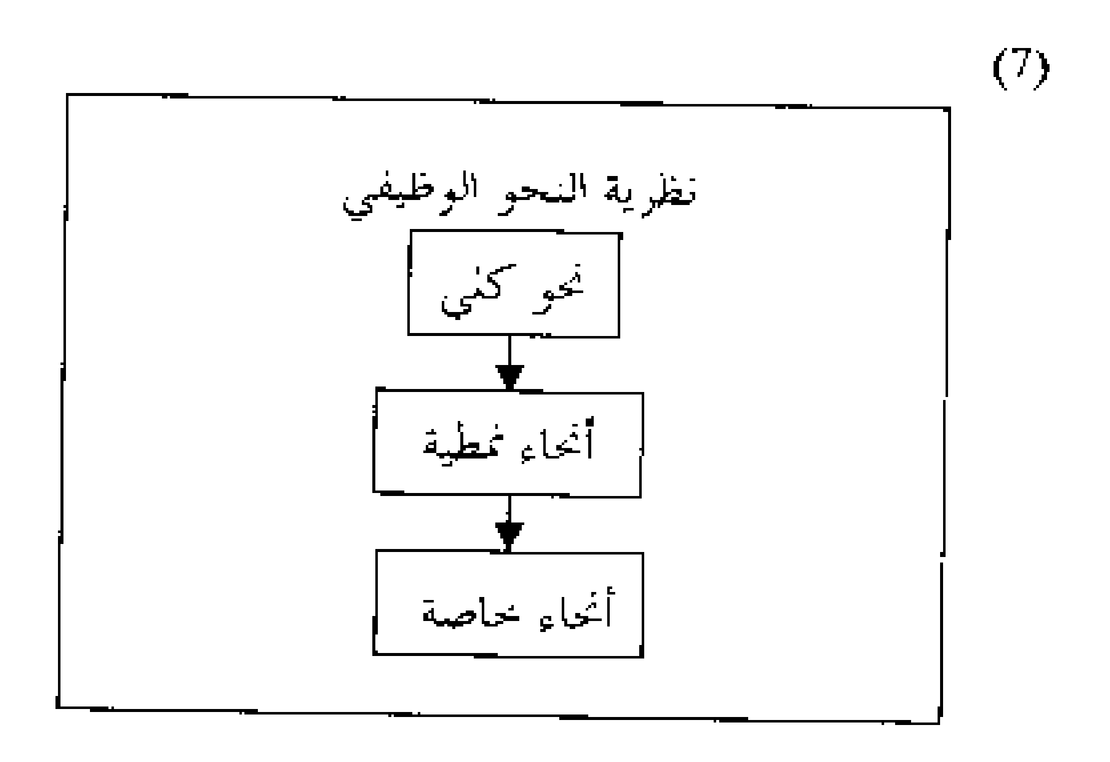
ويشـكل النحو الكلي منطلقاً لبناء الأنحاء النمطية والأنحاء الخاصة باعتـبار أن الأنماط اللغوية واللغات الخاصة نتيجة للتحققات المختلفة لما يتضمنه من مبادئ وإواليات.

إذا مـا انطلقـنا مـن أطروحة أن البنية التواصلية النموذج، كما حددناهـا هـنا، يمكن أن تعدّ من مقومات النحو الوظيفي الكلي وأنها تـتحقق تحققـات مختلفة في مختلف أنماط اللغات واللغات الخاصة أصبح

بإمكاننا القول بأن أنحاء اللغات وأنماط اللغات تجليات نمطية و"خاصة" لنموذج مستعملي اللغة الطبيعية.

إذا صحت هذه الأطروحة أمكننا أن نتصور بناء الأنحاء داخل النظرية الوظيفية بالشكل التالي:

(7)



3-2-3 مشروعية النحو الوظيفي الكلي

قد يظن أن النظريات الوظيفية، باعتبارها نظريات تغلّب جانب الاكتساب على الجانب الفطري في مسلسل تعلم اللغات، لاتحتاج إلى نحو كلّي.

لعدم ورود هذا النوع من الظنون، دعنا نورد هنا ما يقوله ديك في معرض حديثه عن "الكفاية النمطية" (ديك (1997 أ: 14-15)).

يميز ديك داخل تاريخ البحث اللساني عامة بين نزعتين اثنتين:

-نـــزعة البحـــث النظري التي يذهب أصحابها إلى أنه من الممكن الاقتصار على لغة معينة أو بضع لغات معينة؛

- ونـــزعة البحـــث النمطي التي يقارب أصحابها خصائص اللسان وقضاياه مقاربة محايدة لاتؤطرها نظرية.

ويرى ديك، بحق، أن هاتين النـــزعتين كلتاهما قاصرتان: فالبحث الـــنمطي الصـــرف، مهما اتسع مجاله، لايجدي إلا إذا أطّره جهاز نظري يقـــوده ويضبطه والبحث النظري لايكون ذا قيمة إلاّ إذا محّصت مبادئه وإوالياته وقواعده بانطباقها على أكبر عدد ممكن من الأنماط اللغوية.

الجمع بين هاتين النـــزعتين هو، إذن، وحده القمين بإيصال البحث اللساني إلى التنظير العلمي المطلوب.

إن هذا الجمع هو ما تسعى نظرية النحو الوظيفي في تحصيله. فهي في وضع وسط بين النمطية الاستقرائية الصرف والكلية الاستنباطية إذ إنها تســـعى في استكشاف خصائص أكبر عدد ممكن من أنماط اللغات ورصد مـــا يميز بينها دون أن تغفل مايجمع بينها باعتبارها تجليات لنسق تواصلي واحد، نسق اللسان الطبيعي.

ويؤهلها لهذا الوضع الوسط بين النمطية الصّرف والكلية المفرطة ما يتســـم بـــه الـــنحو الوظيفي الكلي في التصور المدافع عنه هنا. فنموذج مستعملي اللغة الطبيعية، في هذا التصوّر، يمكّن نظرية النحو الوظيفي:

(أ) مـــن رصد وتفسير عملية اكتساب اللغة خلافا للأنحاء النمطية الرافضة لمفهوم النحو الكلي؛

(ب) ومـــن بناء أنحاء نمطية وأنحاء خاصة بطريقة تمكّن من ضبطها والمفاضلة بينها بإرجاعها إلى نحو واحد يعلوها، نحو كلي؛

(ج) ومـــن ضبط هذا النحو الكلي نفسه وتقويمه بربطه بنحو أعمّ، نحو التواصل، الذي تفرزه النظرية الوظيفية العامة كما رأينا.

ويتســـنى لنظرية النحو الوظيفي، بهذا التصوّر، أن تكون أقل عرضة للدحض وأن تقل حظوظ إبطالها. ويحصّنها من ذلك أمور سبقت الإشارة إليها وهي:

أوّلاً، أنها تغلّب الجانب المكتسب على الجانب الفطري في مسلسل تعلم اللغة؛

ثانـــياً، أن نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، من حيث فحواه وبنيته وطـــريقة اشـــتغاله، أكـــثر حظاً في تحصيل الكفاية النفسية (أو "الواقعية النفسية") إذ يعكس، كما سبق أن بيّنا، مراحل وإواليات عملية التواصل إنتاجاً وفهماً؛

ثالـــثاً، أن كلـــيات هذا النموذج كليات وظيفية (دلالية وتداولية) أكثر منها كليات صورية تحتمل الاختلاف والتباين؛

رابعـــاً، أن لهـــذا النموذج، بفضل هذه السمات الثلاث وبفضل ارتـــباطه بتراكم الدراسات النمطية، من حظوظ شمول الانطباقية ماليس لغيره من النماذج المقترحة لحد الآن في إطار النظرية الوظيفية.

4- نموذج مستعملي اللغة:
بين التجريد والتحقق

كان الحديث في المباحث الثلاثة السابقة عن مكونات نموذج مستعملي اللغة الطبيعية وطريقة اشتغاله باعتباره جهازاً يتسم بسمتين: سمة التجريد وسمة العموم.

أمّا في هذا المبحث، فسنعرض للطريقة التي يتم بها تفعيل هذا الجهاز في عملية تواصل فعلية؛ لما يظل ثابتاً ولما يلحقه تغيير طبقاً لأنواع أنساق التواصل ولأنماط اللغات وأنماط الخطابات.

4-1 النموذج وأنساق التواصل

تقدم في مبحث سابق أن التواصل بين الكائنات البشرية يتم عبر أنساق مختلفة وأن هذه الأنساق إمّا بسيطة (تتوسّل قناة واحدة) أو مركبة (تتضافر فيها قنوات مختلفة لغوية وغير لغوية).

كما تقدم أنه من الممكن افتراض أن التواصل، بمختلف أنساقه، يحكمه جهاز واحد، أسميناه "نموذج المتواصلين"، يناظر من حيث بنياته (مستوياته وطبقاته) ومن حيث قوالبه، نموذج مستعملي اللغة الطبيعية كما نتصوره في هذا البحث.

ولو توافرت لدينا العُدة اللازمة لعرضنا للطريقة التي يتم بها تفعيل هذا النموذج المجرد العام في أنساق التواصل غير اللغوية كالإيماء والشريط السينمائي والقطعة الموسيقية والرسم...

ونظراً لانعدام هذه العدّة، نترك مهمة البحث في تمحيص مدى ورود هذا الافتراض لذوي الاختصاص الذين يستطيعون، وحدهم،

التكفل بإثبات صحته أو إبطاله أو تعديله على ضوء أبحاث معمّقة في مجالات الصورة والرسم والسينما والموسيقى وغير ذلك.

إلا أنه يبدو لنا، أنه من الممكن، في انتظار ذلك، أن ندلي بالملاحظات الأوّلية التالية:

(أ) سبق أن أشرنا إلى أن لعملية التواصل مراحل ومكوّنات معينة تعدّ من ثوابت التواصل البشري أيّا كانت طبيعة هذه الثوابت هي مصدر التناظر الملحوظ بين الأنساق التواصلية على اختلاف أنواعها وهي التي تؤسّس للقواسم المشتركة بين هذه الأنساق.

(ب) من حيث المكونات يمكن افتراض أن التواصل، بوجه عام، يقتضي وجود بنيات ثلاث، بنية تداولية وبنية دلالية وبنية مكونية يتضمن كل منها، على الأقل، طبقات ثلاثاً.

هذه البنيات الثلاث والطبقات التي تتضمنها هي، عامة، بنيات نموذج مستعملي اللغة الطبيعية حسب التصور المدافع عنه في هذا البحث.

(ج) أما من حيث المراحل، فيمكن افتراض أن التواصل يتم انطلاقا من البنية التداولية وانتهاء بالبنية المكونية مرورا بالبنية الدلالية، في حالة الإنتاج، على أن يتخذ الاتجاه العكسي في حالة التأويل.

(د) نضطلع بالتمثيل لهذه البنيات الثلاث وللانتقال من بعضها إلى بعض ثلاثة قوالب رئيسية: قالب تداولي وقالب دلالي وقالب صوري (نحوي بالنسبة للغة).

ولا بأس أن نمثل لذلك بالتناظر بين بناء النص اللغوي والقطعة الموسيقية. وسنعتمد، في ذلك، مرجعين: ما أورده ديك في الفصل الثامن

عشـــر من الجزء الثاني من كتابه الأخير (ديك 1997)، والدراسة اللسانية الموسـيقية التي ينجزها الملحن اللساني الاستاذ جمال الأمجد في موضوع: "التداول بين التطريز واللحن في المحاورات الغنائية".

1) يعقـــد ديك مقارنة بين بنية النص اللغوي وبنية القطعة الموسيقية فيرصد، رصداً أوّليّاً، نقاط الالتقاء التالية:

أوّلاً، يحدّد مؤلف القطعة الموسيقية، أوّل ما يحدّد، **النمط** الموسيقي الذي سيؤطر القطعة الموسيقية ويرمز إلى ذلك بعنوان القطعة ("اليجرباس" مـــثلا)، عـــلى غرار ما يفعله مؤلف النص اللغوي حين يحدّد نمط خطابه (سرد، محادثة، رواية، أقصوصة...)؛

ثانـــياً، بعد تحديد النمط الموسيقي، **وطبقاً** له، تتحدّد سمات أخرى للقطعة الموسيقية، مثل "النغمة" و "الإيقاع" التي تناظر السمات الأسلوبية في النص اللغوي؛

ثالثاً، تنقسم القطعة الموسيقية إلى أجزاء ("كوبليهات" مثلا) تربط بيـــنها روابط الاتساق شأنـــها في ذلك شأن النص اللغوي الذي ينقسم إلى قطع وجمل محكومة بقيود الاتساق والانسجام.

مـــن هـــذه المقارنة الأوّلية نستبين تآسراًواضحاً بين تأليف النص اللغوي وتأليف القطعة الموسيقية من حيث المراحل ومن حيث المكوّنات، أيضاً، وهي المراحل والمكونات التي تتنبّأ بها بنية التواصل النموذجية المدافع عنها هنا.

2) ويذهب جمال الأمجد إلى أبعد من ذلك حيث يدافع عن أطروحة أقوى، أطروحة أن بنية القطعة الموسيقية وبنية النص اللغوي آويتان معاً إلى بنـــية التواصل النموذجية. ويبيّن أن للقطعة الموسيقية بنية ذات مستويات

ثلاثة، مستوى بلاغي ومستوى علاقي ومستوى تمثيلي؛ وأن كل مستوى مـــن هـــذه المستويات الثلاثة يتضمن ثلاث طبقات هي نفس الطبقات الواردة في بنية النص اللغوي.

مـــن ذلك أن للقطعة الموسيقية مؤشراً لنمطها (لحن عاطفي، لحن وطـــني...) ولأســـلوبها (لحن بسيط / لحن مركب، شعبي، عصري...) في المســـتوي الـــبلاغي؛ كمـــا أن لها في المستوى العلاقي ما يؤشر للعلاقة الاسترعائيّة (مدخل، لازمة...) وللعلاقة الوَجهية (النغمة والإيقاع). ومن ذلك أيضاً أن القطعة الموسيقية، كالنص اللغوي، لها مستوى تمثيلي يحتمل الوصـــف (خصائص النغمة والإيقاع) والتسوير (التحويلات ودرجاتها) كما يحتمل التأطير (مصدر النغمة، الوزن...).

من غير المستعبد أن يصدق ما قلناه عن تناظر اللغة والموسيقى على أنســـاق تواصلية أخرى كالرسم والصورة [3] والإيماء وغيرها على أساس أنها تؤول، في النهاية، إلى نفس البنية، بنية التواصل النموذجية.

إن التآسر بين هذه الأنساق، مهما كانت درجته، لايرفع، طبعاً ما بيـــنها مـــن اختلاف واضح. ففي مقابل الثوابت التي أوردناها هنا، ثمة مـــتغيرات تمـــيّز كـــل نسق عن غيره وتشكّل خصوصيته. وترجع هذه المـــتغيرات، بالأســـاس، إلى طبيعة القناة المتواصل عبرها (لغة، موسيقى، صـــورة...) ونوعها (بسيطة / مركبة) وقدرتها على استيعاب عناصر البنية التواصلية النموذج إن على مستوى الكم أو على مستوى الكيف[4].

2-4 نموذج مستعملي اللغة ومتغيرات التحقق

لـــنخلص الآن للحديث عن نموذج مستعملي اللغة وتحققاته داخل النسق اللغوي نفسه.

حين يُفعَّل هذا الجهاز في عمليات تواصل لغوية معينة تلحقه تغيرات كمية وكيفية في حين تظل أرومته الأساسية ثابتة.

وتـــرجع الـــتغيرات التي تلحقه إلى وسائط تتعلق بأقسام الخطاب وأنماط اللغات وأنماط الخطابات.

سنفرد لكل فئة من الفئات الثلاث من الوسائط فصلاً من الفصول القادمـــة. لكن دعنا الآن نتعرف بصفة إجمالية عمّا يحكم متغيرات تحقق نموذج مستعملي اللغة بوجه عام.

4-2-1 التحقق وأقسام الخطاب

بيّنا في الفصل السابق، أن الخطاب، حسب تحديدنا لهذا المفهوم، هو كل ملفوظ / مكتوب يشكّل في حد ذاته وحدة تواصلية تامة.

وبيـــنّا أن الخطـــاب، بهذا المفهوم، يمكن أن يكون نصّاً أو جملة أو مركبا اسميّا أو كلمة. وقد يسوغ أن يميّز بين "الجملة الصغرى" و "الجملة الكبرى" (جملة يواكبها أحد المكونات الخارجية كالمبتدإ والذيل وغيرهما). ماهمـــنا الإشارة اليه هنا (على أن نعود إليه في الفصل الموالي) ينحصر في أطروحة ذات شقين هما:

أوّلاً، تـــؤول أقســـام الخطاب الأربعة (أو الخمسة) إلى نفس البنية التحتية، التي هي بنية التواصل النموذجية كما حدّدناها هنا.

ثانـــيا، تـــتحقق بنية التواصل النموذجية التحقق الأشمل والأمثل في النص. أمّا تحققها في الجملة والمركب الاسمي والكلمة فخاضع لقيود تزداد صرامة كلما ابتعدنا عن النص واقتربنا من الكلمة المفردة.

ويمكـــن إرجـــاع هـــذه القيود إلى وسيط أساسي: وسيط "الطاقة الإيوائية". مفاد هذا الوسيط أن أقسام الخطاب تتفاوت من حيث قدرتها عـــلى احتواء بنية التواصل النموذجية. وتختلف هذه القدرة لا باختلاف أقســام الخطـــاب فحســـب بل كذلك وفقاً لوضع هذه الأقسام داخل الخطـــاب حيث تكون طاقتها الإيوائية أضعف إذا وردت مدمجة (جملة في جملـــة، جملـــة في نـــص) منها إذا وردت مستقلة مشكلة، في حد ذاتها، لخطاب تامّ.

4-2-2 التحقق وأنماط اللغات

يمكن القول إن نموذج مستعملي اللغة الطبيعية يشتغل، عامة، بنفس الطـــريقة في كلّ أنماط اللغات. فالقوالب نفسها تظل ثابتة وإن اختلفت اللغات.

وإنما يلحق التغيّر بنية التواصل النموذجية بشقها التحتي والسطحي. ويمكن إرجاع هذا التغير إلى صنفين رئيسيين ناتجين عن عمليتين تقوم بها اللغات الطبيعية داخل هذه البنية: عملية "تغليب" وعملية "اختيار".

(أ) تغلب لغات مستوى على مستوى (العلاقي على التمثيلي مثلاً) أو طـــبقة على طبقة داخل نفس المستوى أو قويلبا على قويلب (الصرف على التركيب مثلا) داخل القالب الواحد؛

(ب) وتختـــار لغـــات للتعـــبير عـــن قيم طبقية معينة وسيلة معينة (كالمعجم في مقابل النحو والإعراب في مقابل الرتبة مثلاً).

هاتـــان العمليـــتان، حين تؤدّيان إلى تعميم واطراد دالّين، يمكن أن تشكّلا أساساً لتنميط اللغات كما يمكن أن تشكّلا منطلقاً لرصد التطور اللغوي داخل نفس النمط.

3-2-4 التحقق وأنماط الخطابات

الخطاب، كما مربنا، أنماط مختلفة. فثمة الخطاب السردي وخطاب المحادثة والخطاب العلمي والخطاب الإبداعي وغير ذلك.

ويمكن أن يرجع تنميط الخطابات إلى نفس عمليتي التغليب والاختيار إلا أنهما تنصبّان، في هذه الحالة، لا على مستويات البنية التواصلية النموذج وطبقاتها فحسب، بل كذلك على القوالب حيث تغلب قوالب على قوالب أخرى.

وقد تُشفعَ هاتان العمليتان بعملية ثالثة، عملية إضافة بنيات خاصة وقوالب خاصة كما هو الشأن حين يتعلق الأمر بالخطاب الإبداعي مثلاً، كما سيتبين لنا في مبحث تفصيلي قادم.

خلاصة:

ليست الكليات اللسانية معطى مستقل الماهية قائم الوجود بقدر ما هي مفاهيم نظرية تصاغ صوغا كسائر المفاهيم وتختلف باختلاف النظريات التي تصوغها. ويلزم عن نسبية الكليات نسبية التنميطات اللغوية ونسبية الأنحاء الخاصة باعتبارها تحققات فردية لنحو كلي.

في نظرية مؤسّسة تداولياً وموجّهة وظيفياً، يتعين أن تصاغ الكليات اللسانية على أساس ارتباطها بوظيفة التواصل بوجه عام وبمختلف قنواته وأنساقه وهو ما يكفل لها أن تندرج في نظرية وظيفية عامة تتيح التوحيد بين نظريات التواصل (اللغوي وغيره) ومقارنتها ودعم تفسيريتها بفضل هذه المقارنة.

في هذا الإطار اقترحنا تصوّراً لنموذج المتواصلين يتحقق في مختلف أنساق التواصل بأشكال مختلفة حسب وسائط معينة تشكل منطلقاً ومعياراً لتنميط اللغات والخطابات تنميطاً يعتمد الجمع بين الخصائص الوظيفية والخصائص الصورية وتعليق الخصائص الثانية بالخصائص الأولية.

التفصيل في هذا التنميط ومحاولة الاحتجاج لوروده هو موضوع الفصلين الرابع والخامس.

الـــهـــوامـــش

(1) راجع النقاش الذي دار بين شومسكي و"فلاسفة اللغة العادية" عـــن علاقـــة البنـــية والوظـــيفة والـــذي مثل له ببنية ووظيفة القلب (شومـــسكي (1975)).

(2) مـــن وقائع هذا النقاش العام الندوة التي جمعت بين شومسكي وبياجي.

(3) توصـــلت دراسات متميزة قام بها باحثون لسانيون (كدراسة يوســـف آيـــت حمو مثلاً) إلى أن بنية الشريط السينمائي تناظر من عدة وجوه بنية الخطاب اللغوي وأن الخطابين يمكن أن يخضعا، بالتالي، لنفس المقاربة.

ويمكن أن تؤخذ نتائج هذا الصنف من الدراسات مؤشراً قوياً على أن البنـــية التواصلية النموذج حاضرة في الخطاب السينمائي حضورها في الخطـــاب اللغوي وأن أهم التقنيات السينمائية ليست إلاّ وسائل لتحقيق هذه البنية مستويات وطبقات ووظائف.

(4) تعقـــد، في الوقت الراهن، ندوات ثقافية وأدبية تتخذ شعاراً لها رفع الحواجز و"فتح الحدود" بين مختلف الفنون (الشعر والفنون التشكيلية مثلا).

وإن كـــان لهذا الشعار مشروعيته التي لاتناقش، فإن رفع الحواجز المنشود يتعين أن يؤطر داخل نظرية للتواصل تضع له ما يحتاجه من معايير وضوابط.

الفصل الثالث
نموذج مستعملي اللغة و افتراض التماثل

0. مدخل:

تقوم الأطروحة التي ندافع عنها في مختلف فصول هذا البحث على فكرة أن نظرية النحو الوظيفي المثلى هي النظرية الموحدة هدفاً وموضوعاً ومقاربة وجهازاً واصفاً. من جوانب هذه الأطروحة، الدّفعُ بأن أقسام الخطاب، من الكلمة إلى النص، تؤول، بدرجات متفاوتة، إلى نفس البنية التي نفترض أنها البنية التواصلية النموذج كما حدّدناها في الفصلين السابقين.

سنرسم، في هذا الفصل، ملامح هذه الأطروحة والمراحل التي مرّت بها قبل أن تستقر في شكل البنية التواصلية النموذج ثم نحدّد الوسائط التي تحكم تحققها في مختلف أقسام الخطاب.

1. افتراض التماثل البنيوي:

محطتان رئيسيتان اثنتان في تاريخ أطروحة التماثل البنيوي في نظرية النحو الوظيفي: (أ) افتراض التماثل في البنية السطحية و (ب) افتراض التماثل في البنية التحتية.

وقد مر الافتراض الثاني نفسه بمراحل متدرجا من افتراض التماثل الجزئي إلى ما أسميناه "افتراض التماثل المعمّم".

1.1. الأطروحة

تتضح ملامح أطروحة التماثل البنيوي حين يُقابل بينها وبين أطروحة مناقضة، أطروحة ما يمكن أن نسميه "التباين البنيوي".

كان ظهور هاتين الأطروحتين من نتائج أو ملابسات نزوع منظري النحو الوظيفي، في السنوات العشر الأخيرة، إلى مجاوزة الجملة واستكشاف الظواهر النصية. وواكب هذا النزوع التفكيرُ في نقل النحو الوظيفي من نحو جملة إلى نحو نص أو توسيعه بحيث يشمل الجملة والنص.

بصدد عملية النقل هذه، نحا الباحثون الوظيفيون منحيين: فمنهم من رأى أن بنية النص غير بنية الجملة وأن النص يستوجب، بالتالي، أن يفرد له قالب خاص مستقل عن قالب الجملة وإن تعالق القالبان. حسب هذا المنحى (كرون 1997)، يتعين التمييز بين بنية الجملة وبنية النص والتقعيد لكل منهما على حدة وتزويد نموذج مستعملي اللغة بقالب إضافي يضطلع بالنص وبنيته وظواهره.

ومنهم من ذهب إلى أن بنية النص تماثل إلى حدٍّ بعيد بنية الجملة إن لم تكن إياها واقترح أن يعهد بوصف الجملة والنص كليهما إلى نفس القوالب، قوالب نموذج مستعملي اللغة التقليدية، (هنخفلد (1997)، المتوكل (1998 و 2001)، ديك (1997ب)). وقد ذهب بعض الناحين هذا المنحى بأطروحة التماثل إلى أبعد من ذلك حيث افترضوا أن التماثل البنيوي لايقوم بين الجملة والنص فحسب بل كذلك بين كل أقسام الخطاب وإن كان ذلك على تفاوت في الكم وفي الكيف (المتوكل (2001) وقيد الطبع)).

2.1 مصدر الأطروحة وتطورها:

توجد جذور أطروحة التماثل البنيوي في مؤلّف ديك الجامع (ديك (1989)) وظلّت هذه الأطروحة تغنى وتتطور نحو التعميم إلى أن وصلت إلى ما أسميناه البنية التواصلية النموذج.

1.2.1 التماثل والبنية السطحية

لوحظ التماثل البنيوي، أوّلَ ما لوحظ، في مستوى البنية السطحية، أي في مستوى البنية الصرفية التركيبية.

في هذا الإطار تندرج ملاحظات ديك (ديك (1989)) وخروت (خروت (1990)) عن تناظر الجملة والمركب الاسمي وتناظر الجملة والكلمة المفردة على التوالي.

1.1.2.1 بنية الجملة وبنية المركب الاسمي:

أفرد ديك فصلين هامّين من مؤلفه المذكور (ديك (1989)) لرتبة المكوّنات. وتكمن أهمية هذين الفصلين في كونهما يتضمنان المبادئ العامة (ولنقل "الكلّية") التي تحكم هذه الرتبة.

من هذه المبادئ، على سبيل المثال، "مبدأ الترتيب العاكس" و "مبدأ الاستقرار الوظيفي" و "مبدأ الإبراز التداولي" و "مبدأ تجانس المجالات" و "مبدأ التعقيد المتنامي". وقد عرضنا لهذه المبادئ ولانطباقيتها على ظواهر الرتبة في اللغة العربية في مكان آخر (المتوكل (1996)).

ما يهمنا هنا هو أن جل هذه المبادئ تحكم ترتيب مكونات الجملة وتحكم ترتيب مكونات المركب الاسمي على حدّ سواء. بعبارة أخرى، ثمة

تماثل بين بنية الجملة وبنية المركب الاسمي من حيث إن نفس المبادئ تحكم رتبة المكونات في كل من البنيتين.

ولنمثل لأطروحة التماثل الرتبي هذه بخضوع ترتيب عناصر الجملة وعناصـــر المركب الاسمي لمبادئ ثلاثة: "مبدأ الترتيب العاكس" و "مبدأ تجانس المجالات" و "مبدأ التعقيد المتنامي".

يصوغ ديك (ديك (1989)) المبادئ الثلاثة كما يلي:

(1) مبدأ الترتيب العاكس

"تخضع المكونات لمبدإ الترتيب العاكس حين تعكس رتبتها الفحوى الدلالي للعبارة التي تتضمنها".

(2) مبدأ تجانس المجالات

" تـنـــزع اللغات إلى تعميم اختيارها الرتبي (قبلي / بعدي) على مختلف المجالات".

(3) مبدأ التعقيد المتنامي:

"يفضَّــل ترتيــبُ المكونات حسب تعقيدها المتنامي (الأقل تعقيداً فالأكثر تعقيداً")).

ولنــبين الآن كيف تتحكّم هذه المبادئ الثلاثة في ترتيب مكوّنات الجملة وفي ترتيب مكوّنات المركب الاسمي.

(أ) يتجلى تدخل مبدأ الترتيب العاكس في رتبة مكوّنات الجملة في كون هذه المكونات تخضع، فيما تخضع له، لعلاقة زمنية أو علاقة منطقية:

(أ1) تكـــون رتبة المكونات رتبة عادية، "غير موسومة"، حين يأتي توالـــيها في الجملـــة عاكســـاً لتواليها الزمني الواقعي في حين تكون رتبة "موســـومة" عند ما يخالف التوالي اللفظي التوالي الزمني. قارن بين طرفي الزوجين الجمليين التاليين:

(4) أ- ذهبت هند قبل أن يأتي خالد.
ب- قبل أن يأتي خالد، ذهبت هند.

(5) أ- بعد أن أتى خالد ذهبت هند.
ب- ذهبت هند بعد أن أتى خالد.

يعـــد الترتيـــب في الجملتين (4 أ) و (5 أ) ترتيباً "طبيعياً" باعتباره يوازي توالي الواقعتين في حين يعد الترتيب في الجملتين (4 ب) و (5 ب) ترتيـــباً "موسوماً" لأنه مخالف للتوالي الزمني. ويفسر العدول عن الترتيب الطبيعي في هاتين الجملتين بتدخل مبدإ آخر، مبدإ الإبراز التداولي، الذي ينافس مبدإ الترتيب العاكس فيحجبه ويحيّده.

وظيفة المركب الاسمي الأساسية هي الإحالة على ذات من الذوات المشـــاركة في الواقعـــة الدال عليها المحمول. وبما أن الإحالة فعل تداولي يستهدف تمكين المخاطب من التعرف على ما ينوي المتكلم الإحالة عليه، فـــإن عناصـــر المركب الاسمي تتوالى حسب المعلومات التي تحملها والتي تترتـــب من الأعم إلى الأخص، أي في الاتجاه الذي يمكن من إنجاح فعل الإحالة.

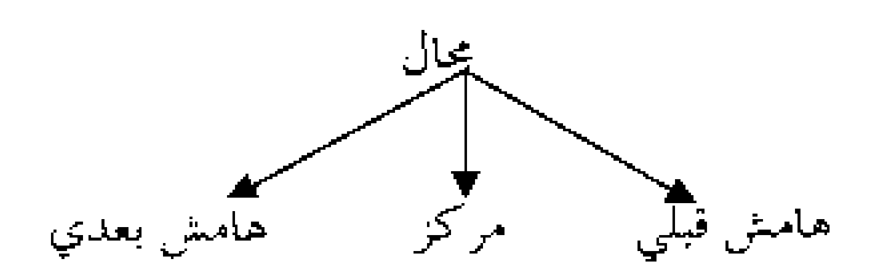
إن هـــذا الترتيب المتدرج من العموم إلى الخصوص هو ما نجده في الجملة (6 أ) في مقابل الجملة (6 ب) مثلاً:

(6) أ – زار الشاعر المصري المدن المغربية الأثرية.
ب – زار الشاعر المصري المدن الأثرية المغربية.

يمكن القول إن ترتيب الصفتين "المغربية" و "الأثرية" في الجملة (6 أ) خاضـــع لمـــبدإ الترتيب العاكس لكون توالي هاتين الصفتين يطابق علاقة "الأعم فالأخص" في حين أنه يخالفها في الجملة (6 ب).

(ب) المجال، كما يعرّفه النحو الوظيفي، إما جملة أو مركب اسمي. ويمكن الآن أن نظيف إليهما مجالين آخرين: النص والكلمة المفردة.

ويمكن تقسيم كل مجال إلى "مركز" و "هامش". والهامش هامشان: "هامش قبلي" يسبق المركز و "هامش بعدي" يلي المركز كما يوضح ذلك الرسم التالي:



فـــيما يخص الجملةَ والمركّب الاسمي، وهما المجالان اللذان يناقشهما ديـــك بصدد الرتبة، يشكّل المحمولُ (الفعل أو غيره) مركزَ المقولة الأولى والاسمُ مركزَ المقولة الثانية.

وتصـــنف اللغـــات على أساس المشجّر (7) صنفين: "لغات قبلية" ترتـــب الفضـــلات قـــبل المركز (قبل "الرأس") و "لغات بعدية" تؤخر

الفضـــلات إلى مـــا بعد المركز. اللغات، إذن، بتعبير آخر، فئتان: لغات تسخر المجال ما قبل الرأس لايواء ما عداه (فضلات) ولغات يضطلع فيها المجال ما بعد الرأس بهذه المهمة.

في هـــاتين الفئتين من اللغات تترتب المكوّنات داخل الجملة وداخل المركب الاسمي طبقاً للبنيات الرتبية التالية:

(8) اللغات القبلية:

أ – الجملة:

(1) فاعل – مفعول – فعل
(2) مفعول – فاعل – فعل

ب – المركب الاسمي:

(1) مضاف إليه – مضاف
(2) صفة – اسم

(9) اللغات البعدية

أ – الجملة

(1) فعل – فاعل – مفعول
(2) فعل – مفعول – فاعل

ب – المركب الاسمي

(1) مضاف – مضاف إليه
(2) اسم – صفة

ما يهمنا هنا بالأساس هو انطباقية مبدإ التجانس عبر المجالات على ترتيب المكونات داخل مجالي الجملة والمركب الاسمي كليهما. فالرأس في كلا المجالين يتأخر في اللغات القبلية في حين أنه يتقدم في اللغات البعدية، كما يتضح من البنيات الموردة تحت (8) و (9).

(ج) يستحكم مبدأ التعقيد المتنامي في رتبة المكونات داخل الجملة كما يتحكم فيها داخل المركب الاسمي حيث تنزع المكونات الأكثر تعقيداً (الجملة مثلاً) إلى احتلال المواقع الأخيرة حيث تتأخر عن المكونات الاقل تعقيداً (اسم، صفة...).

حين يتدخل مبدأ التعقيد المتنامي، يتم هذا التدخل في إطار تنافسي يتنازع فيه تحديدَ الرتبة مع مبدإ آخر. ومن مميزات هذا المبدإ أن الغلبة تكون دائماً له على غيره.

لنقارن، للتمثيل، بين طرفي الزوجين الجمليين التاليين:

(10) أ – بَلَغَ عمراً أن خالد لم يعد يعشق هنداً.
ب – ؟؟ بلغ أن خالداً لم يعد يعشق هندا عمراً

(11) أ – زار الشاعر المصري المدن الأثرية التي توجد بالمغرب
ب – ؟؟ زار الشاعر المصري المدن التي توجد بالمغرب الأثرية.

وفقاً لما يقتضيه مبدإ "الاستقرار الوظيفي" من أن المكونات تحتل المواقع التي تخولها إياها وظائفها (التركيبية أو التداولية أو الدلالية)، يكون الترتيب المتوقع هو الترتيب الوارد في (10 ب) حيث يلي الفعل المكون الفاعل (أن خالداً لم يعد يعشق هنداً) ثم المكون المفعول (عمراً) طبقاً لبنية الرتبية في الجملة الفعلية العربية. وبما أن المكون الفاعل أعقد من المكون المفعول (لكون الأوّل جملةً والثاني مركبا اسمياً) فإنه يتأخر بموجب

مبدإ التعقيد المتنامي وإن كان حكمه أن يتقدم كما هو الشأن في الجملة (10 أ).

مرّ بنا أن مبدأ الترتيب العاكس يقضي أن تتقدّم، في المركب الاسمي، الفضلة الدّالة على المعلومة الأعم على الفضلة الحاملة للمعلومة الأخص ومثلنا لذلك بالترتيب الوارد في الجملة (6 أ) حيث تسبق الصفة الأعم "المغربية" الصفة الأخص "الأثرية". ويظل مفعول هذا المبدإ سارياً مادامت الفضلتان متساويتين مقوليّاً. أمّا حين تكون إحداهما أعقد من الأخرى فإنها تتأخر، استجابة لمبدإ التعقيد المتنامي وإن كان حكمها، وفقا لمبدإ الترتيب العاكس، أن تتقدّم. هذه الظاهرة هي ما نجده حاصلاً في ترتيب مكونات طرفي الزوج (11 أ – ب) حيث تأخرت الصفة الأعم (11 أ)، وإن كان يتعيّن أن تتقدم (11 ب)، لكونها الصفة الأعقد مقوليّاً.

2.1.2.1. بنية الجملة وبنية الكلمة

أمّا خروت (خروت (1990)) فيدافع عن فكرة أن ترتيب عناصر الكلمة المفردة يحكمه ما يحكم ترتيب مكونات الجملة.

يذهب خروت، بناءاً على دراسات وظيفية سابقة، إلى أن ضابط ترتيب المكونات داخل الجملة ضابطان: مبادئ عامة وبنيات موقعية.

(أ) من امثلة المبادئ الرتبيّة العامة يورد خروت المبدأين التاليين:

(12) أ – "تنتقي اللغات الطبيعية إمّا الرتبة القبلية أو الرتبة البعدية"
ب – "يتقدم موقع المكون الفاعل على موقع المكوّن المفعول".

من الواضح أن المبدأ (12 أ) ليس إلا صيغة فرعية لمبدإ تجانس المجالات الذي فصّلنا القول فيه أعلاه. أمّا المبدأ (12 ب) فينص على أن

الترتيب الطبيعي للمكونين الفاعل والمفعول هو الترتيب الذي يقدم فيه الفاعل على المفعول.

(ب) تترتب المكونات داخل الجملة وداخل المركب الاسمي طبقا للبنيتين العامتين التاليتين على التوالي:

(13) م2، م 1 (ف) فا (ف) مف (ف)، م3

حيث: م2 وم3= موقعا المكونين الخارجين المبتدإ والذيل،
م1= موقع الأدوات الصدور أو المكون الحامل لوظيفة المحور أو وظيفة البؤرة؛ ف،فا،مف= موقع الفعل والفاعل والمفعول.

(14) مخصص – اسم – صفة – جملة موصولة.

بعد الحديث عن هذه المبادئ والبنيات الرتبية التي تحكم ترتيب مكونات الجملة، يخلص خروت إلى الأطروحة التي يحاول الدفاع عنها وهي أن عناصر الكلمة المفردة تترتب، كذلك، طبقاً لمبادئ عامة ووفقاً لبنيات رتبية معيّنة.

(أ) تتكون الكلمة أيّاً كانت مقولتها المعجمية، (فعلا أو اسما أو صفة...) من جذع ولواصق سابقة ولواصق لاحقة ولواصق حاضنة (يسبق جزء منها الجذع وجزء يلحقه).

ويورد خروت أمثلة لاختلاف اللغات في ترتيب اللواصق بالنظر إلى الجذع من جهة وفي ترتيبها فيما بينها من جهة ثانية.

(ب) من المبادئ التي يستخلصها خروت كضوابط عامة لترتيب عناصر المفردة المبدأ التالي:

(15) "تخالف اللواصق الاشتقاقية اللواصق الصرفية في كونها تنـــزع إلى مجاورة الجذع".

أهم ما يمكن استنتاجه من هذا هو التناظر بين بنيات كلٍّ من الجملة والمركّـــب الاسمي والكلمة المفردة الذي سيشكل موضوع أحد المباحث اللاحقة.

2.2.1. التماثل والبنية التحتية

نبّه عدد من الباحثين الوظيفيين إلى أن مختلف أقسام الخطاب تتناظر لامن حيث البنية السطحية فحسب بل كذلك من حيث خصائص البنية التحتية.

ولعل الباعث الرئيسي على البحث في التناظر البنيوي التحتي أن من مرتكـــزات الدرس اللساني الوظيفي عامة أن ما يجمع بين اللغات الطبيعية عـــلى اختلافها كامنٌ في الدلالة والتداول أكثر مما هو كامن في الصرف والتركيـــب. وعلى أساس هذا المرتكز، دَرَجَ باحثو نظرية النحو الوظيفي على اعتبار أن البنية التحتية (أي التمثيل الدلالي – التداولي) هي ما يشكل نقطـــة التلاقي لا بين مختلف اللغات فحسب بل كذلك بين مختلف أقسام الخطاب وأنماطه.

ويمكن التمييز داخل التوجه إلى البحث في التناظر التحتي بين أقسام الخطاب بين ثلاث محطات رئيسية: (أ) تناظر الحمل والحد و (ب) تناظر الحد والقضية و(ج) تناظر الجملة والنص.

1.2.2.1. الحمل والحد:

لاحظ رايكوف (رايكوف (1992)) تماثلا بنيويا تحتياً بين الحمل والحد واستدل على أنهما آيلان إلى بنية واحدة تتكون من ثلاث طبقات، طبقة وصف وطبقة تسوير وطبقة تأطير، كما يتبين من التمثيل (5) الوارد في الفصل الأوّل.

انتهى استدلال رايكوف إلى أن الطبقات الثلاث، الوصفية والتسويرية والتأطيرية، واردة في الحدّ ورودَها في الحمل.

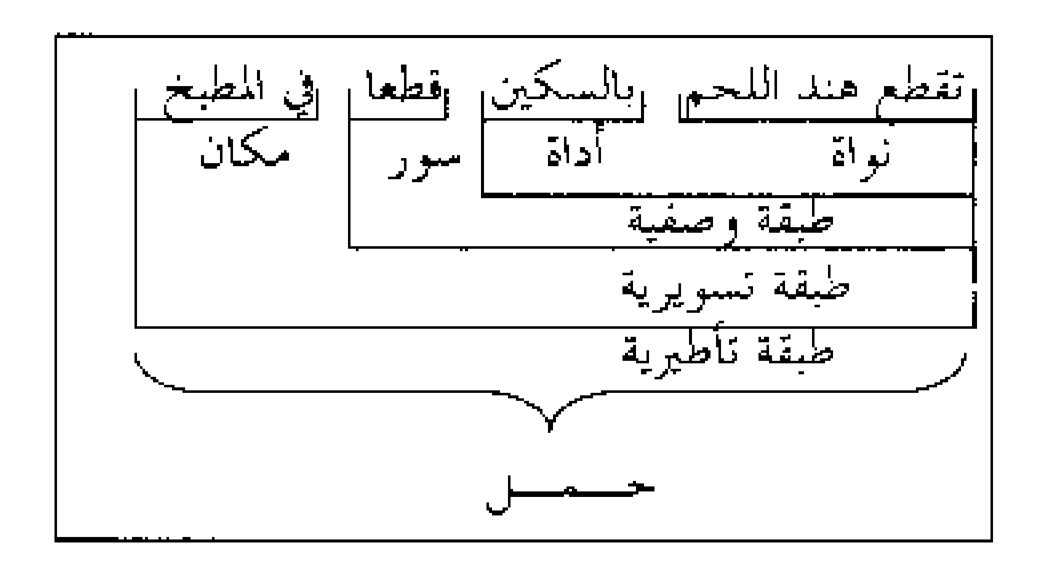
ولنمثل لإيضاح التناظر البنيوي بين الحمل والحد بالجملة (16) والمركب **"تلك الكتب المفيدة الكثيرة للسيوطي"** الوارد في الجملة (17):

(16) تقطّع هندٌ اللحم بالسكين قطعاً في المطبخ
(17) طالعت تلك الكتب المفيدة الكثيرة للسيوطي

لندع جانباً الطبقات العليا (الإنجاز، الوجه...) ولنتأمّل الحمل الوارد في الجملة (16). يتكوّن هذا الحمل من **نواة** (" تقطع هند اللحم") ومن لواحق ثلاثة: **"بالسكين"** و **"قطعا صغيرة"** و **" في المطبخ"**.تنتمي هذه اللواحق إلى طبقة الوصف وطبقة التسوير وطبقة التأطير على التوالي حيث تنضاف لتدقيق أو تعديل قيم مخصّص الطبقة أو تحديد قيم لا يحدّدها المخصّص نفسه.

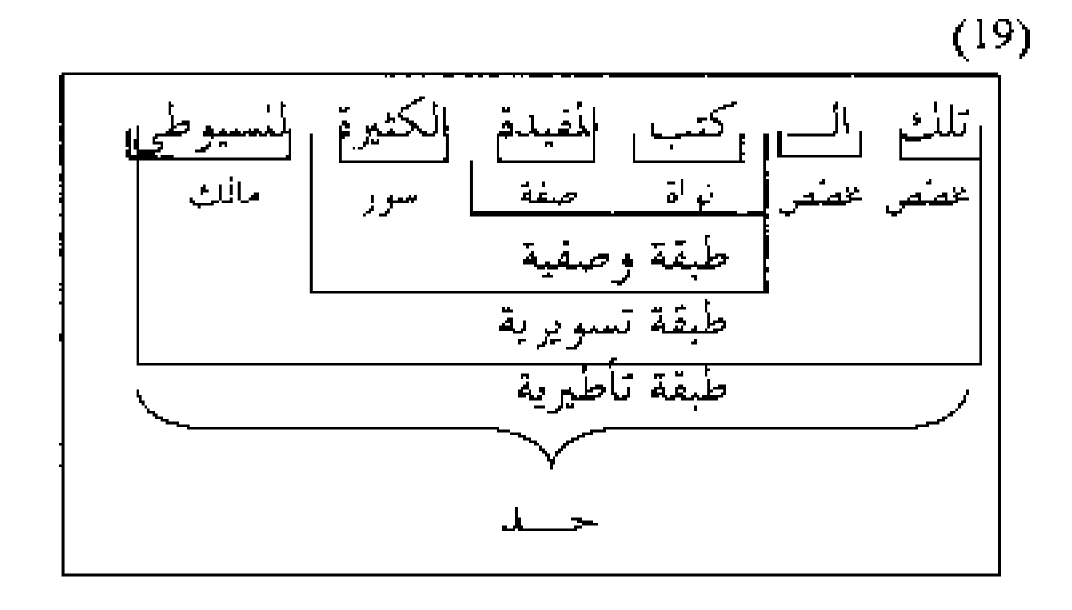
على هذا الأساس، تكون طبقات حمل الجملة (16) كما هو موضّح في الرسم التالي:

(18)



ويمكن توضيح بنية الحد المفعول في الجملة(17) بواسطة الرسم (19):

(19)



يتضح من هذا الرسم التقريبي المُجمَل أن بنية الحدّ تماثل بنية الحمل من حيث عدد الطبقات ومن حيث نوعها.

فـالحد مـبني انطلاقا من نواة[2] (أو رأس) تندرج في طبقة وصفية تشـمل الصفة (**"المفيدة"**) التي توازي المكوّن الأداة (**"بالسكين"**) تندرج بدورها في طبقة تسويرية تشمل السور (**"الكثيرة"**) الذي يوازي المكوّن "قطعـا" وتندرج مع الطبقة الوصفية في طبقة أعلى، الطبقة التأطيرية التي

تشمل المخصّصين الإشاري (**"تلك"**) والتعريفي (**"الألف واللام"**) من جهة واللاحق المالك (**"للسيوطي"**) الذي يوازي المكون المكان من جهة ثانية.

من الملحوظ أن بنية الحد تختلف، مع ذلك، عن بنية الحمل من حيث القيم الطبقية الجزئية. مثال ذلك، أن قيم التأطير في الحمل الزمان والمكان ومحدّدات أخرى (الهدف، الغاية، السبب...) في حين أنها، في الحدّ، التعريف أو الإشارة مع التعريف والمكان.

ويرجع ذلك بالأساس، إلى طبيعة النواة. فالنواة النموذجية في الحمل فعل دال على واقعة (عمل، حدث، وضع، حالة...). وهي في الحدّ اسم دال على ذات. ومن المعروف أن تأطير الوقائع يتم بواسطة التزمين والتوجيه وغيرهما في حين أن تأطير الذوات يكون عن طريق التمكين والتعريف والإشارة.

إلاّ أن هذا الاختلاف يظل اختلافاً جزئيّاً لا يمس التماثل الطبقي العام.

2.2.2.1. الحد والقضية

دعنا نتفحص المعطيات التالية:

(20) أ – كم بلد زار خالد!
ب – أيّ ديوان شعر ألفت هند !
ج – قضينا المساء في حفل رائع !

(21) غنى المرحوم فريد الأطرش كثيراً من زجل بيرم التونسي
خاصية هذه الجمل تكمن في أمور ثلاثة:

أوّلاً، كونها جملاً موجهة؛

ثانياً، أن السمات الوجهية التي تحملها سمات وجهية ذاتية ("تعجّب" في (20 أ-ج) و "دعاء" في (21))؛

ثالثاً، أن هذه السمات الوجهيّة لا تواكب الجملة ككل بل تتحيّز في أحد مركباتها (**"كم بلد"، "أي ديوان شعر"، "حفل رائع" و "المرحوم فريد الأطرش"**).

إن هذا الضرب من التراكيب ليس مقصوراً على لغة أو نمط من اللغات وإنما يشكل ظاهرة لغوية عامة:

عربية مغربية:

(22) أ - **عشاواش من عشا** كلينا !
ب - فين مشات تاني **هديك محسوكة السنين** !

عربية مصرية:

(23) أ - شفت **حتة بنت إنما إيه !**
ب - راحت فين **مقصوفة الرقبة !**

فرنسية:

a - Paul travaille **avec quelle ardeur !**

b - J'ai participé à **une sacrée soirée** !

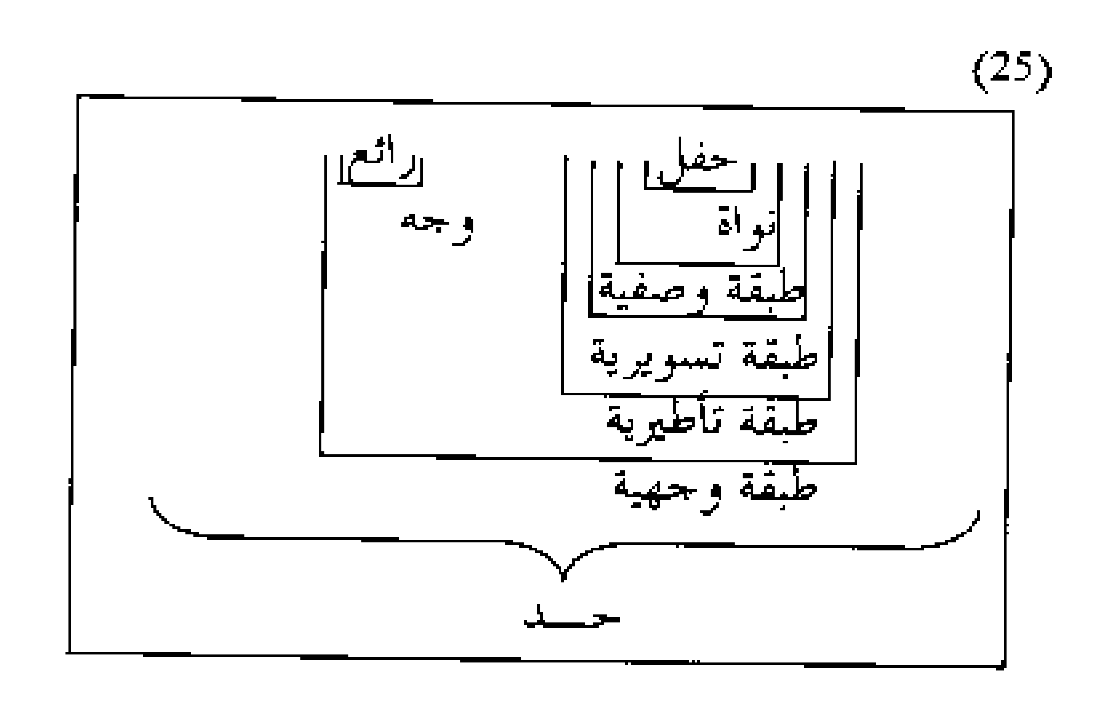
c - **Cet imbécile de Paul** a encore échoué !

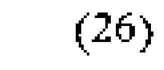
بناءاً على عموم هذه الظاهرة وعلى إنتاجية التراكيب الممثل لـــها في (20-24)، اســـتدللنا في مكـــان آخر (المتوكل (1993) و(2000)) على إمكان توسيع التماثل بين أقسام الخطاب ومجاوزة التناظر بين الحدّ والحمل (الـــذي دافع عنه رايكوف) إلى التناظر بين الحد والقضية باعتبار القضية الطـــبقة الجملـــية التي تمثل للسمات الوجهية الذاتية (موقف المتكلم من فحوى الجملة).

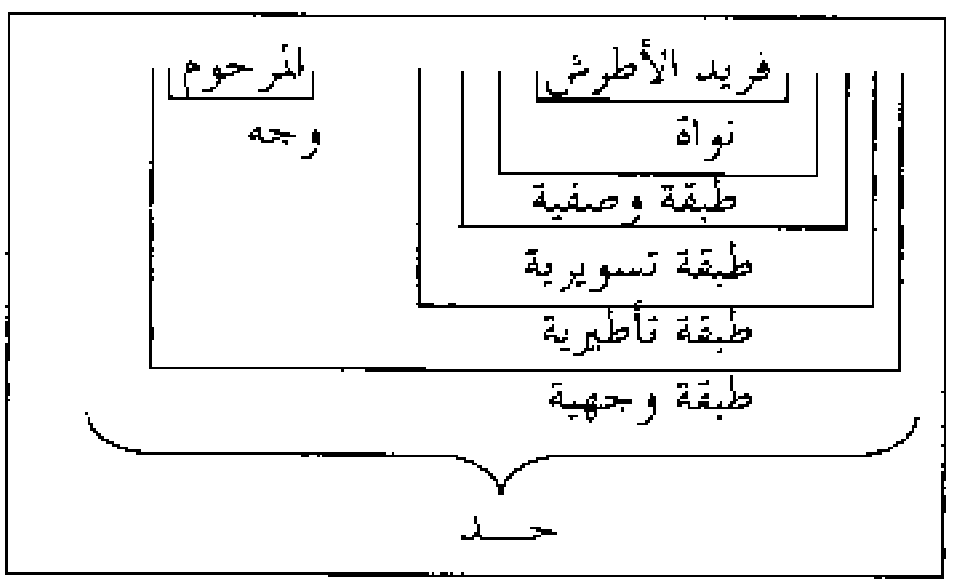
عـــلى هـــذا الأســـاس، اقترحنا أن تضاف، في الحدّ، إلى الطبقات الـــثلاث، طـــبقة رابعة أسميناها "الطبقة الوجهيّة" وهي الطبقة التي تكفل التمثـــيل للسمات الوَجهية في التراكيب التي من قبيل (20-24). بإضافة هـــذه الطـــبقة تصبح بنية كلٍ من القضية والحد هي البنية (6) الموردة في الفصل السابق.

في إطار هذا الافتراض، يصبح من المتعيّن التمثيل للصفتين **"رائع"** و **"المرحوم"** في الجملتين (20 ج) و(21) لافي الطبقة الوصفية بل في الطبقة الوجهـــية، أي الطـــبقة الرابعة المضافة كما يتضح من الرسمين الإجماليين التاليين:

(25)




(26)



3.2.2.1. الجملة والنص

كان ديك يشير مرّات في مؤلفاته الأولى إلى أن النحو الوظيفي ليس نحو جملة (بالمعنى الذي يأخذه هذا المفهوم في اللسانيات الصُّورية) ولا يمكن أن يكون، نظراً لتوجهه الوظيفي التداولي، إلاّ نحو خطاب، إلا نحواً يرمي إلى وصف وتفسير الملفوظ / المكتوب اللغوي بما فيه الخطاب الأكمل، أي النص. وأشار ديك بنفس المناسبات إلى أن الابتداء بدراسة الجملة لا يمكن أن يعدّ إلاّ عملية مرحلية تسبق دراسة النص وتمهّدها. وقد تصدّى في مؤلفه الأخير (ديك (1997 ب)) لعملية توسيع النحو الوظيفي فأفرد فصلاً كاملاً لتبيان كيفية الانتقال بهذا النحو من الجملة إلى النص.

سنرصد هنا، إجمالاً، أهمّ معالم هذا المشروع، محيلين القارئ على النص الأصلي (الفصل الأخير من المؤلف المذكور أعلاه) وعلى إحدى قراءاتنا له (المتوكل (2001)):

(أ) يقوم مشروع النحو الوظيفي النصّي على مرتكزات نظرية ومنهجية أساسية أهمّها:

(1) أن التواصـــل بين مستعملي اللغة الطبيعية لايتم عن طريق جمل منفردة وإنما يتم بواسطة نصوص كاملة؛

(2) وأن النص ليس أي سلسلة اعتباطية من الجمل المرصوف بعضها جانـــب بعـــض وإنما هو مجموعة من الجمل (البسيطة أو المركبة) تشكل وحدة تواصلية وتربط بينها قوانين الاتساق؛

(3) وأن البنية الداخليّة للجملة يحدّدها النص الذي ترد فيه وهو ما يجعـــل مشـــروع نحو الجملة المنفردة مشروعاً صعب التحقيق إن لم يكن مستحيلاً على الإطلاق.

(ب) لاتخـــتلف بنـــية النص عن بنية الجملة بل تُناظِرها. والتناظر بيـــنهما حاصل من ثلاثة وجوه: من حيث الطبقات ومن حيث المكونات ومن حيث العلاقات:

(1) تتضمن بنية النص، شأنها في ذلك شأن الجملة، مستويين اثنين: المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي. وتندرج في المستوى العلاقي طبقتان: طـــبقة الإنجاز وطبقة الوجه في حين يتألف المستوى التمثيلي من الطبقات الثلاث المعهودة: طبقة التأطير وطبقة التسوير وطبقة الوصف، على أساس أن للنص نواة كما أن للجملة نواة، كما يتضح من الرسم الإجمالي التالي:

(27) [انجاز [وجه [تأطير [تسوير [وصف [نواة]]]]]]

ومـــن البيّن أن البنية الممثّل لها في الرسم (27) هي نفس البنية التي دَرَجَ الوظيفـــيون على اعتبارها بنية الجملة مع فارق أن النواة في الجملة محمول (فعل، اسم، صفة ...) في حين أن النواة في النص مجموع محمولات الجمـــل الـــتي تكونـــه (والتي يمكن أن يمثل لها، تسهيلاً لمسطرة التمثيل، بواسطة محمول مجرّد واحد يشملها جميعها[3]).

(2) ينقسم النص، على غرار انقسام الجمة، إلى وحدات. فالنص الواحد يستجزأ إلى "قطع" والقطع إلى "قطع فرعية" والقطع الفرعية إلى "فقرات" تنقسم بدورها إلى جمل:

(28) [نص [قطعة [قطعة فرعية [فقرة [جملة]]]]]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المقولات التي يتضمنها الرسم (28) مقولات عامة يتغير مدلولها ومَا صَدَقُها حسب نمط النص (نص سردي، نص احتجاجي، محادثة، قصيدة...).

(3) قد تقوم بين وحدات النص علاقات خاصة (يحدّدها نمط النص) إلاّ أن العلاقات الرابطة بين وحدات النص (قطعه وفقراته) تناظر إلى حد بعيد العلاقات القائمة بين وحدات الجملة. مثال ذلك أن قطع النص وفقراته تقوم بالأدوار التي تقوم بها الحدود (الموضوعات واللواحق) داخل الجملة وتحمل، بالتالي، نفس الوظائف الدلالية والتداولية التي تحملها حدود الجملة. فمن قطع النص ما يحمل الوظيفة الزمان أو الوظيفة العلّة أو الوظيفة الغاية ويحمل معها إحدى الوظائف التداولية (كبؤرة الجديد وبؤرة المقابلة) بالنسبة لنواة النص تماماً على غرار الحدود بالنسبة لنواة الجملة.

(ج) يلحُّ ديك في معرض حديثه عن انقسام النص إلى وحدات على "مبدإ التكرارية" القاضي بتكرار نفس بنية النص داخل قطعه وقطعه الفرعية وفقراته وجمله. مفاد هذا المبدإ أن بنية النص تتكرّر في القطع التي يتضمنها وفي القطع الفرعية التي تتضمنها القطع وفي فقرات القطع الفرعية كما تتكرّر في الوحدات الدنيا، أي الجمل.

ولنشر إلى أن مبدأ التكرارية هذا يذكرنا بافتراض التماثل الذي ندافع عنه.

(د) من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها أطروحة التماثل في نظر ديك مبدأ "الإسقاط". يكتب ديك (ديك (1997 ب: 432) في هذا الصدد: **"أظن أنها فكرة جيدة أن نفترض أن العلاقات الوظيفية الواردة داخل الجملة يمكن أن "تُسقط" على مستوى النص"**. ما يمكن أن نستخلص من كلام ديك هو أن بنية الجملة هي البنية الأساس وأن بنية النص ليست إلا إسقاطاً لبنية الجملة.

سنعود إلى مفهوم الإسقاطية هذا في فقرة من الفقرات الموالية لمناقشته واقتراح اطّراحه.

3.2.1. افتراض التماثل المعمّم وبنية الخطاب النموذجية:

من آخر محطّات تطور أطروحة التماثل البنيوي محطة ما أسميناه "افتراض التماثل المعمّم".

يقوم هذا الافتراض، كما بيّنا في الفصل الأوّل، على الفكرتين الأساسيتين التاليتين:

(أ) تؤول جميع أقسام الخطاب، من الكلمة إلى النص، إلى بنية واحدة هي ما اصطلحنا على تسميتها "البنية الخطابية النموذج". وتتضمن هذه البنية النموذج ثلاثة مستويات: مستوى بلاغي ومستوى علاقي ومستوى تمثيلي. ويتكون كل مستوى من هذه المستويات الثلاثة من ثلاث طبقات:

(1) تندرج في المستوى البلاغي طبقة "الفضاء الخطابي" وطبقة "نمط الخطاب" وطبقة "أسلوب الخطاب"؛

(2) وتندرج في المستوى العلاقي "الطبقة الاسترعائية" و "الطبقة الإنجازية" و "الطبقة الوجهيّة"؛

(3) أمّا المستوى التمثيلي فيشمل "الطبقة التأطيرية" و "الطبقة التسويرية" و "الطبقة الوصفية".

وتقوم بين المستويات الثلاثة علاقة سلّميّة حيث يعلو المستوى البلاغي المستوى العلاقي الذي يعلو المستوى التمثيليّ. نفس السلمية تحكم العلاقة الداخلية بين طبقات كل من هذه المستويات.

البنية الخطابية النموذج مجموعة من المكوّنات هي المستويات الثلاثة وما تتضمنه من طبقات وهي إلى ذلك شبكة من العلاقات ميزنا داخلها بين العلاقات الإحالية (القائمة بين الخطاب ككل والعالم الخطابي الذهني الذي يشكّل مرجعيته) والعلاقات الوظائف (القائمة بين مكونات الخطاب دلالياً و وجهيّاً وتداولياً).

وقد رسمنا تكوين هذه البنية والعلاقة السنمية القائمة بين مكوناها، مستويات وطبقات، في التمثيل (8) الوارد في الفصل الأوّل.

(ب) تُدرج البنية الخطابية النموذج في جهاز عام، جهاز نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، الذي يشتغل، في حالات التواصل العادي، بواسطة ثلاثة قوالب مركزية، قالب تداولي وقالب دلالي وقالب نحوي، تنضاف إليها عند الحاجة قوالب مساعدة كالقالب المعرفي والقالب المنطقي والقالب الادراكي... كما يتضح من الرسم (14) السابق إيراده في الفصل الأوّل.

ويتم إدراج البنية الخطابية النموذج في هذا الجهاز على أساس إلحاق المستويين البلاغي والعلاقي بالقالب التداولي والمستوى التمثيلي بالقالب الدلالي وعلى أساس أن خرْجَي هذين القالبين، أي البنية التداولية والبنية الدلالية على التوالي، يشكلان (معاً أو على انفراد[4]) دخلاً للقالب

النحوي الذي يضطلع بتحقيق البنيتين في شكل بنية مكوّنية تتكفل القواعد الصوتية بنقلها إلى صورة صوتية.

بعد هذا التذكير المقتضب لتصوّرنا للبنية الخطابية النموذج وكيفية توظيفها داخل جهاز نموذج مستعملي اللغة، يحق أن نشير إلى ما يخالف بين هذا التصوّر وبين المقترحات التي سبقته في تاريخ أطروحة التماثل البنيوي في نظرية النحو الوظيفي. ويمكن حصر نقاط الاختلاف في ما يلي:

أوّلاً، نَعُدُّ "خطاباً" كل ملفوظ مكتوب يشكل في حدّ ذاته وحدة تواصلية، كل ملفوظ أو مكتوب يؤدي غرضاً تواصلياً معيّناً في موقف تواصلي معين؛ بقطع النظر عن كونه نصاً أو جملة أو مركباً اسمياً أو كلمة مفردة.

مؤدّى هذا أننا لا نحصر الخطابية في النص أو في الجملة وإن كنا نؤمن بأن الخطابية تتحقق بالطريقة المثلى في النص.

ثانيا، توقفت الاقتراحات السابقة، في إطار أطروحة التماثل البنيوي عند الطبقة الثانية من المستوى العلاقي، أي الطبقة الإنجازية (هنخفلد (1997))، ديك (1997))، المتوكل (1998) و (2001)).

ونقترح، هنا، أن يُذهَب إلى أبعد من ذلك بهذه الأطروحة وأن تغنى بنية الخطاب بإضافتين:

(1) إضافة طبقة ثالثة، **الطبقة الاسترعائية**، إلى المستوى العلاقي قصد التمثيل لمجموعة من العبارات لم تُؤوَ فيما قبل كعبارات النداء والتنبيه وغيرها؛

(2) وإضافة مستوى ثالث برمته يعلو المستويين العلاقي والتمثيلي اصطلحنا على تسميته، مؤقتا، "المستوى البلاغي". ويبرّر إضافة هذا المستوى أنه يضطلع بالتمثيل لسمات (الفضاء الخطابي، النمط الخطابي، أسلوب الخطاب) لها تأثيرها الجليّ في تحديد طبقات المستويين الآخرين وما تأخذه هذه الطبقات من قيم، كما سيتبين لنا فيما بعد. وقد أشار ديك ملحاً في أكثر من موضع (ديك (1997 ب)) إلى أهمية هذه السمات إلاّ أنه لم يفرد لها مستوى خاصاً مع أن حديثه عنها يفيد أنها تحكم، وبالتالي تعلو، باقي السمات العلاقية والتمثيلية.

ثالثاً، أدت حركة الرغبة في نقل النحو الوظيفي من نحو جملة إلى نحو نص إلى ظهور تيارين أساسيين اثنين: تيار الداعين إلى توسيع بنية الجملة بإضافة مستويات وطبقات عليا (هنخفلد (1997)، المتوكل (1998) و (2001)، ديك (1997)، كوفالي 1995) ضمن آخرين) وتيار من ينزع إلى تعديد القوالب (كرون (1997) خاصة). وبإدراجنا هنا للبنية الخطابية النموذجية (8) في جهاز نموذج مستعملي اللغة (14) نكون قد ألفنا بين التيارين وصهرناهما في نحو واحد هو ما أسميناه "نحو الطبقات القالبي". وهو نحو يزاوج بين الطبقية والقالبية[5] من حيث إن البنيات الممثل لها في كل قالب من قوالبه بنيات تتكون من طبقات تربط بينها علاقات سلمية كما يتضح من التمثيل (8) الوارد في الفصل الأوّل.

رابعاً، صغنا تصوّرنا للبنية الخطابية النموذج ولنموذج مستعملي اللغة صياغة من شأنها أن تتيح اعتبارهما لا من الكليات اللسانية فحسب بل كذلك من الكليات التواصلية التي تتحقق في أنساق التواصل (اللغوية وغير اللغوية) وفقاً لوسائط (كمية وكيفية) معينة.

خامساً، مرّ بنا في الفقرة السابقة (3.2.2.1) أن ديك يبني تصوره للمماثلة بين الجملة والنص على مبدإ الإسقاطية، إسقاط بنية الأولى على الثاني. ومن الجليّ أن هذا التصور، على وروده وجدته، يظل يكرس أحد

المـــآخذ على النحو الوظيفي وهو مركزية الجملة بالنسبة لأقسام الخطاب الأخـــرى. ففي هذا التصور تظل الجملة المرجع البنيوي الأساسي الذي يقاس عليه النص وغير النص. وفي اعتقادنا أن من الأفضل أن يُستغنى على مـــبدإ الاسقاطية هذا في هذا المضمار وأننا لو أردنا الإبقاء عليه لكان من الأورد والأحـــرى أن يُفعـــل العكس، أن تسقط بنية النص على الجملة (وعلى الباقي) باعتبار النص الخطاب الأمثل في عمليات التواصل العادية.

لتلافي هذا الإشكال وللخروج من حلقة مصدر الإسقاط واتجاهه، نقترح بنية خطابية مجردة عامّة، مستقلة عن أقسام الخطاب، يتم تحققها في أقسام الخطاب هذه بدرجات متفاوته وحسب وسائط معينة يأتي تفصيلها في المبحث اللاحق.

2. افتراض التماثل البنيوي وأقسام الخطاب

مـــرّ بنا أن الخطاب العادي بمختلف أقسامه (انحداراً من النص إلى الكـــلمة المفـــردة) يـــتم بنفس الجهاز، جهاز نموذج مستعملي اللغة ذي القوالـــب الثلاثة (القالب التداولي والقالب الدلالي والقالب النحوي) التي يمكـــن أن تضاف إليها عند الحاجة قوالب مساعدة (القالب الاجتماعي، القالب المعرفي، القالب المنطقي...). كما مر بنا أن مختلف أقسام الخطاب تؤول، وفقاً لمبدإ التماثل البنيوي المعمّم، إلى نفس البنية الخطابية النموذج. وقد أشرنا بنفس المناسبة إلى أن هذه البنية النموذج، في مستوييها التحتي والسطحي، تتحقق في أقسام الخطاب، كمّاً وكيفاً بدرجات متفاوتة.

ويـــتعين، الآن، أن نعمّـــق البحث في مقدار وكيفية هذا التحقق والإجابة على الاسئلة الأساسية التالية:

(أ) مـــا الذي يسوِّغ أن نفترض رجوع مختلف أقسام الخطاب إلى نفس البنية؟

(ب) ما هي الوسائط التي تحكم تحقق البنية النموذج التحتية في الخطاب، من النص إلى الكلمة المفردة؟

(ج) هل يتم هذا التحقق وفق اتجاه معين وماهي ضوابطه؟

(د) ما مصير التماثل البنيوي حين ننتقل من البنية التحتية إلى البنية السطحية؟

1.2. الخطابية: مفهومها وسلميتها:

يمكن أن نحدّد الخطابية كما نفهمها هنا كالتالي:

(29) "**الخطابيّة هي قدرة ملفوظ / مكتوب ما على تأدية غرض تواصلي معين في موقف تواصلي معين**".

يفاد من التحديد (29) أنه بالإمكان أن نقول عن أي ملفوظ / مكتوب إنه يشكّل خطاباً قائم الذات إذا كان يؤدّي غرضاً تواصلياً معيّناً في مقام معين بعض النظر عن حجمه وأبعاده. ومّما لايحتاج إلى تنبيه أن الخطابية تشترط، أوّل ما تشترط، النحوية أي مطابقة الملفوظ / المكتوب لقواعد اللغة قناة التواصل. فالجملة (30 أ)، مثلاً، خطاب بيد أن السلسلة (30 ب) ليست خطاباً لخرقها شرط السلامة النحوية:

(30) أ – تحاسب الإدارة موظفيها على التأخر.
ب – *ها موظفي تحاسب التأخر على إدارة – ال

على أساس التحديد (29)، يمكن أن يعدّ خطاباً قائم الذات كل قسم من أقسام الخطاب المعروفة (من الكلمة إلى النص مروراً بالمركب

الاسمي والجملة) إذا ورد في موقف تواصلي معين مؤدياً لغرض تواصلي معين.

على هذا تكون الخطابية، إذن، قاسماً مشتركاً بين مختلف أقسام الخطاب لا يتفرد بها قسم دون قسم. إلاّ أن الخطابية درجات تتسم بها أقسام الخطاب بتفاوت.

ويكمن التفاوت في الخطابية في مدى استكمال عناصر وعلاقات البنية النموذجية (8) المورَدة في الفصل الأول.

على هذا الأساس يكون الخطاب البالغ أعلى درجات الخطابية الخطابَ المستوفي لكل مكونات وعلاقات هذه البنية. ومن الواضح أن الخطاب المتسم بهذه الصفة هو النص تتلوه الجملة ثم المركب الاسمي ثم الكلمة المفردة، كما يتبين من السلمية التالية:

(31) سلمية الخطابية:

النص > الجملة > المركب الاسمي > الكلمة.

للسلمية (31) قراءتان اثنتان متلازمتان:

(1) تتحقق البنية الخطابية النموذج (8) التحقق الأمثل في النص وتحققات جزئية متفاوتة في الجملة فالمركب الاسمي فالمفردة؛

(2) يبلغ أعلى درجات الخطابية النصُّ باعتباره الخطاب المستوفي الاستيفاء التام لمكونات البنية النموذج (8) تتلوه في ذلك الجملة فالمركب الاسمي ثم المفردة.

إن ربـــط الخطابـــية (القراءة الثانية) بمدى استكمال البنية النموذج (القراءة الأولى) يتيح لنا تلافي المفاهيم الانطباعية العامّة التي تواكب عادة مصطلح الخطابية ويمكّننا لا من تحديد هذا المصطلح تحديدا دقيقا فحسب بل كذلك من قياس الخطابية وضبط درجاتها بالنسبة لكل قسم من أقسام الخطاب.

وإن ربط الخطابية بمدى استكمال البنية النموذج يمكننا كذلك من الإجابـــة على أوّل الأسئلة التي استهللنا بها هذه الفقرة (السؤال (أ)): ما يسوّغ افتراض أن مختلف أقسام الخطاب راجعة إلى نفس البنية هو أن كل ملفوظ / مكتوب، يجب، كي يكون خطابا، أن تطابق بنيته البنية النموذج أو جزءا منها.

2.2. تحقق البنية النموذج ووسائطه

البنية الخطابية النموذج، كما علمنا، ثلاث بنيات: بنيتان تحتيتان هما البنـــية التداولـــية والبنية الدلالية اللتان يفرزهما القالب التداولي والقالب الدلالي على التوالي وبنية سطحية (أو بنية مكوّنية) تشكل خرجا لإواليات القالـــب النحوي. هدفنا في هذا المبحث هو استجلاء بعض من الوسائط التي تحكم تحقق هذه البنيات الثلاث في مختلف أقسام الخطاب المرصودة في السلمية (31) انطلاقا من أطروحة التماثل البنيوي التي ندافع عنها.

1.2.2. البنية التحتية:

يـــتألف الشـــق التحتي من البنية الخطابية النموذج، كما يتضح من الخطاطـــة العامـــة (8) لهـــذه البنية، من ثلاثة مستويات، مستوى بلاغي ومســـتوى علاقـــي ومستوى تمثيلي، يتكوّن كل منها من ثلاث طبقات تـــربط بين عناصرها علاقات دلالية و وجهية وتداولية. مايهم هنا هو أن

هذه البنية تتحقق بدرجات متفاوتة في أقسام الخطاب الواردة في السنمية (31) وأن لهذا التفاوت وسائط تحكمه واتجاهاً معيناً يسلكه.

1.1.2.2. وسائط التحقق:

مـــن الأكيد أن تحقق البنية في أقسام الخطاب المختلفة يخضع لعدة وســـائط مترابطة متفاعلة يتعيّن المزيد من البحث لاستكشافها ورصدها وتبيان ما بينها من ترابط وتفاعل.

في هـــذا الاتجـــاه، نعرض في هذا المبحث لعيّنتين من هذه الوسائط وهما ما يمكن تسميته "وسيط الطاقة الإيوائية" و "وسيط حرّ / مدمج".

1.1.1.2.2. الطاقة الإيوائية

نقصد بالطاقة الإيوائية هنا مدى قدرة قسم من أقسام الخطاب على استيعاب البنية الخطابية النموذج (8).

بهـــذا المعنى، يمكن أن نقول استناداً إلى فحص المعطيات (نصوص وجمل ومركبات اسمية وكلمات مفردة)، إن الطاقة الإيوائية تتفاوت طبقاً لنسلمية (31) حيث يحظى النص بأكبر طاقة إيوائية في حين تتقلص هذه الطاقة كلما ابتعدنا عن النص واقتربنا من الكلمة المفردة.

1.1.1.1.2.2. النص:

قصـــد استكشاف تمام تحقق البنية النموذج (8) في النص المتكامل والكيفـــية الـــتي يـــتم بهـــا قمنا بتحليل مجموعة من النصوص، روايات وأقصوصـــات ومقالات ومحادثات (مباشرة وغير مباشرة) وكتبا علمية...

وكانـــت نتـــيجة عملية الاستكشاف هذه مجموعة من التعميمات الدّالة نوردها في ما يلي:

(أ) التعميم الأول:

(32) "الخطـــاب الـــذي بإمكانه إيواء البنية النموذج كاملة هو النص".

يفـــاد من التعميم (32) أن النص هو أول قسم من أقسام الخطاب يمكـــنه أن يـــؤوي البنية النموذج كاملة، بمستوياتها الثلاثة وطبقات كل مستوى والعلاقات التي تتضمنها. إلاّ أن هذا التعميم لايستلزم وجود البنية النموذج على وجهها الأكمل في كلّ النصوص.

ويقوم دليلاً على ذلك أمران:

(1) **أوّلاً**، يتفاوت تحقق البنية النموذج، كما سنبين ذلك مفصّلين في الفصل الخامس، باختلاف أنماط النصوص حيث إن كل نمط يجتزئ من هذه البنية ما يناسبه؛

(2) **ثانـــياً**، لـــيس من الضروري أن تتوافر في النص جميع عناصر الحصّة التي من المفروض أن يجتزئها مبدئياً النمط الذي ينتمي إليه؛

كل ما يفاد، إذن، من هذا التعميم أن البنية النموذج، حين تتحقق كاملة (مكونات وعلاقات)، فإنما تتحقق، بوجه عام، في النص أكثر من غيره من أقسام الخطاب.

(ب) التعميم الثاني:

(33)"لكونه أقدر أقسام الخطاب على إيواء البنية النموذج إيواءً كاملاً، يحتل النص أعلى مراتب الخطابية".

لنذكر بأمرين وإن كانا لايحتاجان تذكيراً:

(1) ترتبط الخطابية بمدى استكمال عناصر البنية النموذج حسب التحديد المتبنّى في هذا البحث وتختلف بذلك عن مفاهيم تلابسها كالبلاغة والفصاحة وغيرهما؛

(2) الخطابية، بهذا التحديد، سمة للنص وللجملة وللمركب وللكلمة المفردة باعتبارها جميعا قد ترِد وحدات تواصلية قائمة الذات. ليست الخطابية، إذن، حكراً على النص. فمن المقامات ما يتم فيه التواصل بكلمة أو جزء كلمة بل إن من المقامات مالا يستدعي التواصل فيه أكثر من مجرّد صمت كما هو معلوم.

ما يجب أن يفهم من التعميم (33)، إذن، هو أن نصيب أقسام الخطاب من الخطابية يتفاوت التفاوت المرصود في السلمية (31).

(ج) التعميم الثالث:

(34) "تتحقق البنية النموذج تحققاً مطرداً قابلاً للتكرار".

القابلية للتكرار من المفاهيم المعروفة والمتداولة في الأدبيات اللسانية.

فـــيما يخص البنية النموذج التي تعنينا هنا، يمكن القول إنها توجد في الكل وتتكرّر في أجزائه، وبذلك يكون التعميم (34) فرعاً عن الافتراض العام: افتراض التماثل البنيوي بين مختلف أقسام الخطاب.

فيما يتعلق بالنص خاصة، يلاحظ أن بنيته ككل تتكرّر في فروعه، قِطَعه وقطعَه الفرعية وفقراته وجمله.

(د) التعميم الرابع

(35) **"تتحدّد قيم الطبقات العليا في مستوى النص ككل على أن تأخذ أجزاؤه هذه القيم عن طريق "الإرث""**.

يعد هذا التعميم مكمّلا للتعميم (34) يحدّد ويضبط انطباقيته:

(1) يذهـــب ديك (ديك (1997 ب)) إلى أن المتكلم / الكاتب، حـــين يشرع في تأليف النص، يقوم باتخاذ مجموعة من القرارات – أسماها **"القـــرارات الإجمالية"** – تتعلق بنمط النص المشروع في تأليفه وأسلوبه وسماته الإنجازية والوَجهية والزمانية والوِجهية وغيرها؛

(2) تُترجم هذه القرارات الإجمالية في بنية النص إلى قيم مخصّصات مختلف الطبقات؛

(3) تحـــدَّد هذه القيم بالنسبة للنص ككل لا بالنسبة لكل جزء من أجزائه وتعدّ منصبّة عليها جميعها؛

ولنأخذ مثالاً لذلك النص المبسَّط التالي:

(36) "ســـافرت هند إلى لندن. مكثت هناك أسبوعاً. اشترت أواني وفساتين... وعادت إلى الرباط نشيطة مرحة".

التمثيل لبنية هذا النص (مع إغفال التفاصيل) هو التمثيل (37):

(37) [شا [سر [عيا [محا [مض [آن [تا [(س.ف.ر. {فاعل} ف
(س1: هند) منف فامح (ص1: لندن) ملك بؤجد) (م ك ث{فعل} ف
(س1) مـــنف فامح (ص2: اسبوع) زم بؤجد) (ص3: هناك) ملك
(ش.ر.ي {افتعل} ف
(س1) منف فامح (س2: (أواني) (فساتين)) متق مف بؤجد)
(ع.و.د. {فعل} ف (س1) منف فامح (ص3: رباط) ملك (ص4:
(نشيطة) مرحة)) حابؤجد)]]]]]]]

حيث: شا= مركز إشاري؛ سر= سرد؛ عيا= معياري؛
محا= محايد؛ مض= ماض؛ آن= آني؛ تا=تام

يتضـــح مـــن التمثيل (36) أن قيم مخصصات كل الطبقات تحدّد بالنســـبة للنص ككل وتنصب على جميع جمله التي تؤول إلى مجرّد حمول "عارية" تشكل مضمومة بعضها إلى بعض نواة للنص.

2.1.1.1.2.2. الجملة

بيّنا في الفقرة السابقة أن الجمل، حين ترد مكونة لنص واحد، تحال إلى مجـــرد حمـــول نووية عارية من السمات الإنجازية والوجهية والزمنية وغيرها التي تحدّد بالنظر إلى النص ككل.

ولـــنر الآن كيف تصبح بنية الجملة إن هي وردت مستقلة مشكلة خطاباً قائم الذات.

ولنتوسل إلى ذلك بالنظر في الجملة التالية، باعتبارها أحد الإعلانات المدرسية المألوفة:

(38) أيها التلاميذ، إن الخزانة ستفتَح مرتين كل يوم.

من الجليّ أن الجملة (38) تتضمن المستويين التمثيلي والعلاقي معاً مع الطبقات الثلاث التي تؤلف كلا منهما. فالطبقة الوصفية حاضرة بالمخصّص الوجهي "غير تام" والطبقة التسويرية حاضرة باللاحق العددي "مرتين" كما أن الطبقة التأطيرية حاضرة بالمخصّص الزمني "مستقبل" واللاحق الزمني "كل يوم". أمّا طبقات المستوى العلاقي فهي الطبقة الوَجهية الممثلة بالمخصّص "توكيد" المتحقق بواسطة الأداة "إن" وتعلوها الطبقة الإنجازية (الإخبار) ثم الطبقة الاسترعائية الممثلة باللاحق المنادي **"أيها التلاميذ"**. هذه الطبقات الست الموزعة على المستويين التمثيلي والعلاقي امتداداتٌ للحمل النووي المكوّن من الفعل المبني للمجهول **"تُفتَح"** وموضوعه **"الخزانة"**.

أما فيما يخص العلاقات القائمة داخل هذه الطبقات فإننا نجد الوظائف الدلالية ممثلة في الوظيفة "المتقبل" المسندة إلى الموضوع والوظيفة "العدد" المسندة إلى اللاحق **"مرتين"** والوظيفة "الزمان" المسندة إلى اللاحق **"كل يوم"**، والوظائف الوجهية ممثلة في الوظيفة "الفاعل" المسندة إلى الموضوع، والوظائف التداولية ممثلة في وظيفة "بؤرة الجديد" المسندة إلى الحمل الموسّع ككل ووظيفة المنادى المسندة إلى اللاحق **"أيها التلاميذ"**.

أمّا العلاقة الإحالية فتقوم بين المستوى التمثيلي والواقعة (فَتحُ الخزانة مرتين كل يوم).

على هذا الأساس تكون البنية التحتية للجملة (38) هي البنية (39):

(39) [Ø [خب [كد [سقل [Ø [غ تا [ف.ت.ح {فُعِل} ف
(س1: خزانة) متق فامح]] (ص1: مرتين) عد]
(ص2: كل يوم) زم] بوجد]] (ص3: تلاميذ) منا]

ما يجب أن يلحظ هنا هو أننا، بالانحدار من النص إلى الجملة، وفقاً للسلمية (31)، لم نعد أمام البنية النموذج في أكمل صورة. وما يلحظ بوجه أدق في البنية (39) أمران:

(1) غياب (أو شبه غياب) المستوى الثالث، المستوى البلاغي؛

(2) وتقلص الوظائف التداولية إلى وظيفتين اثنين، وظيفة المحور ووظيفة بؤرة الجديد المسندتين إلى الموضوع المتقبل الفاعل والحمل كاملاً على التوالي.

ويمكن أن يفسر هذان الأمران كالتالي:

أولاً: سبق أن بيّنا أن طبقات المستوى البلاغي (وطبقات المستويات الثلاثة بوجه عام) مترابطة متفاعلة يحدّد بعضها بعضاً. فطبقة أسلوب الخطاب، مثلاً، تخضع لطبقة نمط الخطاب وتتحدّد بالنظر إليها إذ لكل نمط خطاب أسلوب يميزه عن غيره من الأنماط. فللسّرد أسلوبه وللقصيدة أسلوبها كما أن أسلوب المحادثة يختلف عن أسلوب المقال العلمي. وهذه السمات جميعها، في ترابطها وتفاعلها لاتتضح ولاتستوفي مؤشراتها الصورية (النحوية والمعجمية) إلاّ في نص كامل. ولعل ما يعزى إليه ذلك أن هذه السمات تمثل، كما أسلفنا، قراراً وتخطيطاً سابقين لعملية إنتاج الخطاب من المتكلم / الكاتب الذي لا يؤشر لبداية هذه العملية ونهايتها (فواتح وخواتم) ولا يحدّد نمط خطابه وأسلوبه إلا حين يكون مزمعاً إنشاء نص متكامل. وقد يستثنى من هذا النزوع العام العبارات "المسكوكة"

الـــتي تحمـــل في نفســـها مؤشرات نمطها كالعبارات الإعلانية والإدارية والقانونية وغيرها.

ثانياً، امّا فيما يخص الوظيفتين التداوليتين المحور والبؤرة فقد نجدهما متواردتين في جملة واحدة كما هو الشأن في الجملة (38) الممثل لبنيتها في (39). إلاّ أن تـــوارد فروع هاتين الوظيفتين (محور جديد، محور معطى، محـــور مُعـــاد، بؤرة جديد، بؤرة مقابلة...) لايكاد يحصل إلا في خطاب متعدّد الجُمل؛ أي في نصّ كامل. مثال ذلك أن وحدة الخطاب (وتماسكه وتناسقه) تقوم، فما تقوم عليه؛ على سلسلة محورية حلقاتها مختلف فروع المحـــور العـــام، انطلاقـــا من المحور الجديد فالمحور المعطى ثم المحور المعاد (المـــتوكل (1993 ب)). هـــذه السلسلة لانجدها مكتملة مستوفية لجميع حلقاتها إلا في النص.

3.1.1.1.2.2. المركّب الاسمي

ما يهمنا هنا هو المركب الاسمي الذي تكون نواته (رأسه) اسما أصلاً أو اسماً مشتقّاً كما هو شأن المركبين الواردين في الجملتين التاليتين:

(40) أ – قابلت **الفتاةَ الشقراء الرائعة**

ب – ساءني **مهاجمة خالدٍ هندا البارحة**

ونقصـــد بهذا الاحتراز إقصاء "المركبات الاسمية" الواردة جملاً كما في (41) والـــتي هي في الواقع جمل من حيث مقولتها وإن كانت تتعاقب والمركبات:

(41) ساءني **أن هاجم خالدٌ هنداً** البارحة

سنرجئ الحديث عن التراكيب التي من قبيل (41) إلى المبحث الموالي المخصّص لوسيط "مدمج / حر".

حين ننتقل من الجملة إلى المركّب الاسمي نلاحظ، كما هو متوقع بالنظر إلى السلميّة (31)، أن البنية النموذج تزداد تقلصا. ويمكن رصد هذا التقلص كالتالي:

(أ)بوجه عام، يمكن القول إن البنية النموذج تؤول، حين تتحقق في مركب اسمي، إلى مستواها التمثيلي. ويشذ عن هذا التوجه العام حالات يمكن حصرها في ثلاث: مواردة المنادى لمركب اسمي، وانصبابُ الاستفهام على المركب، والمركباتُ الاسمية الموجّهة.

(1) تمثل للحالة الأولى التراكيب التي من قبيل (42):

(42) شاياً، **ياهند**

خاصية هذه التراكيب أن المنادى يواكب فيها خطاباً قوامه مركب اسمي واحد.

ولعل ما يفسر هذا أن العبارات الندائية يمكن أن تساوق جميع أقسام الخطاب نظراً إلى أن استرعاء انتباه المخاطب بواسطة النداء يمكن أن يحصل في أي خطاب بل يمكن أن يحصل دون خطاب:

(43) **ياهند!**

(2) من المعلوم أن القوة الإنجازية تواكب، عادة، النص أو الجملة وتعدّ منصبة على الخطاب ككل. مثال ذلك أن الاستفهام قوة إنجازية ترد مصاحبة لنص كامل أو لجملة، إلاّ أن ثمة حالات يرد فيها الاستفهام منصباً على مركب اسمي بعينه كما في الجملتين التاليتين:

(44) أ – من قابلت اليوم؟
ب – أهنداً قابلت اليوم؟

(3) مـــن المعتقدات السائدة في الأدبيات اللسانية، بما فيها أدبيات النحو الوظيفي، أن السمات الوجهيّة (الذاتية والمرجعية والاستدلالية) من خصـــائص الجملـــة مقصـــورةٌ عليها. وقد بيّنا في أبحاث سابقة أن هذه الســمات يمكن أن تواكب نصّاً كاملاً (المتوكل (2001)) كما يمكن أن تواكب مركباً اسميّاً بعينه (المتوكل (1993) و (200)).

فيما يخص المركب الاسمي، أوحت لنا معطيات مستقاة من عدد من اللغات (عربية فصحى، عربية فصحية، عربيات دوارج، انجليزية، فرنسية) أن ثمـــة مركبات موجّهة تحمل وجهي التعجب والدعاء. من أمثلة ذلك الجملـــة (40 أ) والجمـــل الموردة في فقرة سابقة (20 – 24). وبناءاً على وجود هذه المعطيات اقترحنا أن تضاف إلى طبقات الحد التمثيلية الثلاث (الـــتأطيرية والتسويرية والوصفية) طبقة رابعة وهي الطبقة الوجهية، كما يتـــبين من التمثيلين الإجماليين (25) و (26) للجملتين (20 ج) و (21). عـــلى أساس هذه الإضافة تكون البنية التحتية للمركب "**الفتاة الشقراء الرائعة**" الوارد في الجملة (40 أ) هي البنية التالية:

(45) [... (إعـــج [ع [1 [عد [س2: فتاة س] س شقراء ص]
Ø[Ø] رائعة ص]) متف مف بؤ]

ما يهمنا استخلاصه من البنية (45) هو الفرق بين موضعة الصفتين "**شقراء**" و "**رائعة**" داخل بنية الحدّ حيث تعد الصفة الأولى لاحقاً وصفياً في حين تعد الصفة الثانية لاحقاً وجهياً يتموضع، لطبيعته هذه، في الطبقة الرابعة (لافي الطبقة الأولى خلافاً للاحق الوصفي "**شقراء**").

من المتعين أن نشير هنا إلى أن المركّبات الاسمية الحاملة لسمات من المستوى العلاقي، وإن كانت تراكيب منتجة في اللغات التي فحصناها (وربما في لغات أخرى)، تظل دون الجمل إذا إنها تقتصر عني فئات معينة من هذه السمات. فالمركبات الاستفهامية لاتتعدى القوة الإنجازية الاستفهام والمركبات الموجّهة لاتجاوز الوجوه الذاتية التعجبية والدعائية. مفاد هذا أن المستوى العلاقي حاضر في المركبات الاسمية إلا أنه مقلص بالقياس إلى ما يمكن أن يشمله من سمات في النص أو الجملة.

(ب) من المعلوم أن المركبات الاسمية يمكن أن تصنَّف من حيث طبيعة الاسم الذي يشكل رأسها صنفين: مركبات اسمية أصولاً ومركبات اسمية مشتقة. وقد مثلنا لهذين الصنفين بالمركبين الواردين في الجملة (40 أ) والجملة (40 ب) على التوالي. فيما يخص تحقق البنية النموذج، نستطيع القول إنه لا اختلاف في إيواء المركبات الاسمية بصنفيها للمستوى التمثيلي كاملاً حيث إنها جميعا تؤول إلى بنية تحتية تتضمن الطبقات التمثيلية الثلاث، الطبقات التأطيرية والتسويرية والوصفية، وإنما الاختلاف في قيم هذه الطبقات الثلاث مخصّصات ولواحق. ويمكن إجمال هذا الاختلاف القيمي في أن القيم التي تأخذها طبقات المركب الاسمي المشتق أقرب إلى القيم التي تأخذها طبقات المستوى التمثيلي في الجملة المقابلة، أي الجملة التي يكون محمولها المحمول مصدرَ الاسم المشتق، كما هو الشأن بالنسبة للعلاقة الاشتقاقية الرابطة بين الجملة (40 ب)، مثلاً، والجملة (41).

لنقارن قصد التوضيح بين بنية المركب الاسمي الوارد في الجملة (40 أ) وهي البنية (45) وبنيتي المركب الاسمي الوارد في الجملة (40 ب) والجملة المدمجة في الجملة (41) وهما البنيتان التاليتان:

(46)

[... ([إن [1 [غ تا [س1: مهاجمة س (خالد) منف فا
(هند) متق مف] Ø] Ø]
((البارحة) زم]) ضع فا بؤ]

47)

[... (س1: [مض[Ø [تا [هاجم ف (خالد) منف فا

(هند) متق مف] Ø] Ø]

(البارحة) زم]) ضع فا بؤ]

حين تحصر المقارنة بين البنيات (45) و (46) و (47) في المستوى التمثيلي وحده يتضح لنا ما يلي:

(1) تتناظر البنيات الثلاث في تضمنها جميعها لطبقات هذا المستوى الثلاث أي الطبقة التأطيرية والطبقة التسويرية والطبقة الوصفية؛

(2) وتختص البنية (45) بقيم لهذه الطبقات هي قيم الاسم الأصل (التعريف والإفراد والمعدودية)؛

(3) كما تختص البنية (47) بالقيم التي تواكب عادة الجملة الفعلية (الزمان والجهة)؛

(4) أمّا البنية (46)، فإنها في وضع وسط. وتكمن وسطيّتها في تأرجح قيم طبقاتها بين القيم الاسمية والقيم الجملية. فهي تأخذ بعضاً من قيمها من قيم بنية المركب الاسمي الصِّرف كالتعريف والإفراد والبعض الآخر من قيم الجملة كالجهة بالإضافة إلى مطابقة نواتها لنواة الجملة الفعلية إذ إن المصدر يأخذ ما يأخذه الفعل المقابل من موضوعات (موضوعين فيما يخص الجملة (40 ب)).

إن وسطية المركبات المشتقة، خاصة المركبات المصدرية (المركبات "المسماة") كانت، كما هو معلوم، موضوعاً لأبحاث توليدية كثيرة كما اهتم بها لسانيون وظيفيون نذكر منهم على وجه الخصوص ما كنزي. إذا نحن اعتمدنا تحققات المستوى التمثيلي من البنية النموذج في المركبات

الاسمية، أصبح من الممكن ضبط تدرج هذه المركبات بين الاسمية والجملية ورصــــده بكيفية أدق قياساً إلى عدد القيم الاسمية أو الجملية التي تتضمنها وأصـــبح من الممكن معرفة ما إذا كان مركب اسمي مشتق ما، من حيث سماته التمثيلية، أقرب إلى الجملة أو أقرب إلى الاسم الصِّرف.

(ج) لاتحكـــم هـــذه الوســـطيّة قيم الطبقات فحسب، بل كذلك الوظائف التي تقوم بين مكونات المركّب:

(1) الوظيفـــية الدلالية النموذج للمركب الاسمي غير المشتق هي، كما هو معلوم، وظيفة "المالك" التي نجدها في المركبات الإضافية:

(48) استعرت سيارة **خالد**

أمـــا رأس المركب المشتق (مصدر مثلاً) فتأخذ موضوعاته الوظائف الدلالية التي تأخذها موضوعات المحمول الفعلي كما يتبين من المقارنة بين وظيفتيّ الموضوعين **"خالد"** و **"هند"** في البنيتين (46) و (47).

(2) تواكب في المركب المشتق، دون المركب غير المشتق، الوظائفَ الدلالـــية الوظيفـــتان الوجهيـــتان (أو "التركيبيـــتان") الفاعل والمفعول مواكبتهما لها في الجملة كما يتبين من المقارنة بين نفس البنيتين السابقتين.

(3) أمـــا الوظـــائف التداولية، فقد أسلفنا أن مجالها الأمثل، وروداً وتوزيعاً، هو النص. كما بيّنا أن الجملة الواحدة، وإن كان من الممكن أن تحتضـــن وظيفتيّ المحور والبؤرة، لاترقى طاقتها الإيوائية إلى احتضان جميع فروع هاتين الوظيفتين ولا إلى أن تشكل مجالاً لسلاسل محورية.

فيما يخص المركب الاسمي، أصلاً كان أم مشتقاً، تظل طاقته الإيوائية، بالنظر إلى هاتين الوظيفتين، كما تتوقعه السنمية (31)، دون طاقة الجملة.

دليل ذلك أن المركب الاسمي يمكن أن تسند إليه وظيفة المحور:

(48) زار **أبو خالد** عائلة هند

كما يمكن أن تسند إليه أو إلى أحد مكوناته وظيفة بؤرة الجديد أو وظيفة بؤرة المقابلة:

(50) أ - زار عائلةَ هند **أبو خالد**

ب - الذي زار عائلة هند **أبو خالد** (لا أحد الجيران)

(51) أ - زار عائلة هند أبو **خالد** (بنبر "خالد")

ب - الذي زار أبوه عائلةَ هند **خالد**

إلا أنه من العسير - وقد يكون من المتعذر - أن يشكّل المركّب الاسمي في حدّ ذاته مجالاً لتوارد وظيفتي المحور والبؤرة معاً أو مجالاً لسلسلة محورية تامة.

4.1.1.1.2.2. الكلمة

يقتضي تحديد بنية المفردة في اللغات الطبيعية، في الواقع، بحثاً صرفياً شاملاً قائم الذات. لذا سنكتفي هنا بإيراد الملاحظات العامّة التالية:

(أ) يتم تكوين المفردات، كما هو معلوم، في اللغات السَّلسلية، بطريقة تختلف عن الطريق التي يتم بها في اللغات غير السلسلية.

ففـــي فئة اللغات الأولى (كالأنجليزية والفرنسية مثلاً)، يضاف إلى الجذع لواصق تكون سوابق أو لواحق أو حواضن (صرفات متقطعة يسبق جـــزء مـــنها الجـــدع وجـــزء يأتي بعده). من أمثلـــة ذلك الكلمـــة ("uni-later-al") الـــتي تـــتألف من جذع أضيفت إليه عن طريق الإلصاق السابقة "uni" واللاحقة "al".

أمـــا في لغـــات الفئة الثانية، كاللغة العربية، فإن الكلمات تصاغ بواسطة أوزان معلومة انطلاقا من جذر صامت (ثلاثي على الأعم)، كما هو معلوم[6].

ولـــنر الآن، في إطـــار اعـــتماد التناظر البنيوي بين مختلف أقسام الخطـــاب، كيف وإلى أي حدّ تتحقق البنية النموذج في الكلمة المفردة في كلتا الفئتين من اللغات.

(ب) لامانع يمنع من أن نفترض أن بنية المفردة في اللغات السلسلية اجـــتزاء معيّن من البنية الخطابية النموذج (8)، شأنها في ذلك شأن أقسام الخطاب الأخرى المعروض لها في الفقرات السابقة. لنحاول الآن، في إطار هذا الافتراض، الإجابة على الأسئلة الأساسية التالية: ما هي طبيعة طبقات بنـــية المفردة؟ وماهي قيمها؟ وكيف يتم توارِدها؟ وستكون الإجابة على هذه الأسئلة انطلاقاً من أن جذع المفردة نواة بنيتها وأن اللواصق (السابقة واللاحقة والحاضنة) عناصر طبقاتها.

(1) تكاد بنية الكلمة المفردة تنحصر في المستوى التمثيلي بالرغم من أن ثمـــة لواصق يمكن أن تعدّ لواصق وَجهية توحي بأن الطبقة الأولى من طبقات المستوى العلاقي، الطبقة الوجهية، قد تكون حاضرة حتى في بنية المفردة. من ذلك اللواصق القدحية التي نجدها في كلمات انجليزية وفرنسية مـــثل "mis-leading" و "mal-odorous" و "chauff-ard". ولا نكـــاد نعثر على مفردات تتضمن لواصق تمثل الطبقات التي تعلو طبقات المستوى التمثيلي

إذا اســــتثنينا هـــذه الفئة من اللواصق القدحية. مفاد هذا أن بنية المفردة تنحصر أساساً في المستوى التمثيلي وقد تتعداه، في إطار محدود نسبيّاً، إلى الطـــبقة الأولى من المستوى العلاقي، الطبقة الوَجهية. ناتج جردنا لحصيلة مـــن المفـــردات يوحي بأن الطبقات التمثيلية الحاضرة في بنية المفردة هي الطـــبقات المعهـــودة الثلاث: الطبقة الوصفية والطبقة التسويرية والطبقة التأطيرية.

(2) ويمكن رصد القيم التي تأخذها هذه الطبقات الثلاث، بناءاً على معطيات الحصيلة المنطلَق، على النحو التالي:

أوّلاً، تـــتحقق الطـــبقة الوصــــفية في لواصق دالة على أوصاف أو وضعيات أو انتماءات كما هو شأن اللواصق اللاحقة في الكلمات التالية: "crimin-al" و "republic-an" و "turk-ish" .

ثانـــياً، نجد الطبقة التسويرية متمثلة في اللواصق الدّالة على الدرجة "sur-tax"، "sub-standard" ، "hyper-critical"، "ultra-violet"...

ثالـــثاً، أمّـــا لواصق الطبقة التأطيرية فهي لواصق زمانية أو لواصق مكانية.

مـــثال الفـــئة الأولى: "pre-war" و "post-classical". وتدل اللواصق المكانـــية إمّـــا على الموضع: "sub-way" ، "inter-face" ... أو على الاتجاه: "trans-atlantic" ، "ap-porter" / "em-porter" .

(3) يمكـــن أن تأوي بنية المفردة الطبقات التمثيلية الثلاث جميعها، الـــتأطيرية والتســـويرية والوصفية، إلاّ أنه من الملاحظ أن توارد اللواصق الســـوابق مقيد بحيث أنه من العسير أن تتضمن المفردة الواحدة أكثر من لاصـــقتين ســـابقتين. في هذه الحالة، يلاحظ أن اللواصق اللواحق تتكفل

بالدلالة على السمة (أو السمات) التي لاتستطيع اللواصق السوابق الدلالة عليها حين يكون مجال هذه الفئة من السوابق قد ملىء وبلغ منتهاه.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة على النحو التالي:

مـــرّ بـــنا أن المجال، كما يحدّد في النحو الوظيفي، ينقسم إلى ثلاثة عناصـــر: نـــواة وهامش قبلي وهامش بعدي. إذا ما وسعنا مفهوم المجال (المنحصر لحدّ الآن في الجملة والمركب (ديك (1997 أ))) وجعلناه يشمل الكـــلمة المفردة أيضا، أمكن اعتبار الجذع نواة واللواصق السوابق هامشا قبلياً واللواصق اللواحق هامشا بعدياً كما يتبين من الترسيمة التالية:

(51) [لواصق سوابق [جذع] لواصق لواحق]

هامش قبلي نواة هامش بعدي

مجـــال

- في إطار هذا التصور، يمكن القول إن مجال الكلمة المفردة تخضع كذلك للمبدإ (53)، أحد المبادئ العامة التي تضبط توزيع المكونات (ديك (1997 أ):

(53) "طاقـــة الهـــامش القبـــلي الإيوائية أدنى من طاقة الهامش البعدي".

شاهد **إنطباقية** المبدإ (52) على بنية المفردة الكلمةُ "[ion-al-iz-ation [inter-[nat]" حيـــث يلحظ الفرق العددي، بوضوح، بين اللواصق السوابق واللواصق اللواحق.

(ج) لاتتضمن بنية المفردة طبقات (تمثيلية على الخصوص كما رأينا) فحسب، بل إنها كذلك، وكباقي أقسام الخطاب الأخرى، مجال لقيام علاقات وتوارد وظائف.

(1) تضطلع لواصق معينة بالدلالة على الوظائف الدلالية. من اللواصق المعروفة في هذه الفئة اللواصق الدالّة على "المنفذ" و"الأداة" و "المتقبل" و "المصاحب" و "المضاد" و "الحال" الواردة في الكلمات: "driv-er" و "paper-cuter" و "employ-ee" و "co-determine" و "counter-act" و "crab-wise" على التوالي.

ومن الممكن ملاحظته أن الوظائف الدلالية التي ترد، عادة، في النص أو الجملة أو المركب لاترد جميعها في الكلمة المفردة.

(2) أمّا الوظيفتان الوجهيتان (أو "التركيبتان") الفاعل والمفعول، إذا أخذتا حسب تعريف النحو الوظيفي لهما، فإنه من العسير الحديث عن تواردهما أو ورود إحداهما داخل المفردة الواحدة. سنعود، في مبحث لاحق، إلى هذا الإشكال وإلى الإطار الذي يمكن أن يعالج فيه.

(3) سبق أن بينا أن مجال الوظائف التداولية الأمثل هو النص كما بينا أن طاقة المجالات الأخرى لإيواء هذه الوظائف تتناقص كلما ابتعدنا عن النص نحو الجملة فالمركب الاسمي. فيما يخص الكلمة المفردة، يمكن القول إن ورود (وتوارد) هذه الوظائف أعسر وأكثر تقييداً من ورودها في أقسام الخطاب الأخرى. فلا يمكن الحديث عن جذع – محور أو عن لاصقة – محور ولا بالأحرى عن سلسلة محورية متعددة الحلقات داخل نفس المفردة.

استثناء واحد يذكر هنا: إمكان تبئير إحدى اللواصق تبئير مقابلة كما يتبين من الحوار التالي:

(54) a- The conference has been preponed

b- No, it has been postponed

(د) قصرنا الحديث في الفقرتين السابقتين على كيفية تحقق البنية الخطابية النموذج في مفردات اللغات السلسلية. ولننتقل الآن إلى كيفية تحقق هذه البنية في اللغات غير السلسلية وليكن ذلك انطلاقاً من اللغة العربية.

ما يمكن قوله في هذا الباب يمكن تلخيصه كالتالي:

(1) إن ما كانت تدل عليه اللواصق في اللغات السلسلية تضطلع به الأوزان في اللغات غير السلسلية بحيث ننتقل من نظام الإلصاق إلى نظام الأوزان.

(2) تتوسل اللغة العربية بالأوزان، بوجه عام، للتعبير عن قيم الطبقات الوَجهية والتأطيرية والتسويرية والوصفية وكذلك عن الوظائف.

تسخر للدلالة السمات الوجهية، المدحية منها والقدحيّة، أوزان مخصوصة أغلبها وأهمها أوزان التصغير (**"شويعر"**، **"رجيل"** **"لييلة"**) ووزنا "فُعلول" و "أفعولة" (**"شعرور"**، **"أضحوكة"**). ومن هذه الأوزان صيغ التعجب المعروفة ("ما أفعل" و "أَفْعِل" و "فَعُل").

ويتوسّل للتعبير عن القيم التأطيرية الزمانية والمكانية أوزان ما يسمى "أسماء الزمان" و "أسماء المكان" (**"مغرب"** ، **"مهبط"** ، **"منـــزل"**...) وأوزان فعلية محدودة الإنتاجية (**"أمسى"**، **"أصبح"**، **"شرّق"**، **"غرّب"**). ومن الأوزان الدالة على قيم التسوير أوزان المبالغة (**"علام"** ، **"معطاء"**...) وأوزان التكثير (**"غلّق"**، **"قطّع"**...).

وتدل على القيم الوصفية أوزان الصفة (**"ظريف"**، **"شريف"**...) وأوزان الحرف (**"نجار"**، **لحام"**...). ومن وسائل التعبير عن نفس القيم ياء النسبة (**مراكشي"**، **"رأسمالي"**...).

أمّا أوزان الوظائف فتحفظ للدلالة على الأدوار الدلالية كالمنفذ (**"شارب"**، **"ضارب"**...) والمتقبل (**"مشروب"**، **"مضروب"**...) والأداة (**"مضرب"**، **"مفتاح"**...) والمصاحب (**"مُجالس"**).

2.1.1.2.2. حر / مدمج

تستعمل أقسام الخطاب، بوجه عام، استعمالين: فترد منفردة تشكل بنفسها خطاباً تامّاً أو ترد مدمجاً بعضها في بعض. ويمكن أن نصطلح على تسمية هذين الاستعمالين "الاستعمال الحرّ" و "الاستعمال الإدماجي" على التوالي.

عُنينا، في الفقرات السابقة، بكيفية تحقق البنية النموذج في حالات الاستعمال الحر ونتوجه الآن لفحص مدى تأثير الإدماج في تحقق هذه البنية.

سبق أن عرضنا، في الفقرة (1.1.1.1.2.2)، لتوارد الجمل داخل النص الواحد باعتباره حالة من حالات الإدماج، وبيّنا، انطلاقاً من مثال مبسّط، كيف تؤول الجمل المكونة لنفس النص (أو لنفس القطعة داخل النص الواحد) إلى مجرّد حمول "عارية" على أساس أن قيمها العليا (البلاغية والعلاقية وبعضا من قيمها التمثيلية) تحدّد إجمالاً في مستوى النص ككل. لذلك، سنخص بالفحص حالة الإدماج المتناولة عادة في الأدبيات اللسانية وهي حالة إدماج جملة في جملة أخرى.

1.2.1.1.2.2. البنية النموذج في الجملة المركبة

من المعلوم أن المقصود بالجملة المركبة الجملة التي تتكون من أكثر من جملة، في مقابل الجملة البسيطة، كما أن من المعلوم أن الجمل المركبة، تصنف بالنظر إلى طبيعة العلاقة القائمة بين مكوّناتها، صنفين: جملا مركبة تركيبَ عطف وجملاً مركبة تركيبَ إدماج.

1.1.2.1.1.2.2. البينة النموذج في الجمل المعطوفة

تتميز بنية الجمل المعطوفة، في مقابل الجمل المدمجة، بخاصيتين أساسيتين اثنتين: استقلالها وتناظرها.

(أ) تستقل بنية الجملة المعطوفة عن بنية الجملة المعطوف عليها استقلالاً تامًا.

ويعني هذا، في التصوّر المدافع عنه هنا، أن كلاًّ من الجملتين تجتزئ من البنية النموذج ما تجتزئه الأخرى.

(ب) سبق أن بيّنا في مكان آخر (المتوكل (1986) و (1988) و(1996)) أن عطف الجمل يخضع لما أسميناه "مبدأ التناظر" والذي صغناه كما يلي:

(55) مبدأ التناظر:

"يعْطفَ بين المتناظرات".

يفيد المبدأ (55)، بعد تأويله، أن للجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها نفسَ البنية النموذج المتضمنة لنفس المستويات ونفس الطبقات

ونفس القيم الطبقية ونفس العلاقات (الوظائف) الدلالية والوجهية والتداولية في ما يمكن أن نسميه العطفَ "الناجح" أو "المثالي". ويتضح مدى ورود هذا المبدأ من "غرابة" (إن لم نقل لحن) التراكيب التالية حيث تتباين الجملتان المتعاطفتان من حيث نمط الخطاب وعالم الخطاب والقوة الإنجازية والسمة الوَجهية والوظائف التداولية على التوالي:

(56) أ-؟ خرج خالد من بيته متوجهاً إلى مقر عمله ومن أنبأك بالأمر؟
ب - ؟ تنصر الروم وظهر في عين الذباب جحوظ
ج -؟ جاءت هند وهل عاد عمرو؟
د -؟ ما أجمل هنداً وزينبُ ذميمة
هـ - ؟ شرب خالد لبناً **وشاياً** شرب عليّ (بنبر "شايا")

خلاصة القول أن البنية النموذج (أو جزءاً منها) تتحقق في جمل السلسلة العطفية تحققاً مستقلاً شريطة أن تتناظر بنيات جمل السلسلة من حيث الطبقات وعلاقاتها.

2.1.2.1.1.2.2. البنية النموذج في الجمل المدمجة.

الجمل المدمجة، حسب نظرية النحو الوظيفي المعيار (المتوكل (1988)، ديك 1997))، جمل حدود وجمل أجزاء حدود (بوجه عام، جمل موصولة وجمل فضلات). ويمكن التمثيل لفئتي الجمل هاتين بالجمل (57) و (58) على التوالي:

(57) أ - أخبر خالد عمراً أن هنداً مسافرة
ب - يظن خالد أن هنداً مسافرة
ج - رأى خالد هندا تقطف زهورا
د - شاهدت عودة الجنود

(58) قابلت الفتاة التي كانت تسكن بحيّنا.

وتصنّف الجمل الحدود التي من قبيل (57 أ – د)، في نفس النظرية، تصنيفا يعتمد طبيعة المحمول "الرئيسي" (محمول الجملة المدمجة). فالمحمولات الدّالة على التواصل تأخذ جملاً تامة (57 أ) والمحمولات الاعتقادية تأخذ قضايا (57ب) والمحمولات الدّالة على الإدراك الحسي تأخذ حمولاً موسعة (57ج) أو مجرّد حمول مركزية غير مزمّنة كما هو الشأن في الجملة (57د) مثلاً.

أمّا حين نعالجُ ظاهرة الإدماج في إطار التصوّر الذي نقترحه هنا، فإن الإدماج يتغير مفهومه ويستتبع هذا التغير إعادة النظر في تصنيف الجمل المدمجة. وذلك ما سنحاول تبيانه في الفقرة الموالية.

3.1.2.1.1.2.2. مفهوم الإدماج: إعادة نظر

يمكن تعريف الإدماج في إطار نموذج مستعملي اللغة المدافع عنه هنا كالتالي:

(59) الإدماج:

"يقال عن التركيب **س** إنه تركيب مدمج حين تتحدد:
(أ) طبقة / طبقات و / أو
(ب) قيمةٌ / قيمٌ من بنيته التحتية في بنية التركيب **ص**".

مفاد التعريف (59) أن التركيب المدمج، بوجه عام، هو كل تركيب تتحدّد عناصر بنيته في بنية تركيب آخر. وتكون هذه العناصر إمّا طبقة (أو طبقات) أو قيمة (أو قيم) إحدى الطبقات أو هما معاً.

ولنمثل لذلك بالجمل (57) و (58) نفسها. ففي الجملة (57ب) تتحدّد الطبقة الإنجازية للشق المدمَج في الشق المدمِج. وفي الجملة (57ج) تتحدّد الطبقتان الإنجازية والوجهية معاً لشق المدمج في مستوى الشق المدمج. ويصدق ذلك أيضاً على الشق الموصول في الجملة (58). أمّا الشق المدمج في الجملة (57د) فهو تابع للشق المدمج في كل من طبقات الإنجاز والوجه والتأطير (الزمن على الخصوص).

تترتب عن إعادة تعريف الإدماج بالشكل الذي نقترحه هنا مجموعة من المستلزمات الهامة الدّالّة نظرياً ومراسياً نعرض لها بإيجاز في ما يلي:

(أ) درجت جل الأنحاء، التقليدية منها والحديثة، على الاعتماد، في رصد التراكيب المدمجة، على معايير صورية. فالتركيب المدمَج، في هذه الأنحاء هو التركيب الذي تتصدّره في غالب اللغات صرفة إدماج ("رابط إدماج"، "معلق إدماج"، "مصدري"...). من هذا المنطلق، يعدّ التركيب **"عمرو طالب طموح"** مدمجاً في الجملة (60أ) وغير مدمج (أو حرّاً) في الجملة (60ب) بالرغم من أنه تربطه بالفعل الرئيسي **"قال"** نفس العلاقات الدلالية ("متقبل") والتركيبية (مفعول") والتداولية ("بؤرة") وإن كان خالياً من صرفة الإدماج **"إن"**:

(60) أ – قال خالد لهند إن عمراً طالب طموح.
ب – قال خالد لهند: "عمرو طالب طموح".

في مقابل ذلك، إذا اعتمدنا التعريف (59) عدّ التركيب المعني بالأمر تركيباً مدمجاً في كلتا الحالتين وهو ما توحي به المعطيات ويدعمه الحدس.

(ب) ويترتب على التعريف (57) أن الإدماج ليس مقصوراً على مجال الجملة (إدماج جملة في جملة) بل يتعداه إلى مجال النص حيث تعد الجمل المكوّنة لنفس النص جملاً مدمجة فيه على اعتبار أنها، كما سبق أن

بيّنا، مجرد حمول "عارية" تتحدّد قيم طبقاتها العليا (السورية والتأطيرية والوجهية والإنجازية وما يعلوها) في مستوى النص ككل.

ويمكن أن تكون مكونات النص الواحد، طبعاً، جملاً بسيطة أو جملاً مركّبة أو جملاً من الفئتين على أن تصدق خاصية الإدماج بالمفهوم المقترح هنا عليها جميعاً.

(ج) باعتماد التعريف (59) يصبح من الممكن التمييز، بكيفية أدق وأكثر ضبطاً، بين الإدماج والعطف إذ يُحَدُّ الثاني بأنه الربط بين جملتين تتضمنان بنيتين نموذجيتين مستقلتين وإن تناظرتا في حين يُحدّ الأول بكونه ربطاً بين جملتين (أو أكثر) تتحدّد عناصر بنية إحداهما في بنية الأخرى.

(د) وبفضل اعتماد التعريف (59) يتأتى لارصد الإدماج فحسب بل كذلك ضبط درجته ونوعه، بحيث يصبح من الممكن تعيين عدد طبقات الجملة المدمَجة المحدّدة في بنية الجملة المدمجة وكذلك تعيين نوعها (إنجازية، وجهيّة، تأطيرية...). مزية ذلك أنه يتيح مجاوزة التنميط السائد الذي يصنف الجمل المدمجة إلى جمل موصولة وجمل فضلات إلى تنميط أدق يضيف معيارين آخرين، معيار النوع الذي يسمح بتصنيف هذه الجمل حسب طبيعة الطبقات المدمجة ومعيار الدرجة الذي يمكّن، إلى جانب ذلك، من تصنيفها حسب عدد هذه الطبقات ويمكّن، بالتالي، من إقامة سلمية للإدماج. لنمثل مرة أخرى، بالجمل (57 أ–د). يمكننا معيار النوع من معرفة الطبقة أو الطبقات المدمجة كما سبق أن بيّنا ويمكننا معيار الدرجة من إقامة سلمية إدماج بين هذه الجمل فنقول إن الجملة (57 أ) والجملة (57 د) تمثلان، على التوالي، الدرجتين الدنيا والعليا من الإدماج على أساس أن (57 ج) أكثر إدماجا من (57 ب).

2.1.2.2. محدّدات تحقق البنية النموذج

يتبين من خلال عرضنا لتحقق البنية النموذج والوسائط التي تحكمه أن ذلك التحقق يتم بواسطة عملية تقلص تدريجي لهذه البنية. ويتعين الآن أن نعرض لخاصيتين تتسم بهما هذه العملية وهما التاليتان:

(أ) يختلف تحقق البنية النموذج في أقسام الخطاب المعهودة، انحداراً من النص إلى المفردة، اختلافاً كمّيا أو اختلافاً كيفياً أو الاختلافين معا:
(1) يصيب التقلص إحدى طبقات البنية (أو أكثر) كما هو الشأن بالنسبة للطبقة الإنجازية حين ننتقل من النص أو الجملة إلى المركب الاسمي والمفردة؛

(2) كما يصيب التقلص قيم إحدى الطبقات كما يحدث في الطبقة الوجهية، مثلاً، حيث لا نجد في المركب الاسمي والكلمة نفس عدد السمات الوجهية التي نجدها في النص أو الجملة؛

(3) ويلاحظ أن أقسام الخطاب هذه تختلف من حيث نوع قيم نفس الطبقات.

مثال ذلك أن قيم الطبقات التمثيلية (التأطيرية والتسويرية والوصفية) في المركب الاسمي تباين نوعيًا قيم نفس الطبقات الواردة في الجملة.

ويمكن تفسير ذلك بتباين ما يحيل عليه المركب (ذات) وما تحيل عليه الجملة (واقعة) كما سبق أن بينّا.

(ب) تتخذ عملية التقلص، حين ننتقل من النص نحو المفردة، اتجاها معيناً واحداً: من الأعلى إلى الأسفل أي من طبقات المستوى البلاغي إلى

طبقات المستوى التمثيلي. دليل ذلك تعذر أو ندرة ورود خطاب ما حاملاً لقيم وطبقات عليا دون قيم الطبقات التي تسفلها.

ولعلّ ممّا يفسر ذلك كون الطبقات العليا (العلاقية و البلاغية) طبقات "هامشية"[7] بالنظر إلى الطبقات الدنيا (التمثيلية) التي تشكّل المكوّن النواة والتي يعسر، بالتالي، عدم توافرها.

3.1.2.2. البنية النموذج بين المقال والمقام

استدللنا في مبحث سابق من هذا العمل على أن بنية الخطاب النموذج[8] تمثل، في الواقع، للعناصر التي يشكّل توافرها الشرط الأساسي لنجاح عملية التواصل.

وبيّنا من خلال مباحث هذا الفصل أن تلك البنية تتحقق بدرجات مختلفة في مختلف أقسام الخطاب وفقاً لسلمية الخطابية (31).

بناءاً على هذا، يمكن أن نميّز بين تحققين للبنية المعنية بالأمر، تحقق "صريح" وتحقق "ضمني" ، على أن يقصد بالأوّل التحقق "المقالي" وبالتالي التحقق "المقامي".

تتحقق البنية النموذج تحققاً صريحاً في النص المتكامل حيث نجد هذه البنية بمستوياتها الثلاثة وبالطبقات الثلاث التي يتضمنها كل من هذه المستويات.

أمّا في أقسام الخطاب الأخرى (الجملة والمركب والكلمة المفردة)، فيتكفل المقام بالدلالة على عناصر البنية النموذج التي لم تتحقق صراحة نظراً لتنازل الطاقة الإيوائية لهذه الأقسام.

ولنمثل لذلك بالخطاب التالي:

(61) شاياً !

يتكوّن هذا الخطاب من المركب الاسمي "**شاياً**" الذي يتضمن البنية التمثيلية للمركبات الاسمية بطبقاتها التأطيرية والتسويرية والوصفية. إلاّ أنه يفتقر، من حيث هو، إلى باقي عناصر البنية النموذج الذي تجعل منه وحدة تواصلية تامة.

في الحالات التي من هذا القبيل، يُفترض أن المقام يضطلع بالدلالة على هذه العناصر فيؤشر إلى السمات الإنجازية (التماس أو أمر أو عرض...) والسمات الوجهية والاسترعائية (الذات المُوجّه إليها الخطاب...) وكذلك إلى سمات المستوى البلاغي.

خلاصة ذلك إمكان القول إن تحقق البنية النموذجية في مختلف أقسام الخطاب تحققان: تحقق صريح يبلغ مداه في النص الكامل وتحقق بعضه صريح وبعضه ضمني مقامي يحدث في ما دون النص.

4.1.2.2. البنية النموذج بين المحلية والطبقية

تبين من خلال مباحث هذا الفصل أن كلّ قسم من أقسام الخطاب يتضـــمن في حدّ ذاته بنية تخصه لها طبقاتها وقيم طبقاتها والوظائف القائمة بين عناصرها.

إلاّ أن ورود هذه البنية بقيمها ووظائفها يظل وروداً محليّاً يحدّه حيز قسم الخطاب المعني بالأمر.

مــن أمثلة ذلك البسيطة وظيفتا المنفذ والمتقبل القائمتين بين الوزنين "فاعل" و "مفعول" والجذر "س.ر.ق" في الكلمتين **"سارق"** و **"مسروق"** ووظــيفة الزمان "الماضي" القائمة بين اللاصقة "post" والجذع **"pone"** في كلمة "postpone".

أمّــا حين يرد قسم من أقسام الخطاب داخل قسم آخر (كلمة في مركّب، مركب في جملة...) فإن بنيته المحلية بسماتها ووظائفها تدرج في بنية تعلوها وتحكمها كما هو الشأن في الجملتين التاليتين:

(62) طارد المسروقُ السارقَ

(63) The conference will be post-poned

في الجملة (62)، أصبح منفذ البنية المحلية متقبلاً ومتقبل البنية المحلية منفذاً بالنظر إلى محمول الجملة. وفي الجملة (63) تحوّلت علاقة الزمان المحلية "الماضي" إلى علاقة مستقبل يسندها سياق الجملة إلى المحمول "postpone". لايعني ذلك أن البنية المحلّية تفقد ورودها وإنما يعني أنها تصبح عنصراً من عناصر بنية عليا ويأخذ قسم الخطاب المعني بالأمر وظيفة بالنظر إلى هذه البنية. فلكل من **"السارق"** و **"المسروق"** في الجملة (62) وظيفتان اثنتان: وظيفة "داخلية" (محلية) ناتجة عن العلاقة بين الوزن والجذر وعلاقة "خارجية" يسندها محمول الجملة **"طارد"**.

2.2.2. البنية السطحية

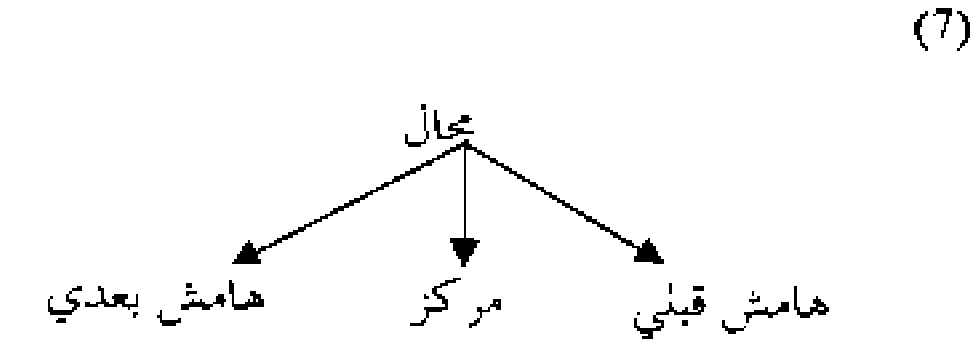
انصب حديثنا حتى الآن على افتراض التماثل بين أقسام الخطاب في مستوى البنية التحتية. وقد أصبح من الوارد والمتعيّن، الآن، أن نجيب على آخر الأسئلة التي استهللنا بها هذا المبحث وهو: "ما مصير التماثل البنيوي حين ننتقل من البنية التحتية إلى البنية السطحية"؟.

ســـنتناول الإجابـــة عـــلى هذا السؤال في أربعة مستويات: المجال والمكونات والوظائف والرتبة.

1.2.2.2. المجال

مـــن أوجـــه التماثل البنيوي العامة بين مختلف أقسام الخطاب، من الكلمة المفردة إلى النص، أنها تتحيّز، من حيث بنيتها السطحية، في مجال قوامـــه مركز وهامشان: هامش قبلي (ما قبل المركز) وهامش بعدي (ما بعد المركز) كما يتضح من الرسم (7) المعاد إيراده هنا للتذكير:

(7)



يستدعي الرسم (7) الملاحظات التدقيقية التالية:

(أ) يعـــد ما رسمناه في (7) إطاراً عاماً يؤوي البنية السطحية لأقسام الخطـــاب المعهودة على اعتبار أن بنية هذه الأقسام تتضمن، بوجه عام، مركزاً وهامشين قبلي وبعدي؛

(ب) يشكّل المركزَ الجذعُ بالنسبة للكلمة والإسمُ بالنسبة للمركب الاسمـــي والمحمولُ (الفعل أو الصفة أو الاسم أو الظرف) بالنسبة للجملة. أمّا مركز النص فقد يكون جملة أو مجموعة من الجمل (قطعة)؛

(ج) يـــتوزّع الهامش القبلي والهامش البعدي إيواءَ مكونات البنية السـطحية فيســتقبل الأوّل، عمومـــاً، المكونـــات الصرفية المنقلبة عن

مخصّصـــات البنية التحتية في حين يستقبل الثاني المكونات المعجميّة التوابع موضـــوعات ولواحـــق. وقد يستضيف الهامش القبلي، في بعض أقسام الخطـــاب، حين يتيح ذلك النمط اللغوي، مكونات معجمية ذات وضع خاص تحمل وظائف معينة[8].

2.2.2.2. المكونات

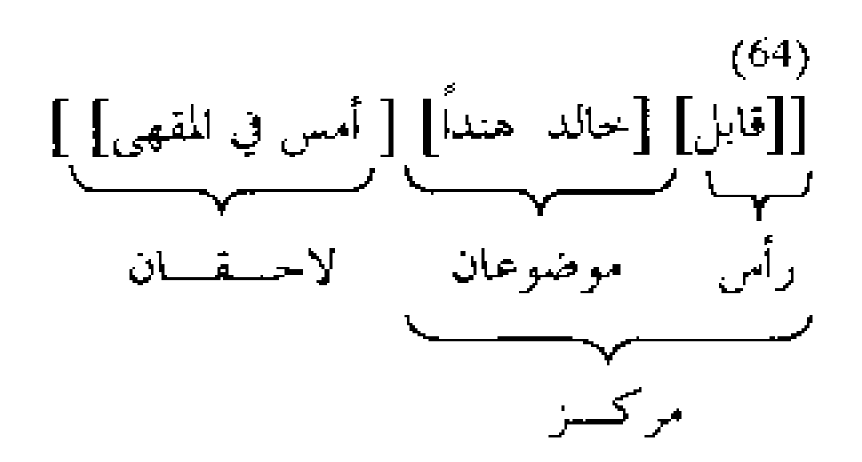
مكونـــات البنـــية السطحية، من حيث طبيعتها، فئتان: مكونات معجمية ومكونات صرفية.

1.2.2.2.2. المكونات المعجمية

المكوّنات المعجمية الواردة في البنية السطحية ثلاثة أصناف: المكون الرأس والمكونات الموضوعات والمكونات اللواحق، على اختلاف من قسم خطاب إلى آخر.

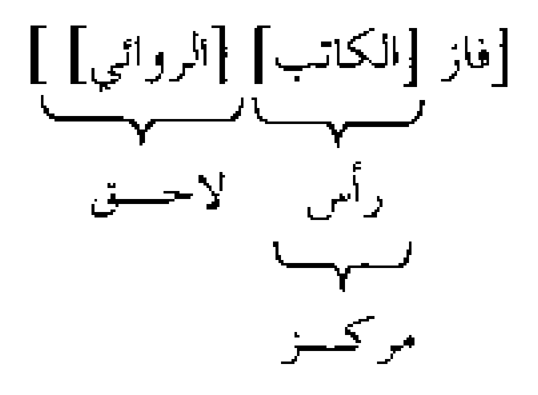
(أ) يشكّل مركزاً للجملة ماكان في البنية التحتية "نواة" وينقسم إلى محمـــول (فعل، اسم، صفة، ظرف) يعدّ رأس الجملة وموضوعات. وقد تنضاف إلى ذلك مكونات لواصق كما يتبين من المثال التالي:

(64)



(ب) أمّا المركّب الاسمي فمركزه رأسه تضاف إليه لواحقه إن كان مركباً اسميّاً أصلاً أو رأسه وموضوعاته ثم لواحقه إن كان مركباً اسمياً مشتقاً. قارن:

(65)



(66)

[شاهدنا [[مقاتلة] [الجنود العدو]] [أمس]]

رأس موضوعان لاحق

مركز

(ج) يمكن القول إن بنية النص السطحية تتضمن مركزاً ولواحق. ويكون المركز، كما أشرنا إلى ذلك، جملة (أو مجموعة جمل) تمثل نواة النص (الحدث الأساس في حالة السرد مثلاً) واللواحق مجموعة جمل تحمل وظائف مختلفة (زمان، مكان ...) شأنها في ذلك شأن لواحق الجملة أو المركّب.

مثال ذلك النص المبسّط التالي:

(67)

[[تزوج خالد هنداً] [كان الحفل بهيجاً... كانت الزغاريد تنطلق من كل مكان]]

مركز   لواحق

(د) أمّا الكلمة المفردة فمكونها المعجمي واحد وهو الجذع (في اللغات السلسية) والجذر (في اللغات غير السلسلية) باعتبار باقي مكوناتها (اللواصق والأوزان) صرفات كما سنرى.

2.2.2.2.2. المكونات الصرفية

تنقل كما هو معلوم، إلى مكونات صرفية (أو صرفات)، بواسطة قواعد التعبير (وبالأخص النسق الصرفي من هذه القواعد) مخصّصات البنية التحتية والعلاقات (الوظيفية والإحالية) القائمة بين عناصر هذه البنية أو بينها وبين عالم الخطاب الذي تحيل داخله.

وتكون هذه الصّرفات إمّا أدوات أو لواصق أو أفعالا مساعدة كما سنوردها في ما يلي على سبيل التذكير.

(أ) المكونات الصرفية في بنية الجملة السطحية تنقسم إلى أدوات ولواصق.

(1) من الأدوات الأدوات التي تتحقق بواسطة المخصصات الإنجازية (**كالهمزة "وهل"**) والمخصّصات الوجهية (مثل "**إن**" و "**ليت**" و "**لعل**" ...).

(2) ومـــن اللواصق لواصق المحمول التي تحقق مخصّصات الطبقات الـــتأطيرية (الـــزمان) والتسويرية والوصفية (اللواصق الدالة على الجهة). ومنها أيضاً لواصق الإعراب.

(3) وتشارك الأفعال المساعدة في تحقيق مخصّصات بعض الطبقات كالأفعـــال الدالـــة عـــلى الزمان والجهة (**"كان"**...) والأفعال الوجهية (**"ظنّ"**...).

(ب) تـــتوزّع مكونـــاتُ المركب الاسمي الصرفية تحقيقَ مخصّصاته وإعرابَ مكوناته الداخلية.

(1) تـــتحقق مخصصات طبقات المركب الاسمي الوجهية والتأطيرية والتسويرية والوصفية عبر أدوات مخصوصة كالأداتين الوَجهيتين "نعم" و "**بـــئس**" والأداة التأطيرية الإشارية والأداة التسويرية أو لواصق كلاصقتي التعريف والتنكير.

(2) ويـــتحقق اعراب مكوّنات المركّب الاسمي بواسطة لواصق (في اللغـــات الإعرابية) يغلب أن تكون لواحق كما هو الشأن في اللغة العربية مثلاً.

(ج) فـــيما يخص مكونات النص الصرفية من الممكن اقتراح إحدى المسطرتين التاليتين:

(1) حسب المسطرة الأولى، نوسط بين البنية التحتية وقواعد التعبير الصـــرفية، نســـقا مـــن القواعد يمكن أن نصطلح على تسميتها "قواعد الإرث" تضـــطلع بتوريـــث جمـــل النص باعتبارها مجرّد حمول "عارية" المخصّصـــات الإنجازية والوجهية والزمانية وغيرها على أساس أن تتحقق

هـــذه المخصّصـــات الـــتي أصبحت جميلة في شكل صرفات (أدوات، لواصق...) بواسطة قواعد تعبير تجرى على الجملة بعد الجملة.

(ا) ووفقـــاً للمســـطرة الثانية، تجرى قواعد التعبير الصرفية على مخصّصـــات الـــنص ككل فتحققها في شكل صرفات ثم يتم توزيع هذه الصـــرفات عـــلى الجمل المكوّنة للنص بواسطة قواعد تنطلق من مبدإ أن الصرفات التي تحقق مخصّصات النص تظهر في أجزائه (جمله).

مـــلحوظة: ثمـــة لغات تتوافر فيها، أصلاً صرفات نصية (أسلوبية، إنجازيـــة، وجهـــية...) تحكـــم النص ككل. في هذه الحالة، وهي أبسط الحالات، تجرى قواعد التعبير الصرفية على مخصّصات النص المعنية بالأمر مباشرة دون النظر إلى أجزائه.

وثمـــة لغات – وهي الغالبة في اعتقادنا – تقتضي، إلى جانب هذه المســـطرة، إحـــدى المســـطرتين الأوليين لكونها تتوافر فيها الفئتان من الصـــرفات: الصرفات النصية والصرفات الجملية، الصرفات التي تظهر في مستوى النص ككل والصرفات التي لاتظهر إلا في مستوى جمله.

ما يستخلص من هذا أن مخصّصات النص تُسطَّح في صرفات تخصّه أو في صرفات لاتظهر إلا في مستوى الجمل المكوّنة له. وفي الحالة الأولى، لاإشـــكال إذ إن الصرفات النصية تدمج حسب المسطرة العادية لقواعد التعبير. أمّا في الحالة الثانية فيتم توريث الجمل مخصّصات النص ثم تحقيقها في شـــكل صـــرفات جمية أو تدمج الصرفات مباشرة في مستوى النص باعتباره كلاً على أن يتم توزيعها على الجمل.

إذا كـــان لابد من أن نفاضل بين المسطرتين اللتين اقترحنا هما هنا فـــيمكن أن نقول إن المسطرة الثانية أورد لسببين رئيسيّين: **أوّلاً**، أنها أقل كلفة وثانياً أنها أعمّ إذ تشمل تحقيق الفئتين من الصّرفات.

(د) أمـــا فيما يتعلق بالكلمة فلنُعد ما ذكرناه من أن بنيتها تتضمن مركـــزا (أو رأساً) معجميا هو جذعها أوجذرها تنضاف إليه صرفات في شـــكل لواصق (سوابق ولواحق) أو في شكل أوزان. ما يجدر بأن نضيفه هـــنا هـــو أن صرفات الكلمة التي نتحدث عنها ليست ناتج قواعد تعبير صـــرفية (9) بـــل إنها خرج لقواعد التكوين الاشتقاقية (ديك (1985)، المتوكل (1988)، ديك (1997)، ناصر الإدريسي (2001)).

3.2.2.2. الرتبة

مـــن أوجه التماثل البنيوي الذي يمكن أن يلحظ بين مختلف أقسام الخطاب التماثل في ترتيب المكونات داخل كل قسم.

وقـــد عرضنا له بما يكفي من التفصيل في مبحث من مباحث هذا الفصـــل السابقة. لذلك نكتفي هنا بالتذكير بأهم مظاهره وهو خضوع ترتيب المكوّنات في أقسام الخطاب التي تعنينا هنا لنفس المبادئ العامة أو على الأقل لبعضها كمبدإ الانعكاس ومبدإ التجانس المجالي ومبدإ التعقيد المقولي المتنامي.

إلاّ أن هـــذا التـــناظر الرتبي لايمكن أن يقال عنه إنه تناظر تام كما سنوضح في الفقرة التالية.

4.2.2.2. استنتاجات نظرية عامة

عرضنا في الشق الثاني من هذا الفصل للتماثل البنيوي المفترض قيامه بـــين أقسام الخطاب ابتداء من النص وانتهاء بالكلمة المفردة وتناولناه من منظوري البنيتين التحتية والسطحية معاً. ومن المفيد أن نعرض الآن لأهم مـــا اســـتنتجناه من المقارنة بين التماثل في مستوى البنية التحتية وبينه في المستوى البنية السطحية.

(أ) يخضــع الــتحقق الصرفي لظاهرة ما يسمى "الضم" إذ ليس ثمة تطابق فردي بين المخصصات والصرفات. والضم هو أن تشترك أكثر من سمــة تحتية في نفس الصُرفة. من بسيط أمثلة ذلك في اللغة العربية صيغة "يفعــل" التي تجمع في دلالتها بين سمات الوجه والزمن والجهة إلى جانب سمات الشخص والجنس والعدد.

ومّمــا ينــتج عن ظاهرة الضم هذه "تعتيم" للبنية يؤدي بدوره إلى حجب التماثل بين أقسام الخطاب المعنية.

(ب) لايــبلغ التماثل السطحي بين هذه الأقسام تماثلها في مستوى البنــية التحتــية. ومن أوجه التباين السطحي بينها ما هو صرفي وما هو تركيبي وما هو تطريزي:

(1) إذا كان "الرأس" بالمفهوم الذي عهدناه والخصائص الصرفية – التركيبــية التي تحدّده ينطبق على الجملة والمركّب وربما على الكلمة فمن العســير أن نــتحدث عن رأس للنص. دليل ذلك أننا حين أردنا تعريف مركز النص (جملة أو مجموعة جمل) لجأنا إلى ما حدّدنا به المقولة التحتية المقابلة وهي "النواة". ويرجع ذلك إلى انعدام خصائص صرفية- تركيبية نصــية تســمح بترشيح جملة ما أو مجموعة جمل ما لرأسية النص. ولهذا السبب آثرنا استعمال مصطلح "المركز" لعمومه.

(2) مــن المعلوم أن بنية الجملة الموقعية تتضمن مواقع خاصة أهمها الموقعــان الصــدران المــتقدمان على موقع المحمول تحتلها مكونات مرادٌ إبــرازها بشكل خاص (محاور، بؤر مقابلة...). هذا الضرب من المواقع لانكاد نجده في بنية المركب بدليل لحن (68):

(68) *ساءتني هنداً مهاجمة خالد.

ونتساءل عن إمكان وجوده في النص.

في نفـــس السياق، سبق أن بينّا أن ترتيب المكونات في الجملة وفي المركّـــب يخضع لمبادئ عامّة مشتركة إلاّ أن هذا الاشتراك يتقلص حين نـــنتقل إلى النص. فإذا كان من الممكن أن نفترض خضوع ترتيب أجزاءِ الـــنص (جمله وقطعه) إلى مبدأي الترتيب العاكس والتجانس المجالي مثلا فإنـــه يحـــق أن نتســـاءل عن مدى ورود افتراض خضوعه لباقي المبادئ (مبادئ الاستقرار الوظيفي والإبراز التداولي...).

(3) من المعلوم أن للجملة وللمركّب بنية تطريزية (تنغيمية ونبرية) إلاّ أنـــنا نتساءل- بناءاً على معرفتنا الحالية المحدودة في هذا الميدان - عمّا إذا كانت بنيتا قسمي الخطاب هذين متماثلين وعمّا إذا كانتا تناظران بنية النص إن كانت له خصائص تطريزية عدا خصائص جمله ومركّبات جمله.

(ج) بـــناءاً على ما أوردناه في (أ) و (ب) يمكن القول إن البنيات الســـطحية لأقسام الخطاب لا تسمح، على تآلفها الظاهري، باستكشاف الـــتماثل البنـــيوي القائم بين هذه الأقسام وأن البحث عن هذا التماثل يستحسَن أن يتم في مستوى البنية التحتية. ويمكن أن يعد هذا الاستنتاج وارداً لا بالنسبة لأقسام الخطاب فحسب بل كذلك بالنسبة لأنماط اللغات وأنماط الخطابات كما سيتبين من خلال الفصلين المواليين.

خلاصـــة: يمكن تجميع بعض الاقتراحات الواردة في أدبيات النحو الوظيفي خلال السنوات الأخيرة وإعادة تنظيمها في أطروحة عامة واحدة أطـــروحة الـــتماثل البنيوي المعمّم، التي تقوم على فكرة أن بنيات النص والجملـــة والمركب والكلمة فروعٌ لبنية خطابية نموذجية يحكم تحققها في أقســـام الخطاب هذه وسيطان أساسيان: وسيط الطاقة الإيوائية ووسيط حر/ مدمج.

لهذه الأطروحة، إن صحت، مزايا نظرية ومراسية هامة. فمن شأنها أن تضبط تحديد بنية الخطاب، كلّ خطاب، وأن تضع، بالتالي، معايير معلومة لخطابيته. ومن شأنها أن تزيل الحواجز بين النص والجملة والمركب والكلمة المفردة متيحة بذلك الإفلات من تعديد الأنحاء داخل النظرية الواحدة أو تعديد قوالب النحو الواحد. وهي كفيلة بتدقيق تعريف الإدماج وتحديد درجاته وأنماطه ومجالاته فضلا عن ربطه وصلا وفصلا بظواهر تلابسه كظاهرة العطف. ومن شأنها أن تضبط تحديد عناصر ما يسمى "المقام" أو السياق الضمني وأن تضبط ربط هذه العناصر بعناصر المقال أو السياق الصريح في إطار بنية تواصلية متكاملة. ومن مزايا هذه الأطروحة كذلك أن التماثل بين أقسام الخطاب يمهّد لتماثل بين أنماط اللغات وأنماط الخطابات ويعدّ جزءاً منه.

الهوامش

(1) تندرج أصناف الوظائف الثلاثة في سلمية لتحديد الرتبة تعلوها الوظائف التداولية (محور، بؤرة). وقد بيّنا (المتوكل (1985)، (1987)) أن هذه السلمية تنطبق على اللغة العربية حيث تكون الغلبة في ترتيب المكونات للوظائف التداولية على الوظائف التركيبية والدلالية.

(2) نقترح هنا أن نخصّص مصطلح "النواة" للدلالة على المكون الأساسي في مستوى البنية التحتية على أن نطلق مصطلح "المركز" على ما يقابل النواة في مستوى البنية السطحية تاركين مصطلح "الرأس" للمركز الذي يحمل خصائص صرفية تركيبية معينة. ويصدق ذلك، بالأساس، على محمول الجملة والاسم نواة المركب الاسمي.

(3) في هذا الاتجاه، اقترحنا (المتوكل (2001)) أن يكون المحمول النواة، في رواية "خان الخليلي" المحمول المجرّد **"رحل"** الذي تتفرع عنه المحمولات المتحققة مثل **"انطلق"** و **"انتقل"** و **"غادر"** وغيرها.

(4) تشكل البنية التداولية دخلاً مباشراً لقواعد المكون النحوي في الحالات التي تكون فيها العبارة غير ذات فحوى دلالي محدّد مثل العبارة المصرية **"يا سلام"** التي لاتحمل سوى موقف المتكلم (المدحي أو القدحي) من واقعة ما.

(5) يقترح هنخفلد (2002) "هندسة جديدة" للنحو الوظيفي تسعى في تحقيق نفس الهدف، التأليف بين القالبية والطبقية.

(6) مـــن الممكن أن نقول كذلك إن اللغة العربية تعرف شيئا من السّلسلية إذا نحن أخذنا بعين الاعتبار وجود مفردات أضيفت فيها لاصقة كما في "**انقطع**". ومن الممكن كذلك القول إن هذه المقاطع جزء لايتجزأ مـــن الـــوزن نفســـه وإن الكلمة "**انقطع**" ناتجة عن التأليف بين الجذر "ق.ط.ع." والوزن "انفعل".

(7) بـــالمعنى الذي تأخذه "الهامشية" عند فولي وفان فيلين (1997) وهو الابتعاد عن النواة (أي المحمول وموضوعاته).

(8) من المكونات التي تتموقع في الهامش القبلي، أي في أحد المواقع الصـــدور، المكون الحامل لوظيفة بؤرة المقابلة. ويحتل هذا الموقع بموجب مبدإ الإبراز التداولي الذي مرّ الحديث عنه.

(9) نميز، في النحو الوظيفي، بين مكوّنين صرفيين متمايزين: مكون قواعـــد التكوين التي تضطلع باشتقاق المفردات ومكون القواعد الصرفية التي تكفل تحديد السمات الصورية للمفردات والتي تعد جزءاً من قواعد التعبير. وقد اقترح أخيراً (ديك (1997 ب)) نموذجا لقواعد التكوين يجعل اشتقاق المفردات موزّعا بينّ المكونين معاً.

الفصل الرابع
نموذج مستعملي اللغة وأنماط اللغات

0. مدخل:

مر بنا، في الفصول السابقة، أن نموذج مستعملي اللغة يمكن أن يُعَدّ جزءاً من النحو الوظيفي الكلي الذي يندرج بدوره في نظرية أعمّ، نظرية التواصل العامة.

ونروم في هذا الفصل أن نبيّن أن هذا النموذج، باعتبار خاصيته هذه، لا يمكّن من رصد بنية مختلف أقسام الخطاب كما تقدّم فحسب بل يمكن أن يتخذ إطاراً نظرياً وظيفيّاً لتنميط اللغات وتطورها كذلك.

سنحاول، على الخصوص، أن نثبت: **أوّلا**، أن اختلاف أنماط اللغات آيل إلى ما يمكن أن نسميه "مبدأ التغليب" الذي يحكم الاحتزاء الذي تقوم به اللغات داخل بنية الخطاب النموذجية **وثانيا**، أن مجموعة من مظاهر التطور الحاصل داخل نفس النمط يمكن أن تُرجع إلى مبدإ "الانتقال" (أو "النـزوح") الذي يحكم ظاهرة تسرب عناصر هذه البنية إما محليّاً أو عبر الطبقات أو عبر المجالات أو عبر القوالب والذي يمكن أن يؤدّي إلى التحول من نمط لغوي إلى نمط لغوي آخر.

1. التنميط اللغوي في الدرس اللساني: تذكير:

ليس المراد هنا أن نعرض للمحاولات التنميطية التي احتضنها الدرس اللغوي في مختلف الأحقاب ومختلف الاتجاهات. فذلك معروض له بتفصيل واستفاضة في مضانّه.

دعنا نكتف، إذن، بالتذكير بأهم السمات الكبرى لهذه المحاولات، تذكير يمكننا من إبانة ما يميّز ما سنقترحه في إطار تصوّرنا لنموذج مستعملي اللغة.

(أ) لم يعتن الفكر اللغوي القديم، عربيّه وغربيّه، كثير اعتناء بالدراسات المقارنة كما هو معلوم. وأهم ما يمكن إرجاع ذلك إليه هو أن النحاة القدماء قصروا اهتمامهم على لغة واحدة، اللغة التي استهدفوا وصفها والتقعيد لها (العربية، الهندية، الصينية وغيرها). بل إن منهم من كان ينطلق من أن اللغة التي يصفها هي اللغة الوحيدة أو هي أفضل اللغات وأحقها بالاهتمام والدراسة.

ويلاحظ أن نفس هذا الفكر اللغوي لم يول كبير اهتمام بالبعد التطوري حيث يتخذ موضوعا للوصف والتقعيد تزامنات مختلفة على أساس أنها لغة واحدة.

ولنضرب مثالاً لذلك بأقرب النحاة إلينا وهم النحاة العرب الأقدمون الذين اهتموا باللغة العربية دون غيرها من اللغات.

(ب) في مقابل ذلك، كان القرنان الثامن عشر والتاسع عشر عصرَ نشأة وازدهار الدراسات التطورية — المقارنة. وتطبع هذه الدراسات سمتان أساسيتان اثنتان هما التاليتان:

(1) يتم تصنيف اللغات إلى فصائل على أساس الانتماء السلالي حيث تكوّن الفصيلة الواحدة مجموعة من اللغات يفترض أنها منحدرة من "لغة أمّ" واحدة. مثال ذلك فصيلتا اللغات السامية واللغات الهندية — الأوروبية وغيرهما.

في هذا الإطار، عني بالبعد التاريخي حيث رصدت التطورات التي تلحق بلغات الفصيلة الواحدة انطلاقا من اللغة الأم باعتبارها مصدر التطور.

(2) من الملحوظ أن مختلف مستويات اللغة لم تحظ جميعها بنفس الاهتمام في هذا النوع من الدراسات حيث صرفت العناية الكبرى للأصوات والصرف والمعجم سواء أتعلق الأمر بالتاريخ أم بالمقارنة.

(ج) يعدُّ الانتقال من الدرس اللغوي التطوري المقارن الذي ساد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى اللسانيات النمطية انتقالا نوعيًا من وجهين:

(1) يتم تنميط اللغات حسب معايير بنيوية صرف عوضاً عن المعيار السلالي حيث تندرج في نفس النمط اللغاتُ التي تتقاسم مجموعة من الخصائص البنيوية؛

(2) اعتمدت في هذا التنميط، بالأساس، الخصائصُ التركيبية حيث فُيئت اللغات إلى "لغات مبتدئية" (الصينية واليابانية) و"لغات فاعلية" (الإنجليزية، الفرنسية، العربية...) كما صنفت اللغات الفاعلية إلى لغات ذات الرتبة فعل – فاعل – مفعول ولغات ذات الرتبة فاعل – فعل – مفعول ولغات ذات الرتبة مفعول – فاعل – فعل وغيرها حسب التقاليب الممكنة لهذه الوظائف الثلاث.

(د) أمّا نظرية النحو الوظيفي، فإن ما ورد في أدبياتها متعلقاً بالتنميط اللغوي يمكن تلخيصه كما يلي:

(1) من الأهداف التي رسمتها هذه النظرية لنفسها وسعت خلال العقدين الفارطين في تحقيقها الكفايات الثلاث: التداولية والنفسية والنمطية.

فيما يخص الكفاية النمطية، يشيرديك (ديك1997 أ:12) إلى أن على كل نظرية لسانية أن تطمح إلى إحراز أمرين متلازمين هما: **أولاً**، وضع أنحاء لكل أنماط اللغات **وثانيا** وصف وتفسير ما يؤالف وما يخالف بينها.

في هذا التوجه، سعى اللغويون الوظيفيون في الخروج من حلقة إسقاط خصائص لغة واحدة على غيرها من اللغات وانصرفوا إلى استكشاف خصائص أكبر عدد من اللغات المتباينة نمطيّاً لرصد وجوه الائتلاف والاختلاف بينها ولرروز مدى انطباقية نظرية النحو الوظيفي عليها.

(2) في مسعى محاولة الإفلات من حلقة الإسقاط تلك تلتقي نظرية النحو الوظيفي مع اللسانيات النمطية التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة إلا أن ثمة اختلافا أساسيا بين هذين الاتجاهين يكمن في أن اللسانيات النمطية تباشر دراسة اللغات وتصنيفها بطريقة استقرائية صرف لاخلفيّة نظريّة لها في حين أن النحو الوظيفي يتناول وصف وتفسير خصائص اللغات وتنميطها في إطار نظري محدّد المبادئ والمنهج.

(3) إلى جانب التنميط اللغوي وفي سياقه عُنيت نظرية النحو الوظيفي بالتطور تنظيراً و بحثاً إلا أن هذه الدراسات تظل محدودة مقصورة على ظواهر صرفية كالنفي (بوسويت1983) وتركيبية كالرتبة (ديك1980)، (المتوكل1989) وامتصاص المكونات الخارجية خاصة المبتدأ والذيل (ديك1997ب، المتوكل(1993أ)).

(4) تشكّل الكفايات الثلاث (التداولية والنفسية والنمطية)، في الواقع هدفاً رئيسيّاً واحداً في نظرية النحو الوظيفي حيث تترابط وتتلازم ويضبط بعضها بعضا.

ويتجلى هذا التلازم، مثلاً، بين الكفاية التداولية والكفاية النمطية من حيث إن الأولى تفرض على كل نظرية تروم تنميط اللغات تنميطاً وظيفياً أن تقارب خصائص اللغات الصورية على أساس أنها وسائل لتأدية وظائف تداولية معيّنة وأن ما يلحقها من تغيير خلال التطور محكوم بهذه الوظائف.

ويمكن التمثيل لذلك، تبعاً لبوسويت (بوسويت(1983) كالتالي:

(1) (ظ ن ع ن)
(2) (ظ ن ع ن) ←(ظ ن ع١ ن)
حيث ظ = وظيفة؛ ع= عبارة

يمثل (1) للتلازم بين وظيفة معيّنة (ظ ن) وعبارة معينة (ع ن) تؤديها في حين يفهم التمثيل (2) على أساس أن التطوّر اللغوي يتم، غالباً، عن طريق حلول عبارة أخرى (ع' ن) محلّ العبارة الأولى (ع ن) لتأدية نفس الوظيفة (ظ ن).

2. من أجل تنميط وظيفي أكفى

نعتقد أن نظرية النحو الوظيفي كما رسمنا ملامحها في الفقرة السابقة تشكّل إطاراً نظريّاً عامّاً جيّداً لتنميط اللغات وتطورها.

إلا أن بلوغها الكفاية النمطية التي تصبو إليها يستوجب تجميع عدد من الشروط نعرض لأهمها في فقرات المبحث التالي الخمس.

1.2. توحيد المقاربة

سبق أن بيّنا في أوّل فصول هذا البحث أن من عناصر توحيد النظرية الوظيفية وتبسيطها السعي في توحيد مقاربات الجملة والنص وباقي أقسام الخطاب وجعلها مقاربة واحدة. ومن منطق التنظير واستلزاماته أن نذهب إلى أبعد من ذلك فنطالب بالسعي في تعميم نفس المقاربة على أنواع أخرى من الدراسات كالتنميط والتطور وتعليم اللغات والترجمة مع تكييف المقاربة وخصائص هذه الدراسات. وذلك ما يجب، نظراً لترابط هذه الدراسات الذي لايحتاج إلى دليل، أن تحرزه (أو أن تحاول إحرازه) كلُّ نظرية لسانية تتوق إلى مجاوزة حقل اللسانيات النظرية المحض.

ويعني شرطُ توحيد المقاربة هذا أن تقارب هذه الحقول جميعها في إطار نظري واحد أي انطلاقاً من نفس المبادئ وبواسطة جهاز واصف عام واحد.

ويمكن أن نميز داخل هذا الشرط بين شقين: أوّلاً، **شقّ احتراز** وثانيا، **شق اقتضاء**.

أما الاحتراز فمن أن تتعدّد الأجهزة الواصفة، داخل نفس النظرية، بتعدّد الحقول فيكون للوصف اللغوي جهاز وأن ترصد للحقول الأخرى أجهزة تخص كل حقل بعينه.

وأمّا الاقتضاء، فأن تسعى النظرية، بدءاً، في صياغة جهازها الواصف بما يكفل له الاضطلاع بكل الحقول التي ترسمها هدفاً لها أو أن تعدّل على الأقل الجهاز الأصلي وتكيّفه وخصوصية الحقل أو الحقول المضافة.

2.2. اعتماد نحو كلي

نريد أن نذكّر هنا بأمرين نعتبرهما أساسيين هما:

أولاً، أنه لاتعارض بين النحو الكلي والوظيفية من جهة؛
ثانياً، أنه لاتناقض بين النحو الكلي والتنميط من جهة ثانية.

أمّا أنه لاتعارض بين النحو الكلي والوظيفية فقد سبق أن بينّا أن تعلم اللغة ينشطر شطرين: شطراً فطرياً وشطراً مكتسبا وأن النظرية تستلزم اعتماد الشطر الفطري لتفسير قدرة الطفل على تعلم اللغة في فترة وجيزة وإن كانت النظريات الوظيفية تغلّب الشطر المكتسب على الشطر الفطري.

وأمّا أنه لاتناقص بين النحو الكلي والتنميط فدليله أن النظرية التي تحدّد الكفاية النمطية على أساس أنها قدرتان، قدرة على وضع نحو لأي نمط من اللغات وقدرة على تحديد مابين اللغات من جوامع وفروق، تستلزم ضرورة اعتماد نحو كلي يمكنها من بلوغ هذين الهدفين.

وجدير بالتذكير كذلك، من باب الاحتراز، أن النحو الكلي المعتمد في نظرية كنظرية النحو الوظيفي يجب أن تطبعه سمتان:

أوّلاً، أن ترتبط مبادئه وبنيته بوظيفة التواصل وأن تعكس، بقدر معقول، عملية التواصل إنتاجا وفهماً؛

ثانياً، أن تُستخلص مبادئه وبنيته العامة من دراسة أكبر عدد من الأنماط اللغوية لامن لغة واحدة أونمط لغوي واحد تُسقَط خصائصه على باقي اللغات.

بعبارة أدق، يجب على المنظِّر الوظيفي، بهذا الصدد، كما يقول جيفون (جيفون (1994))، أن يتخذ موقفاً وسطاً بين من يناهض الكلية ومن يغالي فيها وهو الموقف الذي حاولنا اتخاذه والدفاع عنه في هذا البحث.

3.2. أنماط لا سلالات

تقدمت الإشارة إلى أن من بين الجديد الذي أتت به اللسانيات النمطية هو نقل تصنيف اللغات من معيار الانتماء السلالي إلى معايير بنيوية (مع التركيز على مجال رتبة المكونات).

وفي اعتقادنا أن التصنيف الثاني أورد من التصنيف الأوّل لعدة أسباب أهمها:

(1) أن التطور اللغوي قد يباين بين لغات يفترض أنها من سلالة واحدة منحدرة من لغة أم واحدة. وذلك ما يمثل له هاوكينس (هاوكينس (1986)) بما حصل من تباعد بين اللغتين الانجليزية والألمانية بالرغم من افتراض أنهما منحدرتان من لغة أصل واحدة أي اللغة "الألمانية الغربية"؛

(2) أن ثمة لغات تتقاسم نفس الخصائص البنيوية (نفس الرتبة) على أنه من المفروض أنها تنتمي إلى فصائل سلالية مختلفة كما هو الشأن بالنسبة للغات المسماة "لغات فاعلية" (في مقابل "اللغات المبتدئية") التي تكوّن مجموعة تدرج فيها لغات مختلفة الانتماء السلالي كالأنجليزية والفرنسية والعربية في مقابل اللغتين الصينية واليابانية (لي وتومبسون (1975)).

إلا أنه من الممكن الاّ يُقصَى المعيار السلالي إقصاءً كلّيّاً إذا تم إدماجه في المعيار البنيوي كفرع عنه وإذا أعيد فهم الفصيلة السلالية على

أساس أنها مجموعة لغات ناتجة عن تطور حاصل في نفس النمط اللغوي. إذا افترضنا، مثلا، أن ثمة نمطاً لغوياً قائماً على مجموعة من الخصائص البنيوية يجمع بين لغات من ضمنها اللغة العربية الفصحى يمكن إذاك أن نعدّ العربيات الدوارج فصيلة سلالية تفرعّت تطوّرياً عن أحد أفراد هذا النمط، أي العربية الفصحى.

ويصدق ما قلناه عن دوارج العربية على اللغات المتطورة عن باقي أفراد هذا النمط المفترض.

4.2. مجالات التنميط والتطور

من مستلزمات التنميط والتطور الأساسية أن نحدّد مجالاتهما، أي أصناف الخصائص الأورد.

1.2.4.2. تحديد المجالات : من الحصر إلى الشمول

اقتصرت الدراسات التطورية المقارنة والدراسات النمطية (خاصة التي لاتؤطرها نظرية لسانية محدّدة) على فئات معينة من الخصائص البنيوية.

ويمكن أن نميّز عند التدقيق بين اقتصارين: اقتصار نوعيّ واقتصار كمّي.

(1) انحصرت العناية، في هذا الضرب من الدراسات، في الخصائص البنيوية الصّورية مع إغفال ملحوظ للخصائص الوظيفية الدلالية والتداولية؛

(2) ومن بين الخصائص البنيوية الصورية نفسها لم يعن إلاّ بحقول محدودة كالأصوات والصرف والمعجم بالنسبة للدراسات المقارنة الأولى

وبعض ظواهر التركيب (الرتبة، الجمل الموصولة، العلاقات التركيبية) بالنسبة للدراسات النمطية.

من شأن هذا الحصر أن يحول بين الدراسات التي تعتمده وبين المطلوب إذ لا يمكن أن يؤدّي إلاّ إلى تنميط جزئي أو تنميط غير وارد.

لتلافي ذلك، نجد عدداً من المشتغلين بالتنميط والتطور يتخذون إطاراً لدراساتهم إحدى النظريات اللسانية المعاصرة كالنحو التوليدي التحويلي (لايتفوت (1979)، هاوكينس (1983)) والنحو العلاقي (كينن (1978)) والأنحاء المؤسّسة وظيفيا (بوسويت (1983))، جيفون (1994)).

من مزايا هذا التأطير النظري أنه أتاح للتنميط والتطور أن يُدخلا في الحسبان البنية الدّلالية (أو المنطقية) وكذلك البنية التداولية.

فيما يخص الدراسات الوظيفية، يتم التنميط ورصد التطور اللغوي اعتماداً لمجالين: مجال البنية (بمكوناتها الصرفية والتركيبية والصوتية) ومجال الوظيفة الذي يشمل الخصائص الدلالية والخصائص التداولية.

ويتم الربط بين هذين المجالين على النحو المعروض له في الفقرة التالية.

2.2.4.2 الربط بين المجالات: الوظيفة فالبنية

تم الربط بين المجالات ، كما هو متوقّع، طبقاً لمنهجية وتنظيم النظرية اللسانية المعتمدة أو المستوحى منها. فرُبط بين الدلالة والتركيب تارة على أساس أن الدلالة مكوّن تأويلي (لايتفوت (1979)، هاوكينز (1983)) وتارة على أساس أنها مكوّن توليدي (كينن (1978)، روبين لايكوف (1968)).

أمّا في اللسانيات الوظيفية فيمكن إيجاز معالم هذا الربط الكبرى كما يلي:

(1) العناصر المُراد الربط بينها عنصران:
وظيفة وبنية (أو عبارة) كما تشير إلى ذلك الترسيمة (1)؛

(2) تشمل الوظيفة نوعين من الخصائص: (أ) خصائص دلالية و(ب) خصائص تداولية؛

(3) يقوم الزوج "وظيفة-بنية" المُمثَّلَ له في (1) على أحد الافتراضات الوظيفية الأساسية الكبرى وهو افتراض انّ الوظيفة تحدّد البنية.

(4) يتم التنميط، في هذا الإطار، على أساس البنيات المسخّرة في مختلف اللغات لتأدية نفس الوظيفة. يمكن، بناءاً على ذلك، أن تعدَّ منتمية إلى نمط واحد مجموعة اللغات التي تتوسل بنفس البنية (أو البنيات) للتعبير عن نفس الوظيفة.

من أمثلة ذلك المبسّطة المثالُ التالي:

لنفرض أن "بؤرة المقابلة" من الوظائف المشتركة بين اللغات ولنفرض أننا نعتمدها مجالاً من مجالات التنميط. يجب إذّاك أن نعرّف هذه الوظيفة، كما يقترح (جيفون (1994))، بمنأى عن تجلياتها البنيوية ثم نرصد البنيات (الصرفية والتركيبية والتطريزية) التي من الممكن أن تؤديها ثم تصنف اللغات على أساس انتقائها لضروب هذه البنيات.

لايمكن للدارس الوظيفي إلاّ أن يتبنى هذه المقاربة مبدأ ومنهجاً إلاّ أننا نعتقد أنها تتطلب تعديلاً أساسياً هو التالي:

من سائد المعتقدات لدى جمهور الوظيفيين أن ما تتقاسمه اللغات كامن في الشق الوظيفي (في الخصائص الدلالية والتداولية) أكثر مما يكمن في البنية (الخصائص الصورية) وأن الانتقاء يمس بالأساس هذا الشق الثاني.

إن هذا المعتقد، وإن كان له مايسنده، يحتاج باعتباره تعميماً إلى أن يقيّد بكون الانتقاء يمكن أن يتحقق في فئة قليلة من اللغات بل ربما في لغة واحدة.

(5) إن هذا التقييد لتعميم ثبوت الوظيفة واختلاف البنية صادق على تطوّر اللغات صدقه على اختلاف أنماطها. فتغيّر اللغات عبر الزمن لاينتج عن الانتقال من بنية إلى بنية في تأدية نفس الوظيفة فحسب بل ينتج كذلك عن الانتقال من وظيفة إلى وظيفة أو فقدان إحدى الوظائف. إن صحّ ذلك يمكن تعويض الترسيمة (2) بالترسيمة (3):

(3) (ظ ن ع ن) ⟵ { (ظ ن عʹ ن) / (ظʹ ن عʹ ن) / (Ø) }

5.2. التنميط والتطور في ضوء النحو الكلّي:

مرّ بنا في فقرة سابقة من نفس المبحث (2.2) أن اعتماد نحو كلي لا يعارض الوظيفية من جهة ولا يتناقض والنمطية من جهة ثانية.

ونريد هنا الذهاب في نفس السياق إلى أبعد من ذلك لنثبت أن اعتماد نحو كلّي ضرورة لامناص منها لكل نظرية لسانية تجعل من مراميها وصف اللغات وتنميطها ورصد تطوراتها. وتتجلى هذه الضرورة في ما يلي:

(أ) انتبه اللسانيون على اختلاف مشاربهم، منذ أمد بعيد، إلى ترابط هذه الحقول الثلاثة وبالتالي إمكان استنارة دراسة بعضها بنتائج دراسة البعض الآخر. من أمثلة ذلك أن دراسة تطور لغة ما يمكن أن يضيئ جوانب هامة من دراسة نفس اللغة تزامنيًا أي في حقبة معينة وعكس ذلك صحيح كما تمكّن الدراستان معاً من مراجعة وتعديل نظرية النحو نفسها.

(2) يشكّل النحو الكلي إطاراً ضابطاً لوصف اللغات وتنميطها ودراسة تطوّرها إذا هو بُنِيَ وصيغ على هذا الأساس:

(أ) فهو يحصر، بالنسبة للتنميط، مجال اختلاف اللغات ويرسم حدوده فيحدّد بذلك الأنماط اللغوية الممكنة ويميزها عن الأنماط غير الممكنة؛

(ب) وهو يحصر، بالنسبة للدراسات اللغوية التاريخية، مجال التطور اللغوي فيفرز ماهو ممكن منه وماهو غير ممكن، بل إنه يتيح ما هو أدق من ذلك حيث يمكّن من التنبّؤ بهذا التطور ومن التمييز، داخله، بين مجرّد التحوّل باعتباره تطوّراً حاصلاً داخل نفس اللغة أو نفس النمط اللغوي وبين الانتقال الكلّي من لغة إلى لغة أو من نمط إلى نمط.

3. نموذج مستعملي اللغة إطاراً للدراسات التنميطيّة والتطورية.

1.3. مسائل عامة.

وضعنا في المبحث السابق تصوّرنا لما يجب أن يتوافر في كل نظرية لسانية تسعى في أن تكون نظرية شاملة تجمع بين مهام ثلاث: وصف اللغات الطبيعية ووضع أنحاء لها وتصنيف اللغات في أنماط مع رصد مايؤالف وما يخالف بينها وأخيراً وصف وتفسير ما يطرأ عليها من تطور. وهو تصوّر لا ننفرد به كلّه وإنما يتقاسمه ويتبناه عدد من اللسانيين الوظيفيين.

هدفنا هنا هو أن نبيّن أن نموذج مستعملي اللغة، كما حدّدناه، من النماذج التي يمكن اقتراحها للقيام بهذه المهام الثلاث مجتمعة. ويرشحه لذلك استجابته، عموما، للشروط الأساسية الخمسة الآنفة الذكر.

(1) فيما يخص شرط توحيد المقاربة، سبق أن بينّا أن نموذج مستعملي اللغة يمكن أن يوحّد بين مقاربتين ظلتا طويلاً منفصلتين، مقاربة الجملة ومقاربة النص.

وبينّا بنفس المناسبة أن هذا النموذج مؤهّل، من حيث قيامه على افتراض التماثل، للتوحيد بين مقاربة مختلف أقسام الخطاب من المفردة إلى النص باعتبار بنيات هذه الأقسام اجتزاءات من نفس البنية الخطابية النموذجية تتفاوت طاقاتها الإيوائية.

نفترض أن لنفس النموذج ما يمكّنه من الاضطلاع بمهمتي تنميط اللغات ورصد تطورها إلى جانب مهمة وصفها. وسنحاول تمحيص مدى ورود هذا الافتراض في المبحثين المواليين.

(2) خاصّيتان أساسيتان من خصائص نموذج مستعملي اللغة، عمومه وكونه مؤسّسا وظيفيّاً، تسمحان بإمكان عدّه جزءاً من نحو كلّي وظيفي، نحو يمكن أن يدرج بدوره في نظرية وظيفية عامة باعتباره نظرية للغة إلى جانب نظريات الأنساق التواصلية الأخرى.

(3) يمكّن نموذج مستعملي اللغة من المقارنة لابين لغات "سلاليّة" فحسب بل كذلك بين لغات متباينة الأصل ومن تنميطها حسب تآسرها البنيوي. ويمكنّ بالإضافة إلى ذلك وبالأحرى من رصد التطوّرات التي تحصل داخل النمط الواحد والمقارنة بين أفراده باعتبارها تشكّل سلالة نمطية واحدة.

(4) يستجيب هذا النموذج لقيدي مجالات التنميط والتطور، قيد الشمول وقيد الترابط الوظيفي القائم أولهما على وجوب توافر شق الوظيفة (الدلالة والتداول) وشق البنية وثانيهما على تبعيّة البنية للوظيفة.

(أ) يمثل نموذج مستعملي اللغة للخصائص الوظيفية في البنيتين التحتيتين التداولية والدلالية وللخصائص الصورية (الصرفية والتركيبية والصوتية) في بنية المكوّنات. بهذا يمكن أن نقول إن شقّ الوظيفة وشقّ البنية حاضران بل يمكن القول إن حضورهما حضورٌ متميز باعتبار أن الخصائص الممثّل لها في البنيات الثلاث ليست مقصورة على الجملة أو على المركب أو على المفردة كما في السائد من الأنحاء بل تشملها جميعها إضافة إلى الخطاب الأمثل، أي النص.

ومن شأن هذه الميزة أن توسّع نطاق التنميط ورصد التطور اللغويين بحيث تصبح المقارنة بين اللغات ودراسة تطورها تتناول، أيضاً، التآلف والتخالف في كيفية تنظيم النص والتغيرات التي تطرأ على كيفية التنظيم هذه عبر مراحل التطور.

(ب) تتجلى تبعية البنية للوظيفة بوضوح في نموذج مستعملي اللغة حيث إن العلاقات بين بنياته الثلاث وكيفية اشتغال قوالبه قائمة على أن الخصائص الصرفية-التركيبية والصوتية تحدّد على أساس الخصائص التداولية والدلالية أي، بتعبير آخر، أن البنية المكوّنية خَرْجٌ للقالب النحوي الذي يشتغل، كما هو معلوم، على خرجي المكونين التداولي والدلالي معاً أو المكون التداولي وحده حين لافحوى دلاليّا للعبارة.

ملحوظة : البنية التداولية والبنية الدلالية شقان لنفس البنية التحتية إلا أن البنية التداولية أكثر تحتيّة وأسبق في عملية انتاج الخطاب كما مرّ بنا بحيث يمكن التمثيل للعلاقة بين بنيات النموذج الثلاث كالتالي:

(4) بنية تداولية ← بنية دلالية ← بنية مكوّنية

إن هذا الترتيب بين البنيات الثلاث يمكن أن يُعدّ وارداً لا بالنسبة لاشتقاق العبارات اللغوية (على اختلاف أقسامها) فحسب بل كذلك بالنسبة لتنميط اللغات ورصد تطورها كما سنرى.

(5) نموذج مستعملي اللغة جهاز ذو بنيات ثلاث محدّدة الطبقات والقيم تقوم بينها علاقات سلميّة معلومة الاتجاه وتتكفّل بها قوالب ثلاثة واضحة المبادئ والقواعد تشتغل بطريقة تعكس بالضبط ما بين البنيات الثلاث من علاقات. سمة التحديد هذه تُكسب النموذج قدرة حصرية عالية- قد لا نجدها في باقي الأنحاء الوظيفية- تمكّنه من إقصاء الأنحاء غير الممكنة والتمييزَ بين أنماط اللغة الممكنة والأنماط غير الممكنة وكذلك التنبؤ بما يمكن أن يحصل في هذه الأنماط من تطور وفرز التغيرات الممكنة من غيرها.

2.3. مفهوما التنميط والتطور في نموذج مستعملي اللغة

إذا اعتمدنا نموذج مستعملي اللغة إطاراً عامّاً لا للوصف فحسب بل كذلك للتنميط والتطور اللغويين أصبح من الممكن تحديد هذين المفهومين وربط بعضهما ببعض من ناحية والربط بينهما وبين المفهوم الأوّل من ناحية أخرى.

ويتأتى لنا ذلك إذا ما نحن أرجعنا التنميط والتطور إلى ثلاث عمليات مترابطة هي: **"الانتقاء" و"التنقّل" و"الانتقال"**.

(أ) — سبق أن بيّنا أن اختلاف اللغات يمكن إرجاعه إلى اختلاف ماتجتزئه من البنية الخطابية النموذج. بناءا على ذلك، يمكن أن تعرف النمط اللغوي كالتالي:

(5) تعريف النمط اللغوي:

"تنتمي إلى نمط واحد اللغات التي تقوم بانتقاء مماثل داخل نموذج مستعملي اللغة".

(ب) — من المعلوم أن التطور اللغوي ينتج عن تغيرات تلحق لغة ما فتنقلها من وضع إلى وضع آخر.

أمّا في إطار نموذج مستعملي اللغة المتبنّى هنا فيمكن تعريف التطوُّر على أساس أنه تحوّل يطرأ على الانتقاء الأصلي.

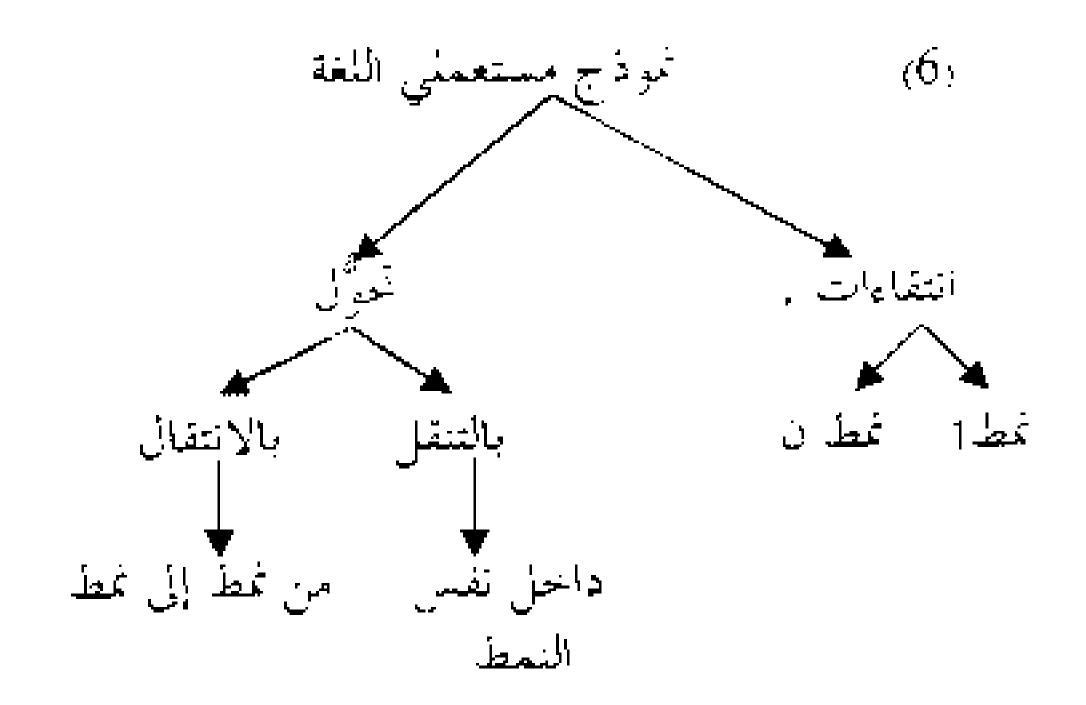
ويمكن أن نميز داخل هذا التحول، من حيث الدرجة، بين تحوّلين: **"تنقل" و "انتقال"**.

(1) نقول عن التحوّل الذي يصيب لغة ما إنه مجرّد "تنقل" حين يظل محصوراً في حيز انتقاء النمط الذي تنتمي إليه هذه اللغة. في هذه الحالة، يكون ناتج التحول مجرّد نمط فرعي كما هو الشأن بالنسبة لفروع اللغة الواحدة؛

(2) ويصح الحديث عن عملية "انتقال" حين يتعلق الأمر بتحوّل ينقل اللغة من نمط لغوي إلى نمط آخر، أي حين يؤدّي التحوّل إلى انتقاء جديد مغاير للانتقاء الأصلي ومؤسّس لنمط لغوي آخر.

ويمكن أن نعد الترسيمة التالية توضيحا لآليات التنميط والتطور اللغويين:

(6)



3.3. التنميط اللغوي

كي يتّخذ الانتقاء أساساً لتنميط اللغات يتوجّبُ أن يُحدَّد نوعُه وحيّزه واطّراداته.

1.3.3. انتقاء أم تغليب؟

حين نقول إن مجموعة ما من اللغات تقوم بانتقاء معين داخل نموذج مستعملي اللغة فليس المقصود أن هذه اللغات تختزئ عناصر دون أخرى بل المقصود، في الغالب الأعمّ من الأحوال، أنها تُغلّب عناصر على عناصر أخرى. لسنا، بعبارة أخرى، أمام انتقاء إقصائي وإنما نحن أمام انتقاء تغليبـــي،

لنفصّل قليلا في هذا الأمر لأهميته:

تظل عناصر نموذج مستعملي اللغة، بنيات وقوالب، إضافة إلى كيفية استعماله، واردة بالنسبة لجميع اللغات. فخصائص العبارات اللغوية في جميع اللغات يمكن أن يمثل لها على أساس التمييز بين بنية تداولية وبنية

دلالية وبنية صورية (صرفية-تركيبية). بل إن رصد هذه الخصائص يمكن أن يتم في جميع اللغات بواسطة مستوى بلاغي ومستوى علاقي ومستوى تمثيلي يتضمن كل مستوى ثلاث طبقات كما تتنبأ بذلك البنية الخطابية النموذجية. وفي جميع اللغات كذلك يشتغل القالب النحوي على أساس معطيات البنية التداولية والدلالية معاً أو معطيات البنية التداولية وحدها حين يتعلق الأمر بالعبارات التي لافحوى دلالياً معيناً لها. الاختلاف بين اللغات، إذن، لا يكمن في انتقاء عناصر واقصاء عناصر بل تغليب عناصر على أخرى.

لنلاحظ هنا أن من مزايا تأويل الانتقاء على أساس أنه تغليب يتيح لنا تلافي الثنائيات الصارمة التقابل التي من قبيل [+س/-س] التي درج المنمّطون على اعتمادها في تصنيف اللغات. من أمثلة ذلك أن اللغات ليست إمّا لغات "زمنية" أو لغات "جهية" وإنّما اللغات لغات تغلب طبقة الزمن على طبقة الجهة في مقابل لغات تغلب طبقة الجهة على طبقة الزمن. ومن أمثلة ذلك أن اللغات لاتنقسم إلى لغات إلصاقية من جهة ولغات اشتقاقية من جهة أخرى بل إلى لغات تغلّب الصرف الإلصاقي على الصرف الاشتقاقي ولغات تفعل عكس ذلك. اعتماد مفهوم الانتقاء التغليبي دون مفهوم الانتقاء الإقصائي ألصق، في رأينا، بواقع اللغات وأجدر، بالتالي، أن يؤسّس لتنميط أورد وأكفى.

2.3.3. حيوز التغليب:

سبق تبيان أن الاختلاف بين اللغات- وهو الاعتقاد السائد- كامن في الغالب في البنية (في الخصائص الصورية) إلاّ أن ذلك لايمنع من أن يُرجَع الاختلاف أيضا إلى فروق في الوظيفة نفسها (في الخصائص التداولية و الدّلالية).

إذا وضعنا الاختلاف بين اللغات في إطار نموذج مستعملي اللغة وبنيناه على مفهوم التغليب كما حددناه أعلاه، ساغ القول إن التغليب يمكن أن يمسّ لا البنية المكوّنية فحسب بل كذلك البنية التحتية بشقيها التداولي والدّلالي كذلك. وفي مايلي رصد لحيوز التغليب الممكنة:

1.2.3.3. تغليب المستويات

يمكن أن يغلّب مستوى من مستويات البنية التحتية على مستوى آخر وإن تواجد المستويان كلاهما في نفس اللغة أو في نفس المجموعة من اللغات.

على أساس هذا الضرب من التغليب، يمكن تصنيف اللغات صنفين: "لغات موجهة تداولياً" و "لغات موجهة دلالياً". تتمتع لغات الصنف الأوّل بأنها تغلّب المستويين التداوليين البلاغي والعلاقي على المستوى التمثيلي في حين تتميز لغات الصنف الثاني بعكس هذه السمة أي بتغليب المستوى التمثيلي على المستويين التداوليين.

على سبيل المثال، يمكن إدراج اللغتين العربية واليابانية، بصفة أوّلية، في خانة اللغات الموجهة تداوليًا باعتبار أنهما تغلبان المستوى العلاقي والمستوى البلاغي كما سيتضح لاحقاً.

2.2.3.3. تغليب الطبقات

يمكن أن يمسّ التغليب مكوّنات المستوى الواحد فتُغلّب طبقة (أو طبقتان) على طبقة أخرى.

مثال ذلك أننا إذا سلّمنا بالمعتقد السائد لدى دراسي اللغات السامية الذاهب إلى أن هذه اللغات (وضمنها اللغة العربية) لغات جهيّة

أكثر منها لغات زمنية جاز أن نقول إننا أمام لغات تغلّب داخل المستوى التمثيلي نفسه الطبقتين الرامزتين للخصائص الجهيّة، الطبقة الوصفية والطبقة التسويرية، على الطبقة التأطيرية. وقد يتخذ التغليب شكل مجرّد غنى لطبقة ما. ويتم هذا الشكل من التغليب حين ترد طبقة ما (أو مستوى ما) متسمة بالغنى في لغة أو مجموعة من اللغات قياساً إلى نفس الطبقة في لغات أخرى. خير مثال لذلك تفاوت غنى القيم الإشارية ووسائل التعبير عنها إذ يتراوح عددها، حسب اللغات، بين أداتين إشاريتين اثنتين وأكثر من عشرين أداة إشارية (ديك (1997أ: 182)).

3.2.3.3. التغليب ووسائل التحقق:

من المعلوم أن القيم الطبقية يمكن أن تتوسّل، في تحققها، صنفين من الوسائل: وسائل معجمية أو وسائل نحوية (صرفية-تركيبية وتطريزية) ومن المعلوم أيضاً أن نموذج مستعملي اللغة يمثل للوسائل الأولى بواسطة لواحق وللوسائل الثانية بواسطة مخصّصات تتحقق عن طريق قواعد التعبير في صرفات أو تراكيب معينة أو تطريز معيّن.

قد تتآلف اللغات في انتقاء قيم الطبقة الواحدة لكنها تختلف في وسائل تحقيق هذه القيم. فمنها ما يسخّر لذلك وسائل معجمية (لواحق) ومنها ما يفضّل التوسل بالصرف أو التركيب (رتبة المكوّنات) أو التطريز.

من الملحوظ أن اللغة العربية تستعمل أدوات للتعبير عن قيم الطبقة الوجهية مثل أداة التوكيد ("**إنّ**") وأداتي التمني والترجي ("**ليت**" و "**لعلّ**") في حين تلجأ لغات أخرى (كالانجليزية والفرنسية) إلى لواحق وجهية للتعبير عن نفس القيم، كما يتضح من المقارنة بين الجمل (7 أ — ج) من ناحية والجمل (ح أ-ب) من ناحية أخرى:

(7) أ- إن زيداً نجح

ب- ليت زيدا ينجح

(8) a- Certainly, John has succeeded

b- Hopefully, John will succeed

عملية التغليب هنا تتجلّى في أن اللغة العربية تفضل استعمال الصرف على استعمال المعجم (وإن كانت قد استحدثت لواحق وجهية من قبيل "**فعلاً**" مثلا) بيد أن اللغة الانجليزية لاتوفر لنفس الغرض إلاّ عبارات لواحق كالعبارتين الواردتين في الجملتين (8أ) و (8ب).

في نفس السياق، وتأكيداً لما نذهب إليه هنا، يتوافر في العربية الفصحى عدد غير قليل من الأدوات الإنجازية (كهمزة الاستفهام و"**هل**" و"**هلاّ**" و"**ألا**" و"**أوَ**"...) في حين لانكاد نعثر فيها على اللواحق الإنجازية المستعملة في لغات أخرى مثل « Frankly » و « Sincerely » وغيرهما. أمّا العبارات التي من قبيل "**بصراحة**" و"**بصدق**" و"**بجد**" فهي عبارات استحدثت لمقابلة العبارات الإنجليزية الأجنبية. ولعل استحداث هذا الضرب من العبارات آيل إلى تحوّلٍ في اللغة العربية يواكبه تقلّص استعمال الأدوات الإنجازية كما سنرى لاحقاً.

4.2.3.3. التغليب والوظائف

البنية التحتية، كما نعلم، مستويات وطبقات ووظائف أيضاً تعالق بين عناصر هذه المستويات والطبقات. والوظائف، كما نعلم أيضاً، أنماط ثلاثة: وظائف دلالية ووظائف وجهية (تركيبية) ووظائف تداولية.

ما يهمنا هو تعامل اللغات مع هذه الأنماط الثلاثة من الوظائف.

يمكن أن يوصف هذا التعامل، بوجه عام، انطلاقا من مبدإ الانتقاء، بأن اللغات تختلف باختلاف ما تجتزئه من الرصيد الوظيفي العام المتاح.

ونقترح التفصيل في هذا الأمر كما يلي:

1.4.2.3.3. الوظائف الدلالية

يتسم مجتزأ بعض اللغات بغنًى ملحوظ في الوظائف الدلالية. من أمثلة ذلك أن اللغة العربية من اللغات التي تضيف إلى الوظائف الدلالية المعروفة (كالمنفذ والمتقبل والمستقبل والأداة وغيرها) وظائف خاصة كوظائف "التمييز" و"المستثنى" و"الحدث" (المفعول المطلق).

قد ترد هذه الوظائف في لغات أخرى لكنها في اللغة العربية (وما ينامطها من اللغات) تتميز بسمتين: أولاهما اطراد ورودها وثانيتهما اختصاصها بتراكيب معينة مرصودة لها. ولنمثل لذلك بوظيفة ما يسمّى تقليداً "المفعول المطلق".

ما يميز هذه الوظيفة في اللغة العربية أن تحققها يتم بواسطة إوالية مخصوصة وهي ما يمكن أن نسمّيه "تضعيف المحمول" (« Predicate doubling »). قوام هذه الإوالية التعبير عن الوظيفة المعنية بالأمر باسم من لفظ المحمول:

(9) ضرب خالد بكراً **ضرباً**

وتتميز هذه الإوالية في العربية بإنتاجية عالية قلما نجدها في لغات أخرى. فالعربية تسخّر تضعيف المحمول لتحقيق سمات عديدة منها السمة الوجهية "التوكيد" كما في الجملة (9) وسمات "الكيف" و"العدد" و"الهيئة" كما في الجمل التالية:

(10) أ- ضرب خالد بكراً **ضرباً شديداً**.
ب- ضرب خالد بكراً **ضربتين**.
ج- جلس خالد من بكر **جلسة** المتعلّم.

2.4.2.3.3. الوظائف الوجهية

الوظائف الوجهية (أو "التركيبية" تقليداً) وظيفتان: فاعل ومفعول. وتُسند هاتان الوظيفتان، كما نعلم، وفقاً للوجهة التي يتخذها المتكلم بالنظر إلى الواقعة الدّالّ عليها المحمول.

ويمكن تقسيم اللغات بهذا الصدد إلى فئات ثلاث هي الفئات التالية:

(أ) تتميز الفئة الأولى باستغنائها كليا عن الوظيفتين الفاعل والمفعول معاً. ويُستدل على هذا الاستغناء بكون لغات هذه الفئة لا تستخدم البناء للمجهول (بالنسبة للفاعل) ولاتراكيب ما يسمّى بالمفعول المزدوج (بالنسبة للمفعول). من هذه اللغات اللغتان الهنغارية والكرواتية مثلا (خروت (1980)).

(ب) وثمة لغات يرد فيها تركيب البناء للمجهول لكن لا يرد فيها تركيب المفعول المزدوج. ويعد هذا رائزاً لكون هذه اللغات تنتقي وظيفة الفاعل دون وظيفة المفعول.

من هذه اللغات اللغة الفرنسية كما يتبين من الأمثلة التالية:

(11) a- Jean a donné le livre à Paul
b*- Jean a donné Paul le Livre

يدل لحن الجملة (11 ب) على أن اللغة الفرنسية لا تسند وظيفة المفعول لغير المتقبل وهو الأمر الذي يجعل إسناد هذه الوظيفة غير وارد في هذه اللغة. ولنلاحظ أن لحن الجملة (11ب) تقابله سلامة مثيلتيها في العربية والأنجليزية:

(12) أ- أعطى خالد الكتاب لعلي

ب- أعطى خالد عليا الكتاب

(13) a- John gave the book to Paul

b- John gave Paul the book

(ج) أمّا ما يميز الفئة الثالثة فكونها تنتقي وظيفتي الفاعل والمفعول كلتيهما. إلا أن لغات هذه الفئة تختلف بالنظر إلى الموقع الذي تتخذه مما يسمّى "سلمية إسناد الفاعل والمفعول" التي ترسم مساحة الإسناد المتاحة لكل لغة.

كمثال لهذا الاختلاف يُلاحظ أن بعض اللغات تقف في إسناد الفاعل عند المتقبل أو المستقبل في حين تجاوز لغات أخرى حيز الموضوعات إلى اللواحق. من هذه اللغات العربية التي تسوّغ، كما نعلم، صوغ البناء للمجهول من لاحقي الزمان والمكان:

(14) أ- سُهِرت ليلةُ طرب

ب- سير فرسخان

3.4.2.3.3. الوظائف التداولية

من سائد المعتقدات أن الوظيفتين الوجهيتين الفاعل والمفعول ليستا كليّتين في مقابل الوظائف الدلالية والتداولية. فإن كانت بعض اللغات تستغني عن المفعول أو عن الفاعل والمفعول فاللغات جميعها تستدعي استخدام الوظائف الدلالية ووظيفتي المحور والبؤرة. إلاّ أن الدراسات التي أنجزت عن هاتين الوظيفتين الأخيرتين وعن تحققهما في مختلف اللغات أثبتت الأمرين التاليين:

(أ) لوظيفة المحور فروع متعدّدة كالمحور الجديد والمحور المعطى والمحور المعاد. ولوظيفة البؤرة، كذلك، فروع تختلف باختلاف نوع التبئير. من هذه الفروع بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة التي تتفرع بدورها إلى بؤرة انتقاء وبؤرة تعويض وبؤرة حصر وبؤرة تعيين وغيرها مما ورد تفصيله في (ديك (1997أ)) وفي (المتوكل (1993ب)).

(ب) توحي المعطيات بأن فروع كلّ من المحور والبؤرة لا ترد كلّها في جميع اللغات بل الثابت أن اللغات تتعامل معها عن طريق عملية انتقاء.

في هذا الباب، يميّز ديك (ديك (1997أ)) بين "المحورية" و"البؤرية" كمفهومين مجرّدين عامّين من ناحية وبين تحققهما الفعلي في اللغات من ناحية أخرى. على أساس هذا التمييز، يمكن القول إن لغة ما (أو مجموعة من اللغات) تنتقي فرعاً معيناً أو فروعاً معينة من مجالي المحورية والبؤرية اذا كانت تفرد لتحقيق ذلك الفرع أو تلك الفروع إواليات مخصوصة صرفية أو تركيبية أو تطريزية أو تضافرا لهذه جميعها. انطلاقاً من هذا المعيار، يمكن القول إن اللغة العربية (فصحى وفصحية) من اللغات التي تنتقي جميع فروع المحورية والبؤرية. ولعل ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى كون هذه اللغات ذات "رتبة حرة" كما سنرى.

5.2.3.3. التغليب والقوالب

تقدم أن نموذج مستعملي اللغة مجموعة من القوالب تتسم بالاستقلال وبالتعالق فيما بينها وأنها تنقسم إلى قوالب مركزية و قوالب أدوات (القالب التداولي والقالب الدلالي والقالب النحوي) وقوالب مساعدة (القالب الاجتماعي والقالب المنطقي والقالب المعرفي والقالب الإدراكي...). كما تقدم أن كل قالب يتضمن من حيث بنيته الداخلية عدة قويلبات كما هو شأن القالب النحوي الذي يتفرع إلى قويلب صرفي وقويلب تركيبي وقويلب صوتي مثلاً.

ومرّ بنا كذلك في فقرة سابقة من هذا المبحث نفسه أن من اللغات ما يغلّب المستويين التداوليين البلاغي والعلاقي ومنها ما يغلب المستوى الدلالي التمثيلي.

بالنسبة للفئة الأولى من اللغات، يمكنُ عدّها من اللغات التي تغلّب القالب التداولي على القالب الدلالي. ويلحظ التغليب، عامة، بين قويلبات القالب النحوي. وهذه أمثلة لهذا الضرب من التغليب:

(أ) لتحقيق القوة الإنجازية "الاستفهام"، تشغّل لغاتٌ قويلبات القالب النحوي ثلاثتها فتحقق هذه القوة الإنجازية بتضافر صُرفة ورتبة وتنغيم كما تفعل اللغة الانجليزية مثلاً:

(15) a- Did John meet Mary?

في المقابل، تكتفي لغات أخرى، لتأدية نفس الغرض، بتشغيل القويلبين الصرفي والصوتي(التطريزي) دون قويلب التركيب. ومن هذه اللغات اللغة العربية مثلاً:

(16) هل قابل خالد هنداً؟

(ب) لتحقيق الوظائف الدلالية، تلجأ اللغات عامة إلى الصرف مع اختلاف بين التي تسخّر لذلك الحروف (الانجليزية والفرنسية) والتي تستخدم الحالات الإعرابية (اللغة العربية) والتي تستعمل لواصق مخصوصة كاللغة اليابانية.

ولتحقيق الوظيفتين الوجهيتين الفاعل والمفعول تسخّر لغات الصرف والإعراب على الخصوص كاللغة العربية (فصحى وفصيحة) في حين تسخر لغات أخرى ترتيب المكونات كاللغتين الأنجليزية والفرنسية.

أما الوظائف التداولية فيغلب أن تحقق بواسطة الرتبة في اللغات التي تستخدم الصرف للتعبير عن الوظائف الدلالية والوجهيّة وبواسطة تراكيب مخصوصة مثل "الفصل" و"شبه الفصل" في اللغات التي رصدت الرتبة لتأدية وظيفتي الفاعل والمفعول.

ويتضح هذا الفرق من المقارنة بين الجمل البؤرية المترادفة التالية:

(17) هنداً قابل خالد

(18) a- It is Mary hat John met

b- (the person) who John met is Mary

(19) a- C'est Marie que Jean a recontrée

b- Celle que Jean a rencontrée est Marie

3.3.3. مظاهر التغليب

ما الذي يؤشر للتغليب؟ ما الذي يَسمح بالقول بأن عنصراً ما من عناصر نموذج مستعملي اللغة مغلب في لغة ما (أو مجموعة ما من اللغات) على عنصر آخر؟

إن الإجابة على هذا السؤال تستدعي قطعاً المزيد من البحث في خصائص مختلف اللغات البشرية. إلاّ أننا نعتقد أن ما سنورده هنا يمكن أن يعدَّ غير بعيد عن الجواب الشافي الكافي المنتظر.

1.3.3.3. مدى الاجتزاء

أوّل المؤشرات وأهمها لتغليب عنصر ما هو مدى ما تجتزئه اللغة المعنية بالأمر بالنسبة لهذا العنصر من البنية الخطابية النموذج.

ولنأخذ للتمثيل لذلك ولتوضيحه طبقات المستوى التداولي العلاقي الاسترعائية والإنجازية والوجهية في اللغة العربية.

(أ) يمكن أن تعدّ اللغة العربية من أغنى اللغات استرعائيًا. يشهد لذلك غنى عنصر النداء في هذه اللغة. فإن كانت بعض اللغات تتسم بغنى العنصر الأشاري، كما تقدّم، فإن للعربية وضعاً خاصًّا بالنظر إلى عنصر النداء حيث يمتاز هذا العنصر كما نعلم بتعدد معانيه وتنوعها (النداء المحض/ الاستغاثة، نداء القريب / نداء البعيد...) وتعدّد وسائله وأدواته.

ويظهر غنى عنصر النداء في اللغة العربية جليًا من مقارنة بسيطة بين الأمثلة التالية:

(20) أ- صديقي!
ب- ياصديقاً أفضله على جميع الأصدقاء!
ج- ياصديق!
د- أيها الصديق!
هـ- يا أيها الصديق!
و- أصديقي!
ز- واصديقاه!

(21) a- Mon ami !
b- Ô mon ami !

(ب) قيم الطبقة الإنجازية الأساسية قيمتان تتمثلان في القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة (الفعل اللغوي المباشر والفعل اللغوي غير المباشر في اصطلاح نظرية الأفعال اللغوية).

تتقاسم اللغات جميعها خاصية أن ترد العبارات اللغوية حاملة لقوة إنجازية حرفية:

(22) هل سافر خالد إلى مراكش؟

أو لقوة انجازية مستلزمة إضافة إلى قوتها الإنجازية الحرفية:

(23) هل تساعدني في صعود السُّلَّم؟

الجملة (22) حاملة لقوة إنجازية واحدة، "الاستفهام"، هي قوتها الحرفية أي المدلول عليها بالأداة والتنغيم، في حين أن الجملة (23) تحمل، إلى جانب "الاستفهام"، قوة مستلزمة هي "الالتماس".

إلاّ أن اللغات تتباين بالنظر إلى مدى استثمار الإمكانات الإنجازية المتاحة. ولعل العربيّة من اللغات التي يبلغ فيها استثمار هذه الإمكانات درجة عالية. وممّا يمكن الاستدلال به على ذلك الملاحظات التالية:

(1) يمكن أن تحمل العبارات اللغوية في العربية، إضافة إلى القوة الإنجازية الحرفية، لاقوة إنجازية مستلزمة واحدة فحسب بل قوى إنجازية متعددة تشكل سلسلة إنجازية تستلزم عناصرُها بعضها البعض كما هو الشأن في الجملة (24) التي تدل، إضافة إلى الاستفهام، على الاستبطاء المفضي إلى الزجر المفضي بدوره إلى الأمر:

(24) ألم تخرج بعد؟!

(2) من المعلوم أن من بين شروط العطف شرط "التناظر" (المتوكل (1986)) الذي يقتضي، من بين ما يقتضيه، أن يتماثل المعطوف والمعطوف عليه إنجازياً كما يتبيّن من لحن الجملة (25ب):

(25) أ- هل سافر خالد إلى مراكش وهل عادت منها هند؟
ب*- هل سافر خالد إلى مراكش وعادت منها هند

ويجوز أن يتم العطف بين عبارتين إذا ماثلت قوة احداهما الحرفية قوة الأخرى المستلزمة:

(26) ألم نشرح لك صدرك ووضعنا عنك وزرك؟ (صدق الله العظيم).

ومن اللغات ما يذهب في هذا الجواز مذهباً بعيداً فيتيح عطوفاً من قبيل:

(27) رئيسك فين وباشر بها سادة !

مثل هذه العطوف قلما نجدها في لغات أخرى:

(28)* Où est ton patron et je prends mon café sans sucre

(3) من اللغات، كالدراجة المصرية، ما أصبح التواصل فيها يتم عن طريق الاستلزام غالباً. في هذه اللغات، أصبح كل فعل لغوي (إخبار، أمر...) يتم إنجازه عن طريق فعل لغوي آخر غير مباشر. أوالية عدم المباشرة هذه نجدها ذات إنتاجية عالية في اللغة المصرية حيث يلجأ للاستفهام لتأدية الإخبار أو الأمر:

(29) أ- مش تعرّفني بنفسك؟
ب- اسكتي، اسكتي ! مش هية رجعت وِشّ الفجر؟

ولعل من الممكن القول إن الاستلزام في هذه اللغات تحجّر أو كاد فحلّ محلّ الفعل اللغوي المباشر.

(ج) يتضمن حيز الطبقة الوجهية، حسب نموذج النظرية الوظيفية المعيار (ديك (1989)، المتوكل (1995)) ثلاثة أنماط من السمات الوجهية تشكل قيم هذه الطبقة: السمات الوجهية المعرفية والسمات الوجهية الإرادية والسمات الوجهية المرجعية. وقد قادنا البحث في موضوع التعجب (المتوكل (1999)) إلى ضرورة إضافة نمط وجهي رابع أسميناه "السمات الوجهية الانفعالية" وضمّناه السمات الدّالة على مختلف المواقف الانفعالية التي يمكن أن يتخذها المتكلم من فحوى خطابه بما فيها التعجب.

بالمقارنة بين اللغات التي فحصناها يمكن أن نستشف أن هذه اللغات تختلف، بالنظر إلى الطبقة الوجهية، من حيث القدر الذي تحتزئه من الأنماط الوجهية الأربعة وأن اللغة العربية من اللغات المتسمة بالغنى الوجهي.

ويؤشر لهذا الغنى شمولُ الاحتزاء من جهة وتعدّد القيم الوجهية وتنوعها داخل النمط الوجهي الواحد من جهة ثانية:

(1) تميز العربية بين قيمتين إراديتين اثنتين: قيمة "التمني" وقيمة "الترجي" كما سبق أن أشرنا إلى ذلك. وتوحي المعطيات أن التمييز بين هاتين القيمتين من خصائص اللغة العربية إذا قورنت بلغات أخرى كالانجليزية والفرنسية.

(2) يُستخلص مما ورد في (المتوكل (1999)) وفُصِّل فيه في (الزهري (2001)) أن العربية (وفروعها الدوارج) تكاد تنفرد بالتمييز بين قيمتي "التعجب المدحي" و"التعجب القدحي" وتفرد لهما وسائل تحقيق مخصوصة:

(30) أ- نعم الرفيق خالد !
ب- بئس النصير بكر !

وتنفرد العربية أيضا، في نفس الباب، برصد **درجات** التعجب. تدرج التعجب هذا هو ما يؤول إليه الفرق بين التراكيب التالية:

(31) أ- ما أجمل هنداً !
ب- ألا ما أجمل هندا !

(32) أ- أجمل بهند !
ب- ألا أجمل بهند !

تعلو الجملة (31 ب) من حيث درجة التعجب الجملة (31 أ) كما تعلو الجملة (32 ب) الجملة (32 أ) على أساس أن الزوج (32 أ-ب) يأتي في درجة تعجبية أعلى من الزوج (31 أ-ب).

(3) ولعل ممّا يمكن إيراده في نفس السياق شاهداً على غنى الطبقة الوَجهية في العربية كون هذه اللغة تفرد مساحة هامّة للنمط الوَجهي المعرفي. مؤشر ذلك تعدد ما يُسمّى "أفعال القلوب" التي من قبيل "**ظن**" و"**حسب**" و"**عدّ**" و"**اعتقد**"، إذا نحن اعتبرنا هذه الأفعال غير مترادفة بل مؤدية لقيم معرفية متمايزة.

ولنلاحظ أن العربية تضيف إلى هذه الوسائل المعجمية، في تأدية نفس الغرض الوَجهي المعرفي، وسائل صرفية كالوزن "فعّل" المستعمل لصوغ "أفعال الاعتقاد" (المتوكل (1988 أ)):

(33) أ- رمت هند عمراً بالكفر
ب- كفّرت هند عمراً

(34) أ- رمي بكر جاره بالفسق
ب- فسّق بكر جاره.

2.3.3.3. الوسائل المسخّرة

للحكم على لغة (أو مجموعة من اللغات) ما بأنها تغلّب هذه الطبقة أو تلك (بالنظر إلى لغات أخرى)، لا يكفي الدفع بأنها تميز بين قيم متعدّدة متباينة بل يجب أن تسخّر لتحقيق هذه القيم وسائل مخصوصة معجمية أو صرفية أو تركيبية أو بعض هذه متضافرة.

(أ) ما يزكّي القول بغنى إوالية الاستلزام وإنتاجيتها في العربية أن هذه اللغة تفرد للاستفهام أداتين هما **"هل"** و**"الهمزة"** تتوزعان مهمة تأدية الاستفهام ومختلف حيوزه وتفرد، إضافة إلى ذلك، أدوات مخصوصة لمختلف القوى الإنجازية مثل **"أوَ"** و**"ألا"** و**"هلا"** وغيرها.

ونظراً لكونها تميّز بين قيمتي التمني والترجي فإن العربية ترصد لهما أداتين متمايزتين هما، كما هو معلوم، **"ليت"** و**"لعل"**.

وتفعل نفس الأمر بالنسبة لقيمتي التعجب المدحي والقدحي بحيث تستخدم لهما مجموعتين متمايزتين من الأدوات، مجموعة **"نعم"** و**"حبذا"** ومجموعة **"بئس"**.

وبتفحّص التراكيب الندائية (20 أ-ز) نستخلص أن العربية، دون لغات كثيرة، تخص كل قيمة من قيم النداء بأداة معينة.

(ب) من المبادئ العامة الواردة في الفكر اللغوي العربي القديم المبدأ المعروف "زيادة المبنى لزيادة المعنى". ويأخذ هذا المبدأ صياغة حديثة عند جيفون (جيفون (1994)) في شكل "مبدإ الانعكاس" القاضي بأن كل زيادة في عناصر الفحوى الدلالي والتداولي للعبارة يستتبع زيادة في عنصر بنيتها.

ويحصل هذا المبدأ على الانطباقية المثلى حين يتعلق الأمر بالقيم القابلة للتدرّج. مثال ذلك ما نلاحظه في باب التعجب من المقارنة بين التراكيب التي من قبيل (31 ب) و(32 ب) من جهة والتراكيب التي من قبيل (31 أ) و (32 أ) من جهة أخرى. ومن أمثلة ذلك، أيضا، ما تسخّره العربية لمختلف درجات القيمة الوَجهية "التوكيد" (أو "التقوية"). قارن من هذا المنظور بين التراكيب التالية:

(35) أ- النصر آت
ب- إن النصر آت
ج- إن النصر لآت
د- ألا إن النصر لآت
هـ- والله إن النصر لآت

3.3.3.3. اطّراد التغليب

لئن مثلنا، في الفقرتين السابقتين، بالجمل وحدها فإن ذلك كان لمجرد التمثيل فقط. فإذا كنا نؤمن بافتراض التماثل البنيوي بين مختلف أقسام الخطاب، يجب أن نتوقع أن يعُمَّ التغليب هذه الأقسام جميعها. معنى ذلك أنه إذا غلبت لغةٌ ما مستوى ما أو طبقة ما فإنها تفعل ذلك بالنسبة للنص والجملة والمركب الاسمي. إلاّ أننا يجب أن نتوقّع كذلك أن يخضع التغليب لقيد ما أسميناه "الطاقة الإيوائية" والذي سبق التفصيل في ماهيته واقتضاءاته. المتوقع إذن أن يعمّ التغليب أقسام الخطاب حسب ما يستطيع كل قسم أن يستوعبه علمًا بأن الاستيعاب يتفاوت تنازلياً من النص إلى المركب الاسمي.

سنكتفي هنا للتمثيل لاطراد التغليب بالطبقة الوجهية مقارنين بين الجملة والمركب الاسمي في اللغة العربية.

بيّنا في الفقرتين السابقتين أن الجملة العربية تستقطب كلّ السمات الوَجهية المتاحة وأن هذه اللغة تسخّر للأنماط الوَجهية الأربعة ومختلف قيمها وسائل معجمية وصرفية وتركيبية مخصوصة. وتبيّن لنا في الفصل السابق أن المركب الاسمي يتضمن، كالجملة، طبقة وجهيّة إضافة إلى الطبقات التمثيلية الثلاث التأطيرية والتسويرية والوصفية.

من المقارنة بين قسمي الخطاب هذين، يمكن أن نستنتج ما يلي:

(أ) تتضمن الطبقة الوجهية في المركّب الاسمي سمات إرادية:

(36) أ- كان المغفور له مدرّساً مخلصاً في عمله
ب- كان المرحوم يعطف على المحتاجين

ويتضمن كذلك سمات انفعالية:

(37) أ- كم فتاة خطب بكر !
ب- أيّ غذاءٍ أكلنا اليوم !

(ب) تخصّص العربية للسمات الوَجهية في المركب الإسمي أدوات معينة كالأداتين **"كم" و"أيّ"** الواردتين في الجملتين (37 أ-ب) كما أنها تسخّر لنفس المجال تضافر الأدوات حين يتعلق الأمر بالسمات التدرّجية:

(38) ألا أيّ غذاءٍ أكلنا اليوم !

(ج) إلاّ أن حضور الطبقة الوجهية في المركّب الإسمي لايرقى إلى حضورها في الجملة كما هو متوقع وكما يتنبأ بذلك وسيط "الطاقة الإيوائية". فقد بيّنا في مكان آخر (المتوكل (2000)) أن المركب الاسمي يستقطب السمات الانفعالية والسمات الإرادية دون السمات المعرفية والمرجعية.

4.3.3. تلازم التغليب

في الفقرات السابقة، قصرنا الحديث على تغليب مستوى على مستوى أو طبقة على طبقة أو وظائف على وظائف أو قالب على قالب، أي على ما يمكن أن نسمّيه "تغليبا موضعيّا". وإن كان استجلاء هذا التغليب الموضعي مفيداً في حد ذاته فإنه لا يمكن أن يشكّل أساساً لتنميط اللغات إلاّ إذا اتخذ منطلقاً لاستكشاف "تغليب تلازمي" يربط بين التغليبات الموضعية في شكل تعميمات من قبيل (39):

(39) التغليب التلازمي:

"إذا غلّبت لغة ما العنصر ع فإنه يتوقّع أن تغلب كذلك العنصر ع'".

وفي ما يلي محاولة لرصد التغليبات التلازمية الخاضعة للتعريف (39).

1.4.3.3. تلازم التغليب بين الطبقات

من التلازمات المتوقّعة أنه إذا غلّبت طبقة من طبقات مستوى ما فإن هذا التغليب يعمُّ طبقات هذا المستوى ككل.

مثال ذلك ما سبق أن لاحظناه بين طبقات المستوى العلاقي في لغة كاللغة العربية التي يمكن أن نقول عنها إنها تغلّب هذا المستوى بطبقاته الثلاث الاسترعائية والإنجازية والوجهية.

2.4.3.3. تلازم التغليب بين الطبقات والوظائف

تنـــزع اللغة التي تغلّب مستوى من المستويات إلى أن تغلّب أيضاً نمط الوظائف التي من جنس ذلك المستوى. فاللغة التي تغلّب المستوى العلاقي، مثلا، يتوقع أن تغلب الوظائف التداولية كذلك.

هذا ماهو حاصل في اللغة العربية حيث يُلاحظ اجتزاء هام من رصيدي المحورية والبؤرية على السواء كما سبق أن بينا. والواقع أن ماهو حاصل في العربية ناتج عن نوع من التناغم بين عناصر القالب التداولي برمّته. فالاجتزاء الهام من رصيد الوظائف التداولية لازم عن تغليب القالب التداولي بشقيه العلاقي والبلاغي.

3.4.3.3. تلازم التغليب بين القوالب

يحصل التلازم بين القوالب حصوله بين طبقات المستوى الواحد والمستويات والوظائف داخل نفس القالب.

في إطار التلازم بين القوالب، يلاحظ أن اللغات التي تغلّب القالب التداولي تنـــزع إلى الاتّسام، في تعاملها مع القالب النحوي، بالسمات العامّة التالية:

(أ) الورود بشكل ملحوظ للعبارات التي يتقلّص فيها المستوى التمثيلي أو ينعدم فيتعالق تعالقا مباشرا القالبان التداولي والنحوي (دون مرور بالقالب الدلالي)؛

(ب) تغليب التعبير عن قيم الطبقات بواسطة الصّرف (الأدوات خاصة) على التعبير عنها بواسطة المعجم (لواحق)؛

(ج) تسخير الصرف (الإعراب) لتحقيق الوظائف الدلالية والوجهية ورصد الرتبة للدلالة على الوظائف التداولية.

5.3.3. تلازم التغليب وتنميط اللغات

بالإمكان، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أن تتخذ أساساً لتنميط اللغات تلازمات التغليب القائمة بين عناصر نموذج مستعملي اللغة، طبقات ومستويات ووظائف وقوالب.

طبقاً لهذه التلازمات، يمكن أن نصنف اللغات تصنيفاً مبدئياً يميّز بين نمطين أساسيين اثنين: اللغات "الموجّهة تداوليا" واللغات "الموجّهة دلالياً".

1.5.3.3. اللغات الموجهة تداولياً

تتميز اللغات الموجهة تداولياً عن اللغات الموجّهة دلالياً بالسمات العامة التالية:

(أ) يغلّب هذا النمط من اللغات القالب التداولي. ويتجلّى هذا التغليب في الاحتزاء الأقصى من الرصيد الذي توفره البنية الخطابية النموذج بالنظر إلى المستويين العلاقي والبلاغي وبالنظر إلى مجالي الوظائف التداولية المحوري والبؤري.

(ب) يعمّم تغليب القالب التداولي فيشمل، كما سبق تفصيل ذلك، النصّ والجملة والمركّب الاسمي على أن يكون هذا الشمول مقيّداً بوسيط الطاقة الإيوائية.

(ج) ليس من النادر أن يصبّ القالب التداولي، بالنسبة لهذه اللغات، مباشرة في القالب النحوي.

(د) يمكن أن توصف هذه اللغات بأنها لغات "غنية صرفيّاً". ويتجلى غناها الصرفي في أنها تغلّب تحقيق قيم الطبقات بواسطة الصرف، بواسطة أدوات صرفية في مقابل اللواحق المعجمية.

(هـ) بفضل هذا الغنى الصرفي، تتمكّن لغات هذا النمط من رصد الإعراب للدلالة على الوظائف الدلالية والوجهية والاحتفاظ بالرتبة لتحقيق الوظائف التداولية.

2.5.3.3. اللغات الموجّهة دلالياً

يمكن رصد السمات العامة التي تميز اللغات الموجهة دلالياً عن اللغات الموجّهة تداولياً في مايلي:

(أ) ليس المكوّن التداولي منعدماً في هذا النمط من اللغات وإنما هو مقلّص إذا ما قورن بمقابله في اللغات الموجّهة تداولياً. من مظاهر هذا التقلّص:

(1) الاكتفاء بما هو ضروري بالنسبة للمركز الإشاري كما يتبين من المقارنة بين الجملة العربية (40) والجمل الانجليزية والفرنسية (41أ–ب) و (42أ–ب):

(40) قرأت **هذا الكتاب**

(41) a- I red **this** book
b*- I red **this the** book

(42) a- J'ai lu **ce** livre
b*- J'ai lu **ce le** livre

مقارنة تشير إلى إمكان تضافر الإشارة والتعريف في اللغة العربية وعدم إمكانه في اللغتين الأخريين؛

(2) وقصر معاني النداء وأدواته وصيغه على صيغة معيار واحدة قد تواكبها أداة واحدة في بعض الأساليب الموسومة؛

(3) ومحدودية المساحة الإنجازية واختزال أدوات الإنجاز كما سبق أن بيّنا؛

(4) وعدم رصد أدوات مخصوصة لتحقيق مختلف السمات الوجهية؛

(5) ومحدودية الاجتزاء من رصيدي المحورية والبؤرية.

(ب) تسخّر هذه اللغات ، في الغالب، اللواحق للتعبير عن قيم مختلف الطبقات أكثر مما تسخّر الوسائل الصرفية لهذا الغرض. وقد سبقت الإشارة من خلال مقارنة بين العربية واللغتين الأنجليزية والفرنسية إلى أن الأولى تغلّب التوسل بالصُّرفات (أدوات وغيرها) في حين أن اللغتين الأخريين تنــزعان إلى تغليب تسخير اللواحق لتحقيق هذه القيم.

(ج) يستدل جيفون (جيفون (1994)) على أن ثمة نوعين من التقديم: "تقديم تداولي" تحكمه سمات تداولية و"تقديم دلالي" خاضع لفروق ذات طبيعة دلالية. ويقسّم جيفون، في هذا الباب، اللغات إلى لغات تقدم مكوناً على آخر ("المتقبل" على "المنفذ" مثلا) لأغراض تداولية سياقية ولغات يتم فيها هذا التقديم استجابة لمؤشرات دلالية (تقديم "المتقبل" على "المنفذ" إذا كان الأوّل "عاقلاً" والثاني "غير عاقل" مثلا).

ملاحظة جيفون هذه يمكن، إن صحّت، أن تُعمّم فيقال إن ترتيب المكونات في اللغات الموجّهة تداولياً يخدم التداول (المحورية والبؤرية على الخصوص) في حين أنه يخدم الدلالة في اللغات الموجّهة دلالياً. دليل ورود هذا التعميم أن الرتبة في لغات النمط الثاني مرصودة أساساً لتحقيق الوظائف الدلالية والوظائف الوجهية باعتبار هاتين الفئتين من الوظائف تنتميان معاً إلى القالب الدلالي.

(د) في نفس السياق، يمكن أن نتوقع أن مبادئ الترتيب العامة (ديك (1997أ)) ذات المرتكز التداولي (كمبدإ "الإبراز التداولي") تنطبق على لغات النمط الأوّل أكثر مما تنطبق على لغات النمط الثاني.

(هـ) يستنتج هاوكينس (هاوكينس (1994)) من مقارنته بين الألمانية والأنجليزية أن الاختلافات بين هاتين اللغتين يمكن تفسيرها بإرجاعها جميعاً إلى ما أسماه "مبدأ الشفافية" وهو مبدأ مماثل، إذا ما وُسّع، لمبدإ "الإسقاط" في نظرية النحو الوظيفي (ديك (1994)). مفاد هذين المبدأين معاً أن البنية السطحية يجب أن تعكس ما أمكن البنية التحتية أو بعبارة أخرى أن تكون المسافة بين البنيتين أقصر مسافة ممكنة. على هذا الأساس، يمكن القول إن البنية السطحية أكثر شفافية في اللغات الموجّهة تداولياً منها في اللغات الموجهة دلالياً. ويرجع ذلك إلى أن لغات الصنف الأول تفرد للقيم الدلالية والتداولية وللوظائف الدلالية والوجهية والتداولية وسائل صورية (صرفية ورتبيّة) مخصوصة في حين أن لغات الصنف الثاني لا تفعل ذلك، ممّا يجعل البنية السطحية فيها أكثر التباساً.

6.3.3. أبعاد التنميط المقترح

للتنميط الذي نقترحه هنا أبعاد يمكن حصرها في ما يلي:

(أ) يُذكّر التنميط المقترحُ القارئ بالتنميط الوارد في (ثومبسون (1978)) الذي يقابل بين "اللغات ذات الرتبة التداولية" و"اللغات ذات الرتبة النحوية" إلا أن هذين التنميطين يختلفان من وجهين أساسيين:

(1) يحصر تنميط ثومبسون معاييره في الرتبة في حين أن الرتبة لا تشكل إلا معياراً من معايير التنميط المقترح هنا؛

(2) ليس الاختلاف الرتبي في تنميطنا معياراً أساسياً وإنما هو، كما رأينا، حلقة من سلسلة تلازمية تبتدئ بتغليب القالب التداولي ككل وتمر بتغليب القويلب الصرفي من القالب النحوي. فتخليص الرتبة لتحقيق الوظائف التداولية ليس إلاّ نتيجة لرصد الصرف (الإعراب أساساً) لتأدية الوظائف الدلالية والوجهية كما سبق أن بيّنّا.

(ب) يمكن أن نعد التوجه التداولي والتوجه الدلالي قطبين لمتواصلة واحدة وأن ننمّط اللغات حسب اقترابها من القطب الأوّل أو من القطب الثاني. اعتماداً لذلك يمكن أن نضع اللغة العربية الفصحى (مع لغات أخرى كالألمانية) في خانة اللغات المقتربة من قطب التوجّه التداولي واللغتين الأنجليزية والفرنسية مع اللغات التي تقترب من قطب التوجه الدلالي.

يعطينا هذا التصنيف، إذن، نمطين قطبيّين وأنماطاً "وسطية" تتفاوت من حيث اقترابها من هذا القطب أوذاك.

ولنلاحظ، رفعاً للبس، أن اجتماع لغات ما في خانة واحدة لا يعني أنها تتماثل في كل السمات. كل ما يعنيه ذلك أنها تتقاسم خصائص عامة هي تلك الخصائص التي تحدّد التوجه التداولي أو التوجه الدلالي.

(ج) لا يطابق التنميط المقترح هنا التنميط السلالي بالضرورة. فالمعايير التي اعتمدها هذا التنميط يمكن أن تجمع بين لغات ذات الأصل السلالي الواحد وأن يجمع كذلك بين لغات متباينة سلالياً (كالجمع بين العربية الفصحى والألمانية) بل إنه من الممكن أن يفصل بين لغتين منحدرتين من نفس الأصل وأن يضعهما في نمطين مختلفين كما هو الشأن بالنسبة للغتين الألمانية والأنجليزية المعاصرتين مثلاً.

(د) سبق أن أشرنا مراراً إلى أن من أهمّ مهام أي نظرية لسانية تحديد الأنماط اللغوية الممكنة وفرزها من الأنماط غير الممكنة. باعتماد نموذج مستعملي اللغة، كما نتصوّره هنا، يمكن لنظرية النحو الوظيفي أن تضطلع بهذه المهمة على الوجه التالي آخذة بعين الاعتبار عناصر هذا النموذج وكيفية اشتغال قوالبه وتلازم التغليب بين عناصره:

(1) تشغّل جميع اللغات قوالب النموذج الثلاثة، التداولي والدلالي والنحوي. فلا يتوقع أن تستغني لغة ما عن أحد هذه القوالب استغناء تاماً.

(2) يتم تشغيل القوالب الثلاثة بالطريقة التي سبق تبيانها: القالب التداولي فالقالب الدلالي فالقالب النحوي في عملية إنتاج العبارات اللغوية والعكس في عملية تأويلها. فمن المستبعد، مثلا، أن يشغل، في لغة ما، القالبُ الدلالي قبل القالب التداولي.

(3) يشترط في النمط اللغوي الممكن أن يستجيب لتلازمات التغبيب التي حدّدناها في الفقرة 4.3.3. أعلاه.

من غير المتوقع مثلاً، أن تجمع لغة ما بين تغليب التمثيل لقيم الطبقات بواسطة المخصصات (في مقابل اللواحق) و"فقر" في الصرف. ومن غير المتوقع أيضاً أن يجتمع في نفس اللغة احتزاء هام من رصيد الوظائف التداولية وثبات في الرتبة (رتبة غير حرة)؛ كما أنه من المستبعد أن يجمع بين الإعراب وثبات الرتبة.

4.3. التطور اللغوي

ليست النظريات اللسانية مطالبةً بتحديد الأنماط اللغوية الممكنة فحسب بل كذلك بتوقع التطورات اللغوية وفرز الممكن منها من غير الممكن. بل هي مطالبة، أكثر من ذلك، بالربط بين التنميط والتطور اللغويين.

إن مهمة تحديد الأنماط اللغوية ومهمة توقع التطورات اللغوية والربط بين هاتين المهمتين بحيث تصبحان مهمة واحدة أمر متيسّر سهل المنال إذا نحن أطرناه بالتصوّر المقترح هنا لمفهومي التنميط والتطور.

تقدم في الفقرة 2.3.، أن مختلف مسائل التنميط والتطور يمكن أن ترجع في غالبها إلى ثلاثة مفاهيم أساسية: الانتقاء والتحول بالتنقل والتحول بالانتقال كما توضح ذلك الترسيمة (6) حيث يتبيّن بجلاء ترابط هذه المفاهيم. فالأنماط اللغوية انتقاءات (تغنيبية) لعناصر نموذج مستعملي اللغة بنيات وعلاقات وقوالب والتطورات اللغوية تحوّلاتٌ تلحق ذلك الانتقاء إمّا عن طريق التنقل داخل نفس الحيز الانتقاءي أو عن طريق الانتقال من حيز انتقاءي إلى حيز انتقائي آخر.

1.4.3. التطور بالتنقل

تستوجب الدراسة التي تستهدف توفية التطور حقّه الإلمام بالجوانب الأساسية التالية: **أوّلاً**، دواعي التطور، **ثانياً** مجال التطور، **ثالثاً**، اتجاه التطور، **رابعا** أنواعه ومداه.

1.1.4.3. دواعي التطور

يقسم دارسو التطور اللغوي دواعيه قسمين: دواعي "خارجية" ودواعي "داخلية":

(أ) يقصد بالدواعي الخارجية المؤثرات ذات الطابع الاجتماعي التي تثوي خلف ما يلحق اللغات من تغيير باعتبار اللغة جزءا من المجتمع تعكس بنيته وتحولاته. ويتعلق الأمر هنا بكبرى القضايا التي تُدرس عادة في إطار "اللغويات الاجتماعية" كاحتكاك اللغات والتعدد اللغوي وتنوع "اللغيّات" داخل اللغة الواحدة بتنوع الفئات الاجتماعية وغير ذلك. أمّا بالنسبة لنظرية النحو الوظيفي، فيمكن رصد ظواهر التطور الآيل إلى دواع اجتماعية في إطار العلاقة بين القالب الاجتماعي والقوالب المركزية الثلاثة، القالب التداولي والقالب الدلالي والقالب النحوي.

(ب) أمّا المقصود بالدواعي الداخلية فالمؤثرات النابعة من اللغة نفسها. وينقسم هذا الضرب من دواعي التطور إلى دواعٍ وظيفية (دلالية أو تداولية) ودواعٍ بنيوية صرف. ولنكتف هنا بالمثال المعروف المتداول، مثال فقدان الإعراب الذي يؤدي إلى أن تتحوّل لغة ما من لغة ذات "رتبة حرّة" إلى لغة ذات "رتبة ثابتة". وهو ما حصل، على سبيل المثال، في دوارج العربية وفي اللغات المشتقة من اللاتينية.

2.1.4.3. مجال التطور

يستنتج المتفحّص للدراسات التطورية على اختلاف مشاربـــها أنها تحصر، غالبا، التطور في ما يطرأ على اللغات من تغير بنيوي، صوتي وصرفي وتركيبي. بل إن منها، كما أشرنا في مبحث سابق، مالا يتعدى التغير الذي يلحق ترتيب المكونات.

والواقع أن التطور يمكن أن يمسّ الوظيفة كما يمس البنية؛ بل إن ما يمسّ البنية راجعٌ في الغالب إلى ما يمس الوظيفة ناتجٌ عنه.

مفاد ذلك إذا وُضع في نموذج مستعملي اللغة أن التطور قد يلحق شقّي البنية التحتية التداولي والدلالي كما يلحق البنية المكوّنية وأن ما يلحق هذه البنية راجع في الغالب إلى ما يلحق أحد شقي البنية الأولى أوهما معاً.

وسنورد أمثلة للتطورين اللذين يمسان البنية التحتية وبنية المكونات في فقرة لاحقة.

3.1.4.3. اتجاه التطور

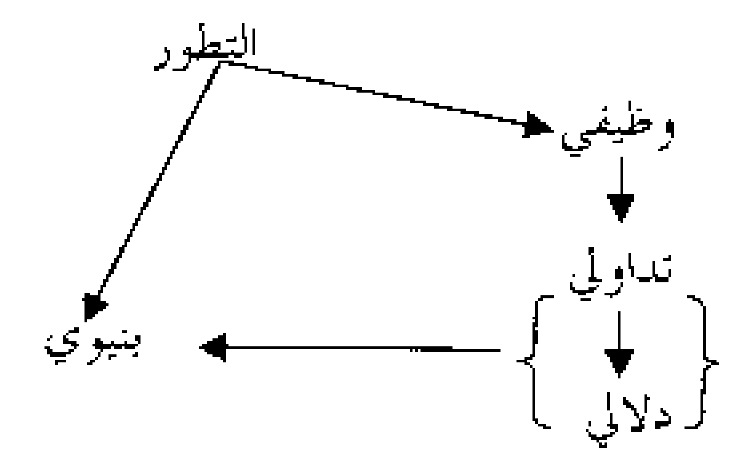
ما نقصده باتجاه التطور المراحلُ التي يسلكها تغير ما في نمط من أنماط اللغات أو في لغة من لغات نمط لغوي واحد.

هنا أيضا يثبتُ "مبدأ الوظيفية" وروده. فالتغير الذي يمس بنية المكونات صرفاً أو تركيباً صادرٌ عن تغير في الوظيفة أي في أحد شقي البنية التحتية. مراحل التطور، إذن، مرحلتان أساسيتان: تطور وظيفي (تداولي أو دلالي) فتطور بنيوي تابع للأول ناتج عنه.

ولنمثل لذلك، قصد التوضيح، بما طرأ على صيغ النداء في اللغة العربية. نلاحظ أن صيغ النداء في العربيات الدوارج لم تعد متوافرة توافرها في العربية الفصحى حيث إنها آلت إلى بضع أدوات لا تكاد تتعدى الثلاث. هذا التقلّص في الصيغ تابع لضمور في الطبقة الاسترعائية.

ويمكن أن نقسم مرحلة التطور الوظيفي نفسها إلى مرحلتين: تطور تداولي فتطور دلالي. مثال ذلك ما ذكـــرناه، نقلاً عن جـــيفون (جيفون (1994))، من أن التقديم التداولي يتحوّل إلى تقديم دلالي حين يتحجّر. ولانكاد نعثر على مثال لتحوّل عكسي، أي تحوّل دلالي مؤدّ إلى تحوّل تداولي. إن صحّ هذا الافتراض، أمكن القول إن اتجاه التطور اللغوي بوجه عام هو الاتجاه المبين في الترسيمة التالية:

(43) اتجاه التطور اللغوي:



تجدر الإشارة، بهذا الصدد، إلى أمر هام بالغ الأهمية بالنسبة للتصوّر المقترح هنا لنموذج مستعملي اللغة وللتنميط والتطور اللغويين في ذات

الوقت. إن الاتجاه الذي يتخذه إنتاج العبارات اللغوية أثناء عملية التواصل العادي هو نفس إتجاه تلازم التغليب أساس التنميط كما سبق أن بينا وهو أيضا نفس الاتجاه الذي تسلكه مراحل التطور. ففي العمليات ثلاثها يرد التداول أوّلاً والدلالة ثانياً والنحو ثالثاً. وإن كان لهذا دلالة، فدلالته دلالتان:

(أ) أن الافتراض الثاوي خلف بناء نموذج مستعملي اللغة وكيفية اشتغال قوالبه يرقى إلى درجة معقولة من الورود؛

(ب) وأن الترابط بين عمليات انتاج العبارات اللغوية والتنميط والتطور قائم يؤطره جهاز نظري واحد يشغّل نفس الإواليات في هذه العمليات الثلاث جميعها.

إن هذا المستوى من التعميم ومن الاقتصاد ومن البساطة في نفس الوقت هو ما يجب أن تصبو إليه، في نظرنا، كل نظرية لسانية تستهدف الجمع بين إقامة انحاء للغات الطبيعية ولأنماطها وتطورها بقطع النظر عن طبيعة المبادئ والمناهج المعتمدة.

4.1.4.3. أنواع التطور ومداه

يمكن إرجاع التطور عن طريق التنقل إلى ثلاثة أصناف كبرى هي: (أ) التنقل داخل نفس القالب و(ب) التنقل عبر القوالب و(ج) التنقل عبر أقسام الخطاب.

تشكّل هذه الأصناف الثلاثة إطاراً عامّاً يفي برصد ظاهرة التطور على اختلافها بما فيها "التحجّر" الذي دأب الدارسون على اعتباره المظهر الأساسي وربما الوحيد.

1.4.1.4.3. التنقل داخل نفس القالب:

المَرامُ هنا هو رصد ما يحدث من تغير داخل القالب التداولي والقالب الدلالي والقالب النحوي في نفس الطبقة أو عبر الطبقات وفي نفس القويلب أو عبر القويلبات.

1.1.4.1.4.3. التنقل في القالب التداولي

يمكن التمييز هنا بين تنقل محلي وتنقل عبر الطبقات، بين تنقل داخل الطبقة الواحدة وتنقل من طبقة إلى طبقة.

(أ) يمكن أن يتم التنقل داخل الطبقة الواحدة بين قيمها في إطار نفس المخصّص. مثال ذلك ظاهرة تحجّر القوة الإنجازية التي تناولناها بتفصيل في مكان آخر (المتوكل (1993)) حيث بيّنا أن القوة الإنجازية المستلزمَة قد تصبح بالاستعمال قوة إنجازية حرفية وهو ماحصل في جل اللغات بالنسبة للتراكيب الاستفهامية المنفية التي أصبح فيها الإخبار المثبت قوة حرفية:

(44) أ- ألم أعطك كل ما أملك؟!
ب- لقد أعطيتك كل ما أملك

وقد يتم التنقل داخل الطبقة الواحدة من حيّز اللواحق إلى حيز المخصّص. ويحدث ذلك حين يتحوّل لاحق ما إلى مجرّد صُرفة (أداة) كما هو شأن العبارتين العربيتين **"قلّما" و"ربما"** والعبارتين الأنجليزية والفرنسية « **maybe** » و « **peut-être** ». إن هذا الضرب من التحول يتم غالبا من لاحق إلى مخصّص وَفقاً لظاهرة التحجر إلاّ أنه يمكن أن يتخذ الاتجاه العاكس. ذلك ما حدث مثلاً، كما سبق أن بيّنا، في العربية الفصيحة

المعاصرة والعربيات الدوارج حيث يلاحظ نزوع عام إلى الاستعاضة بلواحق لتحقيق القيم الإنجازية بدلاً من الأدوات.

(ب) قد يجاوز التنقل حيز الطبقة الواحدة فيتم من طبقة إلى طبقة أخرى. للتمثيل لذلك، يمكن اعتبار التنقل من قوة إنجازية مستلزمة إلى قوة حرفية يواكبه تنقل من طبقة الإنجاز إلى الطبقة الوجهية. فالتحوّل من الاستفهام المنفي إلى الإخبار المثبت في الجملتين (44 أ-ب)، مثلاً، تتولّد عنه السمة الوجهية "التوكيد" كما يدل على ذلك ورود إدخال الأداة المؤكدة "**لقد**". فالجملة (44 ب) لا تحمل إخباراً مثبتاً مجرّداً بل إخباراً مثبتاً مؤكّداً، كما يتضح من المقارنة بينها وبين الجملة (45) الحاملة لإخبار عادي:

(45) أعطيتك كل ما أملك

<u>2.1.4.1.4.3. التنقل في القالب الدلالي:</u>

يحدث في القالب الدلالي نفس نوعي التنقل اللذين لاحظنا حدوثهما في القالب التداولي أي التنقل داخل نفس الطبقة والتنقل عبر الطبقات. وهذه بعض الأمثلة لهذين الصنفين من التنقل:

(أ) من أمثلة التنقل المحلي، الحاصل في نفس الطبقة، تحوّل اللاحق التسويري "**كثيراً**" إلى مجرد صرفة تسويرية في بعض العربيات الدوارج كالسورية كما يدل على ذلك إمكان تقديمه على العنصر المسوَّر:

(46) الفستان هاد شكله كتير حلو !

(ب) ويمكن أن يُمثّل للتنقل عبر طبقات القالب الدلالي أي الطبقات التأطيرية والتسويرية والوصفية بالظواهر التالية:

(1) تنقلب الأفعال المحمولات، نواةُ الحمل المركزي، إلى مجرّد "أفعال مساعدة" تدل على الجهة. من هذه الأفعال "أفعال الشروع" و"أفعال المقاربة" مثلاً.

(2) وثمة محمولات تُجاوز في تحجرها الطبقة التسويرية إلى الطبقة التأطيرية حيث تصبح أفعالا مساعدة (ثم مجرّد أدوات) يتوسّل بها لتحقيق سمات زمنية. من هذه الأفعال الأفعالُ المساعدة المنقلبة عن محمولات دالة أصلاً على التنقل المكاني:

دارجة مغربية

(46) أ- **غادي** (غ) نسافروا اليوم
ب- **ماشي** (ماش) نسافروا اليوم

دارجة مصرية

(47) راح (حَ) يجي يوم وتحبيني

يتبين من هذه الأمثلة أن **الأفعال** "**غدا**" و"**مشي**" و"**راح**" تحوّلت من محمولات تامة دالة على التحرك المكاني (في أوقات معيّنة) إلى أفعال ناقصة مساعدة (تختزل فيما بعد في شكل أدوات مثل (غ) و(حَ)) وظيفتها تحقيق السمة الزمنية "المستقبل القريب".

ويصدق نفس التحليل على "**كان**" بالنسبة للزمن وعلى "**أصبح**" و"**أمسى**" و"**ظل**"... بالنسبة للجهة.

(3) ويحدث أن ينتقل لاحق من طبقة ما إلى طبقة أخرى (تعلوها أو تسفنها) فيفقد معجميته ويصبح مجرّد صرفة. يحضرنا، في هذا الباب، مثال العبارة "**دأباً**" التي كانت لاحقا من لواحق الطبقة التسويرية يدل على

جهة "الدوام" (أو "التكرار") وانتقلت إلى الطبقة التي تعلوها، الطبقة التأطيرية، حيث أصبحت صرفة تؤدي السمة الزمنية "المستقبل القريب".

عربية فصحى

(48) كان خالد يزور بكراً **دأباً**

دارجة مغربية

(49) **دابا** نمشوا لمراكش

التنقل عبر طبقات القالب الدلالي يتم، إذن، من محمول إلى صرفة (فعل مساعد ثم أداة) أو من لاحق إلى صرفة. اكتفينا هنا بفحص بعض الأمثلة وبإمكان القارئ الاطلاع على غيرها في (المتوكل (1996)).

3.1.4.1.4.3. التنقل في القالب النحوي

مكونات القالب النحوي، كما نعلم، مكونات ثلاثة: صرف وتركيب وأصوات وهي المكونات التي يمكن أن تشكّل محطات التنقل داخل هذا القالب.

بالإمكان، في رأينا، إرجاعُ التحوّلات التي تحدث في هذا القالب إلى نزوع عام يتمثل أساساً في تقلّص الصرف لفائدة كل من التركيب والشق التطريزي من المكون الصوتي. وفي ما يلي بعضٌ من مظاهر هذا النـــزوع:

(أ) ينتقل المصرف من صرف تأليفي إلى صرف تحليلي، من تأدية قيم مختلف الطبقات بواسطة الاشتقاق أو الإلصاق إلى تأدية هذه القيم عن طريق أفعال مساعدة أو تراكيب مخصوصة.

ويمكن أن يدرج في نفس هذه الخانة النـــزوع إلى تعويض المخصّصات باللواحق كما سبق أن بيّنّا.

(ب) يؤدّي فقدان الإعراب إلى تعويض الصرف في تحقيق الوظائف الدلالية والوجهية بالرتبة. من نتائج ذلك إضافة دور آخر إلى أدوار الرتبة: فبعد أن كانت مرصودة للوظائف التداولية، تصبح مطالبة بتحقيق الوظائف الدلالية والوجهية إلى جانب تحقيق الوظائف التداولية.

(ج) ويؤدّي انتهاء خلوص الرتبة للوظائف التداولية إلى استحداث تراكيب مخصوصة لتحقيق هذا الضرب من الوظائف أو الاستعانة بتراكيب موجودة يُعاد توزيع استعمالها أو يُعمَد إلى زيادة في تفعيلها. لنأخذ، للتوضيح، المثال التالي: من المعلوم أن الوظيفة البؤرية الفرعية "بؤرة الانتقاء" تؤدّى في العربية الفصحى عن طريق تصدير المكون المبأر (المتوكل (1993ب)):

(50) أ- أبكراً عشقت هندٌ أم خالدا؟
ب- **خالداً** عشقت هند !

بما أن هذا النوع من التصدير لم يعد ممكناً في العربيات الدوارج لجأت هذه اللغات إلى إعادة توزيع استعمال "التركيب التعييني" وتزويده بدور آخر ينضاف إلى دوره الأصلي الذي كان ينحصر في تحقيق "بؤرة التثبيت" (المتوكل (1993ب)) كما يتضح من المقارنة بين الجمل التالية من الدارجة المغربية:

(51) أ- واش هند حبّت بكر والاّ خالد؟
ب- ؟ **خالد** حبت هند !
ج- اللي حبّته هند **خالد** !

(د) أمّا تأثير تقلص الصرف في التطريز فيمكن التمثيل له بما لاحظنا حصوله (المتوكل (1986)) في الدارجة المصرية حيث تمت تقوية دور النبر في تحقيق فروع وظيفة البؤرة وتقوية دور التنغيم في تأدية الحمولة الإنجازية. ففي هذه الدارجة، فقدت أدوات الاستفهام (باستثناء الضمير المتحجّر **"هو"** الذي يُرصَد غالباً للاستفهام "غير الحقيقي") وأصبح الاستفهام يؤدّى بواسطة التنغيم وحده. قارن:

(52) فريد اتجوز شادية؟

(53) أ- هو انتو لابترحموا ولا بتخلوا رحمة ربّنا تنزل؟ !
ب- انتولا بترحموا ولا بتخلوا رحمة ربّنا تنزل !

2.4.1.4.3. التنقل عبر القوالب

يمكن للتحوّل أن يحدث، أيضاً، من قالب إلى قالب آخر. من أمثلة هذا الضرب من التحوّل ما يلي:

(أ) ثمة لواحق تُجاوز حدودَ القالب الذي تنتمي إليه وتعبُر إلى قالب آخر. فاللاحق **"جدّاً"**، مثلا، لاحق إنجازي في الأصل كما يتبين من الجملة (54ج) التي هي شرح للجملتين (54 أ) و (54ب):

(54) أ- إن خالدا لم يعد كريما، **جداً**
ب- **جداً**، إن خالداً لم يعد كريماً
ج- أقول **جداً** (**بجدّ**)، لاهزلاً، إن خالداً لم يعد كريماً.

لكن هذا اللاحق "ترحلق" من الطبقة الإنجازية في القالب التداولي إلى القالب الدلالي و"رسا" في الطبقة التسويرية حيث أصبح يؤدّي دور تسوير المحمول:

(55) خالد كريم **جداً**

وتدخل في هذا الاستعمال الجديد للاّحق المعني بالأمر العباراتُ الجاهزة التي من قبيل (56):

(56) حسن **جداً**.

ومن الملاحظ أن "**جدّاً**" هذه تنـــزع إلى قطع شوط أبعد في التحجّر حيث تكاد تصبح مجرّد صُرفة تسويرية كما يدل على ذلك استعمالها مقدّمة على ما تسوّره:

(57) أصبحت المسألة **جد مستعصية**

(ب) بعد أن أشار إلى وجود نوعين من التقديم، تقديم تداولي وتقديم دلالي، تقديم تحكمه البؤرية (أو المحورية) وتقديم تحكمه سمات دلالية ("عاقل" / "غير عاقل")، بيّن جيفون (جيفون (1994)) أن التقديم الثاني ناتج عن تطور للتقديم الأوّل.

ويدخل في هذا الإطار كل مظاهر مسلسل ما يمكن أن نسمّيه "تدليل التداول" أي انتقال عناصر لغوية من حيز التداول إلى حيز الدلالة أو، بعبارة أخرى، من حيز "القصد" إلى حيز "المعنى".

ويمكن أن نورد هنا أيضاً مثالَ التراكيب الاستفهامية المنفية. ففي هذه التراكيب أصبحت القوة الإنجازية الإخبار التي كانت مجرد قوة انجازية مستلزمة مرهونٍ تولّدها بالسياق جزءاً من المعنى الحرفي للتركيب لا يتجزأ عنه.

(ج) أمّا التنقل من القالب الدلالي إلى القالب النحوي، فيمكن أن نمثل له بما أوردناه سابقاً وهو تحوّل المحمولات وبعض اللواحق من طبقتها الأصلية إلى طبقة أخرى. إن هذه الظاهرة مظهر من مظاهر التنقل داخل القالب الدلالي وبين طبقاته وهي أيضا، وبصفة غير مباشرة: تنقل من القالب الدلالي إلى القالب النحوي باعتبار انقلاب المحمولات واللواحق المعنية بالأمر من وحدات معجمية دلالية إلى وحدات صرفية (أفعال مساعدة أو أدوات).

2.4.1.4.3. التنقل عبر أقسام الخطاب:

ثمة صنف آخر من التنقل له دوره في التطور اللغوي وهو تنقل عنصر ما من قسم من أقسام الخطاب إلى قسم آخر.

من أبرز ظواهر هذا الصنف من التنقل ما يمكن تسميته "امتصاص المكونات الخارجية"، أي ظاهرة "تزحلق" أحد المكونات الخارجية (كالمبتدإ والذيل) داخل الجملة. وهي الظاهرة التي نتجت عنها تراكيب ما سُمّي قديماً "الاشتغال" من جهة:

(58) أ- زيد، قابلته
ب- زيداً قابلته

و"لغة اكلوني البراغيث" من جهة ثانية:

(59) أ- جاءوا، الأولاد
ب- جاءوا الأولاد

وقد عنيت نظرية النحو الوظيفي بهذه الظاهرة (ديك (1978) و (1997ب)) وتناولت مختلف تجلياتها في عديد من اللغات كالعربية

الفصحى (المتوكل (1989) و (1993أ)) والدارجة المغربية (بنكور (1987)) والأمازيغية (أو سيكوم (2002)) والفرنسية (أقلعي (1987)). نحيل القارئ إذن على هذه الأدبيات ونكتفي هنا بالتذكير بما يميز هذه الظاهرة كضرب من ضروب التطور عبر التنقل من قسم خطابي إلى قسم آخر، من "الجملة الكبرى" إلى "الجملة الصغرى".

1.2.4.1.4.3. آلية الامتصاص

نقول عن مكون خارجي ما (مبتدإ أوذيل أوآخر) إنه امتُصَّ داخل الجملة حين ينتقل من موقعه الخارجي ويصبح حدّاً من حدود الجملة ويكتسب سمات الحدود الداخلية الأخرى. من المقـــارنة بـــين الجملتـــين (58 أ-ب) يتبين أن المكون الخارجي المبتدأ (**"زيد"**) تزحلق داخل الجملة التي تليه وأصبح حدّاً من حدود محمولها يحمل الوظيفة الدلالية "المتقبل" والوظيفة الوجهية "المفعول" والوظيفة التداولية "المحور". ويواكب تزحلق المبتدإ هذا، كما هو متوقع، زوال الوقف الذي كان يفصل بينه وبين الجملة.

ويستنتج المقارن بين الجملتين (59 أ-ب) أن المكون الخارجي الذيل (**"الأولاد"**) امتصّ داخل الجملة التي قبله واكتسب بذلك وضعَ حدٍّ من حدود المحمول حامل للوظيفة الدلالية "المنفذ" والوظيفة الوجهية "الفاعل". وصاحب هذا الامتصاص كذلك امحاء الوقف الفاصل بين الجملة والذيل.

2.2.4.1.4.3. دوافع الامتصاص

لظاهرة امتصاص المكونات الخارجية صنفان من الدوافع، دوافع وظيفية ودوافع بنيوية، نذكّر بها هنا في عجالة:

1.2.2.4.1.4.3. الدوافع الوظيفية

باعتبار الامتصاص مظهراً من مظاهر التحجّر، يمكن إرجاعه إلى "مبدإ نقل الوسم" وتفسيره انطلاقاً منه.

يتم نقل الوسم حين يتعلق الأمر بامتصاص المبتدإ والذيل عبر المرحلتين التاليتين:

(أ) يُضاف إلى التركيب العادي غير المرسوم، أي الجملة الصغرى، تركيب جديدٌ موسوم هو الجملة الصغرى مسبوقة بمبتدإ أو متبوعة بذيل:

(60) أ- شربت الشاي
ب- الشايُ، شربتُه

(61) أ- حضر الضيوف
ب- حضروا، الضيوف

(ب) يتكاثر استعمال التركيب الموسوم فينـــزع إلى فقدان موسوميّته ويصبح التركيب العاديّ المؤدّي لما كان يؤديه التركيب العادي الأصلي (أي الجملة الصغرى). وقد يؤدّي ذلك إلى إقصاء التركيب العادي الأصلي كما حصل في إحدى لغيات الفرنسية مثلاً (المتوكل (1993أ)).

2.2.2.4.1.4.3. الدوافع البنيوية

يظل الدافع الوظيفي المتمثل في نقل الوسم الدافع الأساسيّ للامتصاص توازره في ذلك دوافع مساعدة ذات طبيعة بنيوية يمكن إجمالها في ما يلي:

(أ) يمارس المحمول، باعتباره نواة الجملة، ضغطاً لا على حدوده (موضوعاته ولواحقه) فحسب بل كذلك على المكونات الخارجية، ضغطاً يستهدف استدراج هذه المكونات داخل الجملة؛

(ب) يؤدي هذا الضغط أكله فتتزحلق المكونات المعنية بالأمر إلى داخل الجملة حين ترتفع الموانع من جهة وتتوافر الميسّرات من جهة ثانية.

(1) الموانع الأساسية مانعان هما:

أوّلاً، وجود حواجز بين الجملة والمكون الخارجي كالأدوات الصدور مثل أداتي الاستفهام والمؤكّد **"إنّ"**:

(62) أ- الشايُ، أشربتَه؟
ب- الشايُ، هل شربته؟
ج- الشايُ، إن الطفل شربَه

(63) أ-* الشايَ أشربته
ب-* الشايَ هل شربته
ج-* الشايَ إن الطفل شربه

ثانياً، ورود المكون الخارجي حاملاً لمؤشر يميزه كما هو شأن ما أسميناه "أدوات الابتداء" مثلاً (« quant à » « as for »).

(2) ييسِّر الضغطَ الممَارس وجودُ ضمير يمثل المكون الخارجي داخل الجملة كالضمير الوارد في الجمل (62 أ-ج) مثلاً. وتكمن عملية التيسير هذه في كون ذلك الضمير يقوم بدور الوسيط بين المحمول والمكون الخارجي ودورِ "الموصِّل" لضغط الأوّل على الثاني. دور التوصيل هذا دور

هامّ إذ إن المبتدأ لا يمتصّ في اللغات التي لا يربطه فيها بالجملة رابط كاللغة الصينية مثلاً.

3.2.4.1.4.3. انعكاسات الامتصاص

لامتصاص المكونات الخارجية انعكاسات لاعلى بنية الجملة فحسب التي تتحوّل من جملة كبرى إلى جملة صغرى بل كذلك على اللغة ككل. والانعكاسات العامة هذه فئتان: انعكاسات وظيفية وانعكاسات بنيوية؛ انعكاسات على القالب التداولي وانعكاسات على القالب النحوي.

1.3.2.4.1.4.3. الانعكاسات الوظيفية

يحدثُ امتصاصُ المبتدإ أو الذيل تغييراً في رصيد الوظائف التداولية وهو التغيير التالي:

(أ) إذا كانت اللغة المعنية بالأمر من اللغات التي تضيف إلى الوظائف الداخلية (فروع المحور والبؤرة) وظائف خارجية كوظيفتي المبتدإ والذيل، فإن ظاهرة الامتصاص تفقدها هذا الضرب الأخير من الوظائف وتلزمها بالعمل من جديد على استحداث تراكيب مبتدئية وذيلية أخرى؛

(ب) قصرنا الحديث هنا على امتصاص المبتدإ والذيل دون باقي المكونات الخارجية كالمنادى و العبارات الفواتح أو الخواتم. إذا افترضنا أن امتصاص هذه الأصناف من المكونات الخارجية أمر وارد (وهو ما لا نستطيع الجزم به الآن) أصبح من المتوقع أن يحدث ذلك ضمورا في الطبقة الاسترعائية بتقلّص عدد وأنواع قيمها.

2.3.2.4.1.4.3. الانعكاسات البنيوية

تجاوز نتائج امتصاص المبتدإ والذيل حيّزَ القالب التداولي إلى حيّز القالب النحوي حيث تنعكس هذه الظاهرة على التركيب كما تنعكس على الصرف وبوجه أخصّ على الرتبة ونسق التطابق.

(أ) فيما يتعلق بالرتبة، يؤدّي امتصاصُ المبتدإ إلى تحويل الرتبة "فعل-فاعل-مفعول" مثلاً إلى الرتبة "فاعل-فعل-مفعول" وهو ما يمكن اعتباره حاصلاً في العربية الفصحية والعربيات الدوارج حيث يلاحظ النـــزوع إلى تصدير الفاعل (الذي هو مبتدأ ممتص). وقد يترتب عن امتصاص الذيل أن تنقلب البنية الرتبية من البنية "فعل-فاعل-مفعول" إلى البنية "فعل-مفعول-فاعل" باعتبار الفاعل الجديد محوّلاً عن ذيل يمثله داخل الجملة ضمير فاعل كما يتبين من المقارنة بين التمثيلين الآتيين:

(64) أ- [فعل-ضميرفاعل(س^{1}) — مفعول]، ذيل (س^{1})
ب- [فعل-تط - مفعول - فاعل]

(ب) حين يترحلق المكون الخارجي داخل الجملة التي تليه (المبتدأ) أو التي قبله (الذيل) ويصبح مكوناً من مكوناتها، يتحوّل الضمير الذي كان يمثله داخلها إلى مجرّد علامة تطابق. ذلك ما يمكن استيضاحه من المقارنة بين البنيتين (64أ) و (64ب) مثلاً حيث يرمز **تط** إلى علامة المطابقة التي كانت أصلاً ضميراً فاعلاً. وهو ما يمكن أن نعدّه حاصلاً في البنيات الاشتغالية في العربية حيث يتحوّل الضمير الرابط بين المبتدإ والمحمول إلى علامة مطابقة. قارن بين التمثيلين التاليين للجملتين (58 أ-ب):

(65) أ- [مبتدأ (س^{1})، [فعل - ضمير فاعل - ضمير مفعول (س^{1})]
ب- [مفعول - فعل - ضمير فاعل - تط]

انقلاب الضمائر هذا إلى علامات تطابق من شأنه، كما هو متوقع، أن يحدث تغيّراً هامّاً في نسق التطابق يتمثل في خرق للنسق الأصلي كما هو الشأن بالنسبة للعربيات الدوارج حيث أصبح الفعل يطابق فاعله جنساً وعدداً حتى في حالة تأخر الفاعل عن الفعل:

عربية فصحى

(66) أ- خرج الأولاد
ب-* خرجوا الأولاد

دارجة مغربية

(67) خرجوا الاولاد

أو في استحداث لتطابق جديد غير معهود في النسق الأصلي كتطابق الفعل مع مفعوله في بنيات الاشتغال في اللغة العربية كما يتبين من التمثيل (65ب) مثلا.

لنلاحظ بصدد انعكاسات امتصاص المبتدإ والذيل أن التطور يأخذ، هنا أيضاً، الاتجاه المتوقع: تغيير في الوظيفة أي في القالب التداولي يستتبع تغييراً في البنية أي في القالب النحوي وهو الاتجاه الذي يتخذه اشتغال القوالب في نموذج مستعملي اللغة.

(ج) من التصنيفات المقترحة في الدراسات التنميطية (لي (1975) مثلاً) إدراج اللغات في خانتين: خانة اللغات "المبتدئية" وخانة "اللغات الفاعلية". ويمكن أن تفهم ظاهرة امتصاص المبتدإ على أنها انطلاق لتحوّل لغات الصنف الأول إلى لغات الصنف الثاني.

2.4.3. التطور بالانتقال

تدرجُ جميع أصناف هذه التغيرات في ما أسميناه "التطور عن طريق التنقل" الذي حدّدناه بأنه التحوّل الذي يحدث داخل النمط اللغوي الواحد.

هذا الصنف من التطور يظل حبيسَ نفس النمط اللغوي إذ إن ما يحدثه من تغيرات وظيفية وبنيوية يظل في إطار الانتقاء (أو الاجتزاء) الذي يحدّد هذا النمط. على هذا الأساس، يمكن أن نقول إننا أمام تطورٍ تنقلي حين يتعلق الأمر بتغيرات تمس حيّزَ انتقاء اللغات الموجّهة تداولياً مثلاً.

إلاّ أن التنقل قد يجاوز هذا الحيز فيصبح انتقالاً. آنذاك نكون أمام انتقاء جديد يفضي إلى التحوّل الجذري من نمط لغوي إلى نمط لغوي آخر.

في انتظار المزيد من الدراسات الميدانية المدقّقة، سنكتفي هنا بإيراد الملاحظات العامة التالية:

(أ) يؤدّي التطور عن طريق الانتقال إلى تحوّل لغة ما (أو مجموعة من اللغات) من نمط لغوي ما إلى نمط لغوي آخر على أن يكون النمطان: النمط المنطلقِ والنمط الهدف، نمطين من الأنماط الممكنة كنمطي اللغات الموجهة تداولياً واللغات الموجّهة دلاليا الآنف تحديدهما؛

(ب) توحي المعطيات بأن الانتقال من نمط اللغات الموجّهة تداولياً إلى نمط اللغات الموجّهة دلالياً أوردُ من الانتقال الذي يتخذ الاتجاه العكسي. فالمتوقع، مثلاً، أن تنتقل اللغات التي من نمط اللغة الألمانية إلى لغات من نمط اللغات الأنجليزية لا العكس. بعبارة أخرى اعمّ، يمكن أن نستنتج من تاريخ اللغات المتسمة بغنى التداول والصرف والإعراب أن

المنتظر هو أن تنتقل هذه اللغات إلى لغات غير إعرابية ثابتة الرتبة لا أن تنتقل هذه إلى تلك.

(ج) مما يمكن توقعه، أيضاً، أن يتم الانتقال بالتدريج وعلى مراحل. ويمكّننا من التنبؤ بهذا الانتقال المتدرّج ورصده مفهومُ المتواصلة التي يحدّها النمطان القطبان، نمطا اللغات الموجّهة تداولياً واللغات الموجّهة دلالياً.

مفاد هذا أننا قد نجد لغات في محطّات وُسطى تتفاوت من حيث اقترابها من النمط القطبي الهدف أو ابتعادها عنه.

3.4.3. حدود التطور: التطور الممكن/التطور غير الممكن

سبق أن أشرنا إلى أن النظرية اللسانية التي تسعى في تحصيل الكفاية المثلى مطالبة لا ببناء أنحاء اللغات الخاصة فحسب بل كذلك بتحديد الأنماط اللغوية الممكنة والتنبؤ بالممكن من التطور وغير الممكن منه.

فيما يخص التطور، يمكن ، انطلاقاً من التنميط المقترح هنا، أن نعرّف التطور الممكن بأنه التطور الذي لا يؤدّي إلى الخروج عن أحد الأنماط الممكنة.

قد تطرأ على لغة ما تغيرات وظيفية أو بنيوية من شأنها أن تنأى بها عن التطور المتوقع وأن تُخرجها عن الممكن من الأنماط. إذا صح الافتراض أن التطور يتجه من اللغات ذات التركيب الشفاف إلى اللغات ذات التركيب الملتبس، من اللغات الموجّهة تداوليا إلى اللغات الموجّهة دلالياً، أمكن القول بأن التطور السائر في هذا الاتجاه يحكمه ويقيّده "مبدأ الشفافية" (أو "مبدأ الإسقاط") القاضي بالتقليص، ما أمكن ذلك، من المسافة بين الوظيفة والبنية، بين التداول والدلالة من جهة وبين النحو من جهة ثانية.

بناءاً على هذا المبدإ يمكن القول إنه كلما تباعدت المسافة بين هذين المستويين في لغة ما وتزايد، بذلك، التباس بنيتها حصل فيها تلقائيّاً ما يكفّها عن المضي في ذلك الاتجاه ويعيدها إلى حدود التطور الممكن بإخضاعها من جديد لمبدإ الشفافية.

هذه الظاهرة هي ما يصطلح على تسميته عادة، "إعادة التـــحليل" (« re-analysis »).

خلاصة:

يمكّن نموذج مستعملي اللغة، في إطار التصوّر المقترح هنا، نظرية النحو الوظيفي، إضافة إلى وصف عملية التواصل إنتاجا وتأويلاً، من الاضطلاع بمهمتيّ تنميط اللغات ورصد تطورها والربط بين هاتين المهمتين فيما بينهما وربطهما معاً بالمهمة الأولى.

تنقسم اللغات، بالنظر إلى حيّز ما تنتقيه على وجه التغليب من القالب التداولي والقالب الدلالي والقالب النحوي، إلى نمطين قطبين يحدّان متواصلة من إمكانات التنميط تحدّد الأنماط اللغوية الممكنة وتفرزها عن الأنماط غير الممكنة: نمط اللغات الموجّهة تداوليا، ونمط اللغات الموجهة دلالياً.

إذا آل التنميط إلى الانتقاء فإن التطور آيل إلى تحوّل من نوعين، تحوّل تنقل ينحصر في نفس الحيز الانتقاءي ويظل حبيس النمط الواحد وتحوّل انتقال يجاوز النمط الواحد إلى غيره على أساس أن يتم التحوّل من اللغات الموجّهة تداولياً نحو اللغات الموجّهة دلالياً في أغلب الأحوال.

يقيّد التنميطَ اللغويَّ خضوعُه لشروط الانتقاء الممكن ويقيّد التطوّر بشقيه التنقلي والانتقالي وجوبُ انحصاره في حيز الأنماط الممكنة

وخضوعه لمبدإ تقليص المسافة بين البنيتين التحتية (التداولية والدلالية) والمكوّنية، مبدإ الشفافية (أو الاسقاط).

تظل صحة نتائج هذا الفصل، بالطبع، رهينةً بما يمكن أن يسفر عنه تعميق البحث في التنميط والتطور من وجهة نظرية النحو الوظيفي ومن منظور تصوّرنا لبناء نموذج مستعملي اللغة وكيفية اشتغال قوالبه على الخصوص.

الفصل الخامس

نموذج مستعملي اللغة وأنماط الخطاب

0. مدخل:

من المعلوم أنّ تنميط الخطابات في اللغات الطبيعية كان ولا يزال من القضايا التي اهتم بها باحثون في مجالات مختلفة: نقاد وسيميائيون ولسانيون منشغلون بإشكالات النص إلى جانب إشكالات الجملة المنفردة.

وقد اختلفت التنميطات المقترحة في هذه المجالات باختلاف المنطلقات النظرية واختلاف المعايير المعتمدة في التمييز بين نوع خطابي وآخر. دون أن نعرض لهذه التنميطات المقترحة ونقوّمها ونفاضل بينها، سنحاول هنا أن نرسم معالم مشروع تنميط يقوم على الإفتراض التالي: تختلف الخطابات فيما بينها وتتآلف في أنماط معينة حسب إيوائها لنموذج مستعملي اللغة وتحقيقها لبنياته وقوالبه.

وسيكون مطمحنا الأبعد في البحث التالي إثباتَ أنّ تحقق نموذج مستعملي اللغة في الأنماط الخطابية يتم عن طريق نفس الإوالية، إوالية الانتقاء التغنيي، التي يتم بها تحققه في أنماط اللغات كما بيّنا في الفصل السابق.

1. تنميط الخطابات: نحو إعادة للتأسيس

أقترح على القارئ الكريم أن نتخذ منطلقاً لإعادة تأسيس تنميط الخطابات ملاحظاتٍ توصلنا إليها في بحث سابق (المتوكل (2001)) بعد

فحصنا للتصنيف المقترح في نظرية النحو الوظيفي (ديك (1997)) لمختلف أنواع الخطاب الممكنة.

1.1. الخطاب وتصنيف الخطابات في النحو الوظيفي: تذكير

نعلم جميعاً أن الاهتمام بإشكالات الخطاب الذي يُجاوز الجملة المفردة حديث العهد في نظرية النحو الوظيفي إذا ما قيس بالاهتمام بقضايا الخطاب الذي يقف عند الجملة الواحدة لا يتعداها. من المترتب عن ذلك، أن المقاربة الخطابية النصّية في هذه النظرية ما زالت تحتاج إلى المزيد من التحديد والدقة فيما يخص مفهوم الخطاب ذاته أوّلاً والأنماط الكبرى الممكن أن تُرجَع إليها مختلف الخطابات في اللغات الطبيعية ثانياً.

1.1.1. الخطاب ناتج عملية/الخطاب عملية إنتاج

تقضي المرتكزات النظرية والمنهجية للنحو الوظيفي ألاّ يُفهم الخطاب، جملة كان أم نصّاً كاملاً، إلاّ على أساس أنه منطوق /مكتوب يشكّل وحدة تواصلية تامة في مقام تواصلي معين (المتوكل (2001)). ولا يظهر الاختلاف بين النحاة الوظيفيين إلاّ حين يتعلق الأمر بالمنظور المنطلق منه في مقاربة الخطاب. هذا المنظور منظوران يمكن بسطهما في إيجاز كما يلي:

(أ) أوّل هذين المنظورين يقضي بأن يُقاربَ الخطاب باعتباره المنطوق/المكتوب الناتج عن عملية التخاطب أي باعتباره قطعة واحدة نهائية. وهو المنظور السائد اعتماده في جل أدبيات النحو الوظيـــفي (ديك (1997)، كرون (1997)، هنخفلد (1997)، المتوكل (2001) وآخرين)).

(ب) في مقابل ذلك، يمكن أن نستشف من بعض الأبحاث الأخيرة (هنحفلد (2002) وباكير (2002)) ظهور تيار يتوجّه نحو رصد عملية إنتاج الخطاب ذاتها، نحو مقاربة الخطاب في مراحل بنائه ورصد هذه المراحل مرحلة مرحلة.

ويمكن توضيح الفرق بين هذين المنظورين بالقول إن الأوّل منظور "تأويلي" في حين أن الثاني منظور "توليدي" أو بتعبير آخر، إن الأوّل يؤسّس لنموذج للمتكلم والثاني لنموذج للمخاطب.

2.1.1. تصنيف الخطابات

يُرفق النحاة الوظيفيون، غالباً، دراستهم لإشكالات الخطاب بتحليل لبعض النصوص (السردية وغيرها) إلاّ أن هذه النصوص تُورد كعيّنات للتمثيل فحسب ولا نكاد نجد في هذه الأدبيات محاولة لتنميط الخطابات باستثناء ما ورد في الجزء الثاني من كتاب ديك (1997ب)) والذي سبق أن عرضنا له في (المتوكل (2001)).

يعتمد تصنيف ديك للخطابات خمسة معايير هي التالية:

(1) **قناة التخاطب**: كأن يكون الخطاب شفوياً أو مكتوباً؛
(2) **نوع التخاطب**: (حوار، مونولوج...)؛
(3) **طريقة التخاطب**: كأن تتم عملية التخاطب بكيفية "مباشرة" (محادثة بين جليسين) أو شبه مباشرة (مكالمة هاتفية) أو غير مباشرة (رسالة...)؛
(4) **الغرض من التخاطب**: حيث يتميز الخطاب السردي عن الخطاب الحجاجي والخطاب العلمي والخطاب الفني وغير ذلك.
(5) **صيغة التخاطب**: حيث يُميّز بين الخطاب اليومي والخطاب الرسمي والخطاب المؤسساتي.

وقد أبدينا بعض الملاحظات في مكان آخر (المتوكل (2001)) على هذه المعايير الخمسة وعلى إمكان اعتمادها في تنميط الخطابات.

ولعل أهم ما يلاحظ عليها، سواء أُخذت منفردة أم مجتمعة، أنها معايير "خارجية" لا تكفل، بالتالي، التأسيس لتنميط يعتمد البنية الداخلية للخطاب ذاتها.

هذا لا يعني أنها معايير غير واردة بالمرة، وإنما يعني أنها لا يمكن أن تكتسب إجرائيتها إلاّ إذا أُدرجت في مجموعة معايير بنيوية أعمّ على أساس أن تعتمد في التمييز بين أنماط فرعية داخل النمط الخطابي الواحد. وذلك ما سنعرض له في المبحث الموالي.

2.1. نموذج مستعملي اللغة وتنميط الخطابات

كبديل لتصنيف الخطابات المقترح في نموذج النحو الوظيفي المعيار (ديك (1997))، نضع هنا خطاطة لتنميط مغاير، تنميط ينطلق من الخصائص البنيوية للخطاب على أساس أن هذه الخصائص ناتج لتحققات مختلفة لنموذج مستعملي اللغة.

1.2.1. أطروحة الانطلاق

لنذكّر أن الأطروحة المتبناة في هذا البحث رمّته هي أن نفس الجهاز الواصف، الذي نعدّه من كليات النحو الوظيفي، يتحقق ويشتغل بدرجات متفاوتة في مختلف أقسام الخطاب ومختلف أنماط اللغات وتطورها.

بيّنا في الفصل الثالث أن هذا النموذج المجرّد العامّ يتحقق بقوالبه ومستوياته وبنياته في النص والجملة والمركب والكلمة المفردة تحققات

تختلف من حيث الكمّ ومن حيث الكيف وفقاً للطاقة الإيوائية لأقسام الخطاب هذه. وعرضنا بالتفصيل، في الفصل الرابع، لكيفية تحقق نفس النموذج وإواليات هذا التحقق في مختلف اللغات والدور الذي يقوم به في مسلسل تطورها. وقد تبيّن لنا، من خلال هذا العرض، أن اختلاف أنماط اللغات آيل، في نهاية الأمر، إلى انتقاء ذي طابع تغليبـــي لعناصر نموذج مستعملي اللغة وأن ما يطرأ على هذه الأنماط من تطور راجع إلى تحوّل في هذا الانتقاء إما عن طريق تنقل محلّي أو انتقال جذري. وبناءا على هذا الافتراض، أمكننا ردّ مختلف اللغات إلى نمطين أساسيين، لغات موجهة تداولياً ولغات موجهة دلالياً كما أمكننا حصر تطورها في متواصلة قطباها هذان النمطان.

وتوحي نتائج فحصنا لعينات من مختلف الأنواع الخطابية (تلك المنصوص عليها في مقترح ديك (1997 ب)) أن نفس هذه الأطروحة واردة كذلك حين يتعلق الأمر بتنميط الخطابات، وأنه من الممكن افتراض أن الاختلاف القائم بينها، من حيث بنيتها، مردّه اختلاف في انتقاء عناصر نموذج مستعملي اللغة وتغليب بعضها على بعض.

2.2.1. أساس التنميط: الانتقاء التغليبـــي

يختلف تحقق نموذج مستعملي اللغة في الخطابات وتتآلف هذه الخطابات في أنماط معينة طبقاً للعناصر المنتقاة أو المغلّبة.

1.2.2.1. الانتقاء المحض/التغليب

شرحنا في الفصل السابق بما نظنه كافياً أن الإوالية التي يقوم عليها تحقّق عناصر نموذج مستعملي اللغة ليست انتقاء إقصائياً يأخذ عناصر ويلغي أخرى وإنما هو انتقاء تغليبي، أن استخدام عناصر معيّنة لا يعني

إهمال العناصر الأخرى وإنما يعني فقط أن العناصر الأولى مغلّبة على العناصر الثانية.

هذا ما رأيناه حاصلاً في تعامل مختلف أنماط اللغات مع نموذج مستعملي اللغة وهو ما يحصل كذلك، كما سنرى، حين يتعلق الأمر بأنماط الخطاب مع فارق قد تكون له أهميته ويكمن في أمرين اثنين:

(أ) تختلف اللغات في استخدام القوالب المركزية الثلاثة (التداولي والدلالي والنحوي) من حيث تغليب قالب على آخر إلاّ أنها تكاد تستخدم استخداماً واحداً القوالبَ المساعدة (المنطقي والمعرفي والاجتماعي والإدراكي). في مقابل هذا، يلاحظ أن أصناف الخطابات تتعامل مع القوالب المساعدة تعاملاً مختلفاً (المتوكل (1998)) حيث يظهر هنا بجلاء تغليب قالب (أو قالبين) على بقية القوالب. من أمثلة ذلك، أن في الخطاب "العلمي" يقل استخدام القالب الاجتماعي بل يكون شبه منعدم إذا ما قيس باستخدام القالبين المنطقي والمعرفي. وللقالب المنطقي حظوة خاصة في الخطاب الحجاجي مقارنة بالقوالب المساعدة الأخرى.

(ب) اقترحنا في فصل سابق، وقبل ذلك في مكان آخر (المتوكل (1995) و 2001))، تزويد نموذج مستعملي اللغة بقالب إضافي هو القالب "الإبداعي" (أو التخييلي في اصطلاح البوشيخي (1998)) الذي يضطلع برصد خصائص الخطاب "الفني" بوجه عام. ويجدر أن نشير مرة أخرى إلى أن القالب الإبداعي يُستخدم بامتياز في الخطاب الفني إلاّ أنه لا يمكن القول إنه ملغًى إلغاء تامّاً في الخطابات الأخرى. فالخطاب المسمّى "عادياً" لا يخلو من "فنيّة" حتى في الحالات التي تقترب فيها فنيته من "الدرجة الصفر".

2.2.2.1. التغليب والقوالب

يقع التغليب فيما بين القوالب المركزية كما يقع داخل زمرة القوالب المساعدة على أساس أنّ عملية التغليب هذه تحكمها تلازمات معينة.

1.2.2.2.1. القوالب المركزية

من المعايير العامة التي اعتُمدت أساساً لتصنيف الخطابات معيار مدى حضور منشئ الخطاب (المتكلِّم/الكاتب) في خطابه.

في هذا الإطار نجد في الكتابات الأدبية تمييزاً بين الخطاب الذي يتكاثف فيه حضور المتكلم (بالمعنى الواسع لهذا المصطلح) والخطاب الذي يقل فيه حضوره أو يكون شبه منعدم، بين الخطاب "الذاتي" من جهة والخطاب "الموضوعي" (أو "المحايد") من جهة ثانية.

وقد استُخدم هذا المعيار في مقاربات لسانية أبرزها مقاربة بنفنيست (بنفنيست (1966)) حيث قوبل بين « discours » و « récit »، بين الخطاب المتسم بحضور منشئه فيه والخطاب الذي ينمحي فيه منشئه حتى يبدو أنه لا منشئ له. وقد استطاع بنفنيست أن يرصد الفروق بين هذين الصنفين من الخطابات من خلال خصائص بنيوية أهمها تقابلات بين الصيغ الفعلية ("الماضي البسيط"/"الماضي المركب" في اللغة الفرنسية) وبين بعض الظروف الزمانية. نفس هذا المعيار، معيار حضور المتكلم في خطابه، يمكن أن يتناول في إطار تصوّرنا لنموذج مستعملي اللغة على النحو التالي:

(أ) أن يكون المتكلم حاضراً في خطابه يعني، في منظورنا: أن هذا الخطاب يغلِّب القالب التداولي على القالب الدلالي؛

(ب) ويعني، في مقابل ذلك، امحاء المتكلم من خطابه (أو شبه امحائه على الأصحّ) أن الخطاب يقوم بعملية تغليب عكسية، أي أنه يغلّب القالب الدلالي على القالب التداولي؛

(ج) يتمثل تغليب القالب التداولي في تكثيف أحد مستوييه (البلاغي والعلاقي) أو إحدى بنيات هذين المستويين (البنيات الاسترعائية والإنجازية والوجهية) أو في تكثيف القالب ككل؛

(د) في الحالات العاديَّة يُستخدَم القالبان التداولي والدلالي معاً ولو بدرجات متفاوتة إلاّ أنه من الممكن أن نتوقع حالتين قصويين إحداهما أن يقترب استخدام القالب الدلالي من الدرجة الصفر كما يحدث في الخطابات "الوجدانية" الصِّرف الموغلة في الإنشائية وثانيتهما أن يتم العكس حيث يبلغ تقليص استخدام القالب التداولي منتهاه فيستحيل الخطاب بذلك إلى مجرّد وصف محايد لواقعة أو سلسلة وقائع معينة.

هاتان الحالتان القصويان يمكن أن تعدّا قطبي ثنائية بنفنيست الآنفة الإشارة إليها.

2.2.2.2.1. القوالب المساعدة

تختلف الخطابات، كما مر بنا، من حيث تعاملها لامع القوالب المركزية فحسب بل كذلك مع القوالب المساعدة التي هي القالب المعرفي والقالب المنطقي والقالب الاجتماعي والقالب الإدراكي.

من الإختلاف في التعامل مع القوالب الأربعة أن بعض الخطابات يلجأ بكثرة إلى القالب الإدراكي كالخطاب العادي الآني الذي تتم الاستعانة فيه، إنتاجاً أو تأويلاً، بعناصر الموقف التواصلي ذاته. ومن هذا الاختلاف كذلك أن بعض الخطابات يُكثّف استخدام القالب المعرفي

كالخطاب المنعوت بالعلمي أو القالب المنطقي كالخطاب الحجاجي مثلاً. ومنه أيضاً أن فئة من الخطابات تركز على القالب الاجتماعي كالمحادثات "الصالونية" المختلفة مثلاً.

3.2.2.1. تلازم التغليب

لنذكّر بأن المقصود بتلازم التغليب هو أن يستتبع تغليب عنصر ما من نموذج مستعملي اللغة تغليب عنصر آخر (قالب أو مستوى أو بنية). وقد رأينا، في الفصل السابق، الدور الذي يقوم به هذا المفهوم في تنميط اللغات وتطورها.

هنا أيضاً، نلاحظ أن له دوراً في تحديد الأنماط الخطابية. ويقع التلازم في هذا الباب بين القوالب المركزية كما يقع بينها وبين القوالب المساعدة.

(أ) من الممكن توقعه، بصفة عامة، أن يستتبع تغليب القالب التداولي على القالب الدلالي أو العكس استخداماً مختلفاً لإواليات القالب النحوي. ويكون ناتج تغليب أحد هذين القالبين على الآخر أن تختلف خصائص الخطاب الصرفية-التركيبية- التطريزية؛

(ب) يشكّل تغليب أحد القوالب المركزية، خاصة القالبين التداولي والدلالي، قيداً على استخدام القوالب المساعدة.

من الممكن توقعه، في هذا الصدد، مثلا، أن يُستخدَم القالبان الإدراكي والاجتماعي أو أحدهما في خطاب يغلّب القالب التداولي أكثر من استخدامهما في خطاب يغلّب القالب الدلالي. ولنُشر إلى أن هذا الضرب الثاني من التلازم، بخلاف الضرب الأوّل، أحرى بأن يُدرَج في

النـــزوعات العامة من أن يعدّ من القيود الصارمة لكونه يحتمل الاستثناء ولكونه غير خاضع للاطراد التام.

3.2.1. أنماط الخطاب

نصل الآن إلى التساؤل التالي: ماهو تنميط الخطابات الذي يفضي إليه اعتماد المعايير الذي عرضنا لها في فقرات المبحث السابق؟

في الواقع، ما لدينا الآن، لا يمكّننا إلاّ من رسم المعالم الكبرى لتصوّر عام على أساس أن يمدّنا تعميق البحث في هذا الباب بما يتيح توضيح هذا التصور وتدقيقه.

(أ) يمكن أن نميّز بين نمطين رئيسين، بين الخطاب المغلّب للقالب التداولي والخطاب المغلّب للقالب الدلالي. للإحالة على هذين النمطين يمكن أن نصطنع ما شئنا من الأسماء. لكننا نقترح التقابل التالي: "الخطاب الموجّه تداولياً" / "الخطاب الموجّه دلالياً". ما يزكّي هذا الاقتراح المصطلحي هو أنه يتيح الربط بين تنميط اللغات وتنميط الخطابات وأنه يبرز أهمية دور تغليب أحد هذين القالبين لا بالنسبة لوصف اللغات وتنميطها ورصد تطورها فحسب بل كذلك بالنسبة لتشكيل بنية الخطابات وتحديد نمطها.

(ب) إتماماً للربط بين تنميط اللغات وتنميط الخطابات، وعلى غرار ما اقترحناه في الفصل السابق، يمكن أن نعدّ هذين النمطين الخطابيين الرئيسين قطبين لمتواصلة تنتظم مختلف أنماط الخطاب على أساس المعايير العامة التالية:

(1) درجة تغليب أحد القالبين التداولي والدلالي أو، بتعبير آخر، اقتراب الخطاب من أحد قطبي المتواصلة أو ابتعاده عنه؛

(2) العنصرُ (المستوى أو الطبقة أو القيمة الطبقية) المبأر استخدامه من القالب المغلَّب كما يحصل في خطاب المحادثة المباشرة الذي يكتفي استعمال الطبقة الاسترعائية من المستوى العلاقي أو في الخطاب "المتعدّد القراءات" حيث اللجوء إلى إواليات الاستلزام الحواري التي تتيحها الطبقة الإنجازية مثلاً؛

(3) التغييبُ الذي يلحق القوالب المساعدة كتغليب القالب المعرفي في الخطاب العلمي أو تغليب القالب المنطقي في الخطاب الحجاجي مثلاً.

2. الخطاب السردي نموذجاً

نريد هذا المبحث مبحثاً تطبيقياً نفحص فيه مدى ورود الأطروحة العامة المدافع عنها في المبحث السابق بالنسبة لعينة من الخطابات: الخطاب السردي.

1.2. السرد: تعريف أوّلي:

إن التعريف الحقيقي للخطاب السردي (كما لكل أنواع الخطابات) هو ما يمكن استخلاصه من رصد خصائصه التداولية والدلالية والنحوية وهو ما سنحاول القيام به في فقرة لا حقة.

في انتظار ذلك نكتفي هنا بالتذكير بالتعريف التقريبـــي الشائع وهو التعريف الذي يميز الخطاب السردي عن غيره بكونه الخطاب الذي يتضمن سلسلة من الوقائع (أعمال، أحداث، أوضاع...) تربط بينها علاقات توالٍ (أو تزامن).

ويشكّل السرد، بهذا المعنى، قوام القصة والرواية والنقل المباشر (الروبورتاج) والأسطورة والخرافة الشعبية وغير ذلك.

2.2. النمط / التوجُّه

قبل الدخول في فحص خصائص الخطاب السردي، نود أن نشير إلى أمر له أهميته وهو التالي: بيّنا في المبحث السابق أن مختلف الخطابات يمكن أن يتم تحديدها انطلاقاً من المواقع التي تأخذها داخل متواصلة يحدّها قطبا "الخطاب الموجّه تداولياً" و "الخطاب الموجّه دلالياً".

ما يهمنا الإشارة إليه هنا أن هذين المصطلحين لا يجب أن يفهما على أساس أنهما يحيلان على نمطين خطابيين متمايزين مترافعين بقدر ما يجب أن يفهما على أساس أنهما يحيلان على وضعين خطابيين يمكن أن يتخذهما أي خطاب من الخطابات المعروفة بل يمكن أن يتواردا في نفس النص.

فيما يخص الخطاب السردي، يمكن أن يرد النص موجّهاً تداولياً يكون فيه القالب التداولي حاضراً بمستوياته وطبقاته أو بجمها وهو الوضع الذي نجده، مثلاً، في خطابات السيرة الذاتية والمذكّرات، كما يمكن أن يرد موجّهاً دلالياً مقصّصاً فيه استخدام القالب التداولي التقليص الأقصى وهو ما نجده في ما يمكن تسميته "السّرد الصّرف" (« Récit pur ») تبعاً لاصطلاح بنفنيست.

ويمكن أن يحصل في نفس النص أن ننتقل من السرد الموجّه دلالياً إلى السرد الموجّه تداولياً حين يُقلع منتج النص عن حياده بكيفية ما ومكان ما و"يظهر" في النصّ الذي ينتجه(1). ومن أمثلة هذا الانتقال أن "يتدخل" القاص (أو الروائي) معلقاً أو محلّلاً أو شارحاً، حين يتحوّل إنتاج النص من القاصّ الذي "من ورق" إلى الكاتب الذي "من لحم ودم" بلغة بارث (بارث (1970)).

3.2. نموذج مستعملي اللغة في الخطاب السردي

نعتزم هنا استجلاء ورصد خصائص الخطاب السردي ونقترح: تسهيلاً لمسطرة التطبيق، أن تقصر هذه العملية على الخطاب السردي الموجّه دلالياً الذي من أهم مواصفاته، كما تقدّم، انمحاء المنتج الحقيقي "الخارجي" أمام منتج "داخلي" من ورق أي، في منظورنا، تقلّص القالب التداولي لصالح القالب الدلالي.

1.3.2. القالب التداولي

أهم سمات القالب التداولي في السرد الصّرف إذا نحن فحصنا مستوييه (البلاغي والعلاقي) وطبقاتهما هي ضموره.

ويمكن رصد مظاهر هذا الضمور على النحو التالي.

1.1.3.2. الطبقة الإشارية

تُصاغ البنية العامة للمركز الإشاري، بوجه عام، كالتالي:

(1) **المركز الإشاري:**
{ك، خا، مك د، زم د}

تأخذ الرموز الواردة في التمثيل (1)، عادة، القيم التالية: متكلم ومخاطب بالنسبة لرمزين ك وخا ومكان وزمان التخاطب بالنسبة للرمزين مك د وزم د على التوالي.

ويتحكم مكانُ التخاطب في بنية الخطاب الإشارية ككل في حين تتحدّد بنية الخطاب الزمانية انطلاقاً من زمان التخاطب.

حين يتعلق الأمر بخطاب السرد الصّرف، يتغيّر مجال إحالة العناصر الأربعة التي تصبح إحالة "داخلية". يحيل العنصران الأوّلان إلى ذاتين "من ورق"، سارد ومسرود له، ويرمز العنصران الثانيان إلى مكان وزمان الوقائع موضوع السرد. وطبقاً لهذين العنصرين تتحدّد بنية الخطاب الإشارية.

ما يهم إبرازه هنا هو أن المركز الإشاري في الخطاب السردي الموجّه دلالياً منفصل تماماً من حيث المبدأ عن منتج الخطاب الحقيقي (الكاتب، مثلاً) وعن ظروف إنتاجه المكانية والزمانية.

2.1.3.2. طبقات المستوى العلاقي

معلوم لدينا أن المستوى العلاقي من القالب التداولي طبقات ثلاث: طبقة استرعائية وطبقة إنجازية وطبقة وَجهية. ومعلوم لدينا أيضاً أن وظيفة هذا المستوى هي إقامة علاقتين اثنتين علاقة المتكلم بالمخاطب التي تكفل تحديدها طبقتا الاسترعاء والإنجاز وعلاقة المتكلم بفحوى خطابه التي تضطلع بالتمثيل لقيمها المختلفة الطبقة الوَجهية.

ما يلاحظ في الخطاب السردي الموجّه دلالياً هو ضمور واضح في الطبقات العلاقية الثلاث هذه.

(أ) تكاد تكون الطبقة الاسترعائية، التي تتحقق عادة في النداء والعبارات الندائية، فارغة إذا ما نحن غضضنا الطرف عن بعض التقنيات السردية المقصود بها شد انتباه القارئ.

(ب) مظاهر ضمور الطبقة الإنجازية مظهران: **أوّلاً**، غياب إواليات الاستلزام الحواري غياباً تاماً **وثانياً**، انحصار الإنجاز الحرفي في قوة واحدة: قوة الإخبار، إذ لا استفهام وارد ولا أمر أو نهي. بل إنه من الممكن القول

إن الخطاب السردي الموجّه دلالياً لاقوة إنجازية له، مستلزمة كانت أم حرفية، وإن الإخبار فيه مجرّد صيغة صرفية-تركيبية، مجرّد "نمط جملي"[2] (« Sentence type »).

(ج) تتم عملية السرد في الخطاب الذي يعنينا هنا في حياد وجهي تام فالمفروض ألاّ نجد في هذا الخطاب أيّاً من السمات الذاتية المعرفية أو الإرادية (الدعاء، التمني، الترجي...) أو الانفعالية (التعجب وغيره).

3.1.3.2. الوظائف التداولية

يوازي هذا التقلصَ في طبقات القالب التداولي، كما هو متوقع، تقلصٌ في الوظائف، "الخارجية" منها و "الداخلية".

1.3.1.3.2. الوظائف الخارجية

من مجموعة "المكونات الخارجية" التي أفرد لها ديك (ديك (1997 ب)) فصلاً كاملاً والتي تتعدّد بنياتها ووظائفها، لا نكاد نجد في خطاب السرد الصِّرف، إضافة إلى المبتدأ والذيل طبعاً، إلاّ أصنافاً ثلاثة وهي:

(أ) **الفواتح** مثل العبارات الاستهلالية التي من قبيل **"كان يا ما كان"**؛

(ب) **والخواتم** وهي عبارات يؤشر بها إلى انتهاء الخطاب؛

(ج) **والنواقل** التي تشمل التراكيب التي تؤدّي دور نقل الخطاب من محور إلى محور أو من موضوع إلى موضوع أو من فضاء سردي إلى آخر.

2.3.1.3.2. الوظائف الداخلية

الوظائف التداولية، كما نعلم، وظيفتان كُبريان: محورٌ وبؤرة، تتفرعان كلتاهما إلى وظائف فرعية.

بخصوص استخدام هاتين الوظيفتين في السرد الصّرف، يمكن إبداء الملاحظتين التاليتين:

(أ) يمكن أن تتوارد في نفس النص فروع المحور جميعُها حيث تنتظم في سلسلة محورية، تطول أو تقصر، قوامها "محور جديد" يصبح "محوراً معطى" يُرجع إليه بمحور معاد أو بمحور فرعي أو بهما معاً؛

(ب) في مقابل ذلك، يتقلّص حيز وظيفة البؤرة لينحصر في فرع من فروعها وهي "بؤرة الجديد". وينتج هذا التقلص عن إقصاء كلّي لبؤرة المقابلة وفروعها. وهو إقصاء لا يحتمل الاستغراب إذا ما نحن تذكّرنا أن المجال الطبيعي لاستخدام بؤرة المقابلة هو الخطاب القائم على النقاش والجدال كالخطاب الحجاجي مثلاً.

2.3.2. القالب الدلالي

بالإضافة إلى ضمور خصائصه التداولية الطبقية والوظيفية، يتسم خطاب السرد الصّرف بخصوصيات دلالية تبرز في استخدامه لطبقات القالب الدلالي الثلاث الوصفية والتسويرية والتأطيرية.

1.2.3.2. الطبقة الوصفية

انطلاقاً من طبيعة هذا الخطاب، يُتوقَّعُ أن تكون الأوصاف المسندة إلى المحمولات الدالة على الوقائع موضوع السرد أوصافاً "محايدة"، أوصافاً لا تتضمن تقويماً إيجابياً كان أم سلبياً.

هذه الخاصية تمثل تناغماً بين الطبقة الوصفية من القالب "الدلالي" والطبقة الوجهية من القالب التداولي التي مرّ بنا أنها تخلو خلواً تاما من السمات الوجهية الذاتية المعهودة.

2.2.3.2. الطبقة التسويرية

يمكن أن تأخذ محمولات الخطاب السردي السمة الجهيّة "غير تام" ويخص ذلك، مثلا، في "النقل المباشر" حيث تُسرد الوقائع أثناء وقوعها كما هو الشأن في النص المبسّط التالي:

(2) "**ينــــزل** المدعوّون من سيارتهم. **يلجون** باب البيت. **يستقبلهم** صاحب البيت مرحّبا. **يتجهون** نحو الموائد المنصوبة في أرجاء الحديقة".

إلاّ أن السائد الغالب، كما هو معلوم، أن ترد محمولات الخطاب على الجهة "التام". بناءاً على ذلك، يكون مقابل النص (2) النص (3):

(3) "**نزل** المدعوون من سيارتهم. **ولجوا** باب البيت. **استقبلهم** صاحب البيت مرحّباً. **اتجهوا** نحو الموائد المنصوبة في أرجاء الحديقة".

3.2.3.2. الطبقة التأطيرية

أهم مواصفات الطبقة التأطيرية هنا هي أنها تتبع المركز الإشاري وتتحدّد قيمُها المكانيةُ والزمانية طبقاً له. تبيّن لنا في فقرة سابقة أن المركز الإشاري المتحكم في الخطاب السردي الموجّه دلالياً مركزٌ إشاري "داخلي" قوامه ذاتان من ورق (سارد ومسرود له) وفضاءان نصّيان مكاني وزماني. من هذا المركز الإشاري الداخلي تستمد الطبقة التأطيرية قيمها. فعلى أساسه تتحدّد دلالات لواحقها المكانية والزمانية. وعلى أساسه أيضًا تتحدّد البنية الإشارية ومخصصات المركبات الاسمية

(تعريف/تنكير) ومنه كذلك تستمد المحمولات الفعلية الدّالة على الوقائع المسرودة قيمها الزمنية. بخصوص القيمة الزمنية لهذه المحمولات يلاحظ أن القيمة النموذجية هي الزمن المضي تماشياً مع الجهة النموذجية "التام".

3.3.2. القالب النحوي

من المعلوم لدينا أن كيفية اشتغال قوالب نموذج مستعملي اللغة تقضي بأن يكون القالب النحوي مَصبّاً لا للقالبين المركزيين التداولي والدلالي فحسب بل كذلك للقوالب المساعدة المعرفي منها والاجتماعي والمنطقي والإدراكي.

وتقضي كيفية اشتغال النموذج، تبعاً لذلك، أن ترد بنية الخطاب السطحية (الصرفية-التركيبية- التطريزية) عاكسة للبنيتين التداولية والدلالية والبنيات الممثل لها في القوالب المساعدة على أساس أنها تحقّقٌ صوريّ لهذه البنيات.

وينطبق هذا المبدأ العام طبعاً على علاقة القالب النحوي بالقوالب الأخرى كما سنبين في ما يلي.

1.3.3.2. القويلب الصّرفي:

أوّل ما يلاحظ عن بنية الخطاب السردي الصّرفيّة خلوّها من كل الصُّرفات التي تسخّر عادة لتحقيق قيم طبقات القالب التداولي البلاغية والعلاقية باستثناء الصرفات التي يتوسّل بها للتعبير عن النادر من السمات الواردة في هذه الطبقات كصيغة الإخبار مثلاً.

في مقابل ذلك، تتوافر في البنية السطحية كل الصرفات التي تحقق قيم طبقات القالب الدلالي الوصفية والتسويرية والتأطيرية. وقد ترد فيها

كذلك صرفات تحقق سمات وافدة من قوالب مساعدة كالسمات الإجتماعية مثلاً.

2.3.3.2. القويلب التركيبي

فيما يخص رتبة المكونات داخل الخطاب السردي، يمكن التمييز بين ترتيبين: ترتيب "طبيعي" وترتيب موسوم.

(أ) يكون الترتيب "طبيعياً" حين تتوالى جمل القطعة الواحدة وقطَعُ النص الواحد وفقاً لتوالي الوقائع الزمني، حين يرد ترتيب هذه المكونات عاكساً لترتيب الوقائع في عالم الواقع (أو في أي عالم من العوالم الممكنة).

في هذه الحالة، تكون رتبة المكونات خاضعة لأحد مبادئ الترتيب العامة، "مبدإ الانعكاس" الذي عرضنا له مع مبادئ أخرى في فصل سابق.

من أمثلة الترتيب الطبيعي ما نجده مثلاً في النصين (2) و (3) حيث ورد توالي الجمل مطابقاً لتوالي الوقائع المسرودة.

(ب) ويكون الترتيب موسوماً إذا تدخّل أحد المبادئ التي من شأنها أن "تحيّد" مبدأ الانعكاس وتغير الترتيب الطبيعي.

من هذه المبادئ "مبدأ الإبراز التداولي" الذي يؤدّي تدخله إلى تقديم مكوّنات (جمل أو قطع) حقها التأخير لو ظلّ يحكم رتبتها "مبدأ الانعكاس"[(2)]. من الأمثلة المعروفة في هذا الباب ما ينتج عن استعمال تقنية "السرد الرجعي" (« Flash-back ») حيث يُستهل السرد بالواقعة التي تُعَدّ أهمَّ الوقائع، أيّاً كان موقعها من التوالي الزمني، ثم يتم بعدها سردُ الوقائع الأقل أهمية وإن كانت سابقة.

للتمثيل لذلك، دعْنا نفترض أن أهم واقعة في النص (3) هي الواقعة الأخيرة واقعة التوجه نحو الموائد المنصوبة في أرجاء الحديقة. إذا أردنا أن نؤشر إلى أهمية هذه الواقعة قدّمناها على ما يسبقها زمنا:

(4) "اتجه المدعوّون نحو الموائد المنصوبة في أرجاء الحديقة. كانوا قد نزلوا من سياراتهم وولجوا الباب حيث استقبلهم صاحب البيت مرحّباً..."

ولنختم الحديث عن الرتبة بالتساؤل التالي: أي الترتيبين أكثر حياداً وأضمن للسرد الموضوعي؟

لاشك أن الترتيب الطبيعي، غير الموسوم، هو الترتيب الأكثر ملاءمة للخطاب السردي الصّرف إذ يترك الوقائع تُسرد حسب تواليها الزمني الطبيعي وكأنها "تسرد نفسها" على حد تعبير بنفنيست.

يجب في نهاية هذا العرض التذكير بأن السرد الذي حاولنا رصد خصائصه هنا يشكّل في الواقع حالة قصوى قلما يصل إليها ويظل عنيها خطاب سردي كامل. فالغالب ألاّ يستطيع منشئ الخطاب الحقيقي (القاص أو الروائي) أن يلتزم الحياد التام وأن يمتنع كليا عن "التسرّب" ولو على استحياء-إلى خطابه، والغالب، بالتالي، أن يشتغل القالب التداولي -ولو بكيفية متقطعة- أو أحد عناصره (الطبقة الوجهية على الخصوص) إلى جانب القالب الدلالي.

3. أنماط الخطاب / أنماط اللغات

من الميسور ملاحظته التقاطعُ الواضح بين هذا التنميط للخطابات وتنميط اللغات الذي اقترحناه في الفصل السابق. ويمكن حصر أهم مواطن هذا التقاطع في ما يلي:

(1) ينطلق التنميطان كلاهما من نموذج مستعملي اللغة وكيفية اشتغال قوالبه؛

(2) يقوم التنميطان على مبدإ الانتقاء التغليبي، تغليب قالب على قالب؛

(3) يتأرجح التغليب، في التنميطين معاً، بين تغليب القالب التداولي على القالب الدلالي وتغليب القالب الدلالي على القالب التداولي؛

(4) يفضي كلا التنميطين إلى متواصلة قطباها نمط موجّه تداوليا ونمط موجّه دلاليا.

لهذا التناظر بين تنميط اللغات وتنميط الخطابات من المزايا مالا يتطلب برهنة أو تدليلاً. من أهم هذه المزايا أنه يكشف عن الترابط العضوي الفعلي بين اللغات وبين ما تفرزه من خطابات. ومن أهمها كذلك–ولعلها مزية المزايا– أنه يتيح مد الجسور بين مجالين يعدّان منفصلين، مجال التنميط ومجال "تحليل الخطاب" وأنه يسمح، بذلك، لنظرية النحو الوظيفي إلا تتعدّد قطاعاتها وأن تضطلع بالمهمتين معاً متوسّلة جهازا واحدا.

من الطبيعي أن يُفضي بنا الحديث عن التقاطُع بين تنميط اللغات وتنميط الخطابات إلى التساؤل التالي: هل لأحد التنميطين أسبقية منطقية على الآخر؟ أو، بتعبير آخر، هل يحكم تنميط اللغات تنميط الخطابات ويحدّده؟

تتلخص الإجابة التي تتيحها معلوماتنا الحالية في مايلي:

من الممكن قوله بوجه عام، ودون قطعيّة طبعاً، أن جميع اللغات التي نعرفها قادرة على إفراز الخطابات الواردة في التصنيفات المتداولة، حيث لا يمكن القول إن لغات معينة عاجزة عن إفراز أصناف معينة من

الخطاب. ولئن كان ثمة صنف خطابي ما غير متداول لأسباب[3] في لغة ما فذلك لا يعني البتة أن هذه اللغة عاجزة عضوياً (=بنيوياً) عن إنتاجه.

مع ذلك، يجب أن نتوقع أن يكون إنتاج الخطاب الموجّه تداوليا أيسر في اللغات الموجهة تداوليا منه في اللغات الموجّهة دلالياً وعكس ذلك صحيح. ولعلّ مما يؤيد هذا التوقع الحدس السائد والزعم الشائع بأن إنتاج الخطاب الشعري أغزر في اللغات الموجّهة تداوليا كاللغتين العربية والألمانية منه في لغات أخرى.

كلمة أخيرة الآن عن التقاطع بين التنميطين تتعلّق بتداخلهما في صيرورة التطور.

من التجليات المنتظرة لهذا التداخل أمران:

(1) **أوّلاً**، أن يُسهم تكاثر إنتاج نمط خطابي ما في لغة ما في نقل هذه اللغة من نمط لغوي إلى نمط آخر. تفسير ذلك أن تكاثر انتاج نمط خطابي معين يمارس ضغطاً تدريجياً على اللغة المعنية بالأمر كي تُفرز بالتدريج ما يلائم ذلك النمط الخطابي؛

(2) **ثانياً**، قد تكف لغة ما عن إنتاج نمط خطابي معين -أو تقلل من إنتاجه- إذا ما نُقلت تحت تأثير عوامل أخرى (داخلية أو خارجية) إلى نمط لغوي لا يُسعفها في الاستمرار في إنتاج ذلك النمط الخطابي.

إذا ظهر أن هذين التوقعين ما يدعمهما مراسيّاً، جاز أن نضيف إلى مزايا التنميطين المقترحين هنا مزية تعزيز توحيد نظرية النحو الوظيفي التي تصبح آنذاك قادرة على التوسل بنفس الجهاز (المتمثل في نموذج مستعملي اللغة) لا لرصد الأنماط اللغوية والأنماط الخطابية فحسب بل كذلك لرصد ما يطرأ على هذا الأنماط من تطور باعتبار تأثير بعضها في صيرورة بعض.

خلاصة:

اتضح أن المعايير المعتمدة حالياً في نظرية النحو الوظيفي قاصرة عن أن تفضي إلى تنميط للخطابات يرقى إلى الكفاية المنشودة.

لتدارك هذا القصور -أو بعض جوانبه على الأقل- اقترحنا إدراج تلك المعايير في مشروع تنميط عام بنيناه على نموذج مستعملي اللغة وكيفية اشتغال قوالبه وعلى مبدإ التغليب خاصة.

وتسنّى لنا، بذلك، أن نربط بين تنميط الخطابات وتنميط اللغات وأن نرصد، بالتالي، تداخلات أنماط الخطاب وأنماط اللغات وإسهام هذه التداخلات في تطور اللغات والخطابات على حدّ سواء.

وبفضل إرجاع تنميط اللغات وتنميط الخطابات إلى الاختلاف في تغليب قوالب نفس الجهاز، جهاز نموذج مستعملي اللغة، تأتى لنا أن نخطو خطوة إضافية نحو هدفنا الأساسي: توحيد نظرية النحو الوظيفي.

الــــهوامــــش

(1) نذكّر للمزيد من التوضيح، أن هذه الظاهرة هي ما يسميه بارث (بارث (1966)) "تطفلات الكاتب" (« Intrusions d´auteur »).

(2) توحي المعطيات بوجوب التمييز بين "النمط الجملي" وبين الحمولة الإنجازية، بين الصيغة الصرفية-التركيبية- التطريزية وبين ما تحمل الجملة من قوى إنجازية، حرفية أو مستلزمة.

مثال ذلك أن للبيت الشعري التالي:

(1) يا ليل الصب متى غده

أقيام الساعة موعده؟

نمطاً جمليا-هو "الاستفهام"- مميّزاً عن القوة الإنجازية الحرفية "السؤال" والقوة الإنجازية المستلزمة "الاستبطاء" (أو "العتاب").

(3) تقارَب هذه الظاهرة، في أدبيات غير أدبيات النحو الوظيفي، على ضوء الثنائية: (« Foregrounding / Backgrounding »).

رفعاً للالتباس، يجدر أن نشير إلى أن هذه الثنائية والتبئير والإبراز التداولي ليست مجرّد بدائل مصطلحيّة لنفس المفهوم، وإنما هي مفاهيم متمايزة وإن تشابهت أو تقاطعت. وكان من المفيد، لو سمح المجال، أن نعقد مقارنة بين هذه المفاهيم الثلاثة لاستجلاء ما يؤالف وما يخالف بينها.

خــاتــمــة

نتمنى أن نكون قد وُفقنا في الوصول إلى ما كنا نتغياه من هذا البحث- أو إلى بعض ما كنا نتغيّاه منه-وهو رصد السبل إلى توحيد نظرية النحو الوظيفي هدفاً وموضوعاً ومقاربة.

تبيّن من خلال مختلف خطواتنا في هذا المسعى أن ضامن تحصيل هذا الهدف هو تأطير الجهاز النواة في هذه النظرية: نموذج مستعملي اللغة: بنحو وظيفي كلي مدمج بدوره في نظرية وظيفية عامة لأنساق التواصل، اللغوية منها وغير اللغوية. وتأتّى لنا، في هذا الباب، الاستدلال على أن من شأن هذه العملية إقدار نظرية النحو الوظيفي على الاضطلاع بثلاث مهام أساسية (إلى جانب مهام أخرى) دُرج عادة على الفصل بينها: (أ) بناء أنحاء للغات الطبيعية و(ب) تنميط اللغات والخطابات التي تفرزها و(ج) رصد ما يلحق كلاً من الأنماط اللغوية والأنماط الخطابية من تطور مع الربط بين هذه المهام الثلاث-وهو الأهم- بإرجاعها إلى بنية نفس النموذج وطريقة اشتغال قوالبه.

تبيّن على الخصوص، أن الفصل بين "لسانيات الجملة" و"لسانيات النص" فصل مفتعل لا يدعمه مبرّر معقول من أي نوع وأن خصائص أقسام الخطاب (بما فيها الجملة والنص) ليست في الواقع إلا تجليّات مختلفة الكم والكيف لنفس البنية الخطابية النموذجية المجرّدة: بنية يتم تحققها الأكمل والأمثل في الخطاب النصي.

وأمكننا إثبات أن تباين اللغات والخطابات آيل إلى الاختلاف في تشغيل قوالب نموذج مستعملي اللغة وبالخصوص إلى الاختلاف في تغليب بعضها على بعض. وتسنّى لنا في هذا الباب بالذات أن نُرجع اللغات على اختلافها والخطابات على تنوع موضوعاتها وأشكالها إلى نمطين أساسيين:

نمط موجّه تداولياً ونمط موجّه دلالياً، يشكّلان قطبين لمتواصلة تتدرج فيها اللغات والخطابات حسب دنوّها من أحد القطبين وابتعادها عنه.

وانتهى بنا البحث، في باب التطوّر، إلى إمكان ردّ مختلف التغيرات التي تطرأ على اللغات أثناء صيرورتها التاريخية إلى مسلسل تحوّل تحكمه عمليتان تطوريتان اثنتان: عملية نقل موضعي يحصل داخل النمط الواحد لا يخرج عنه ولا يتعدّاه وعملية انتقال تُحيل لغة ما من نمط إلى نمط آخر.

ومن مستخلصات البحث في نفس الباب أن التوحيد بين تنميط اللغات وتنميط الخطابات بإرجاع التنميطين كليهما إلى نفس المبدإ والمنطلق يُمكّن من الكشف لاعن علاقات اللغات بما تفرزه من خطابات فحسب بل كذلك عن دور هذه العلاقات وأثرها في تحديد اتجاه تطور الأنماط اللغوية والخطابية.

بعد تحصيل ما أمكننا تحصيله في هذا البحث ذي الطابع النظري، نظل تائقين إلى دراسات ميدانية إضافية تُعمّق البحث في الأُطروحة التي دافعنا عنها، أطروحة التوحيد الشامل لنظرية النحو الوظيفي، إلى دراسات تبين صحة ما افترضناه وزعمناه واستدللنا له برصد مواطن ضعفه وقصوره والكشف عمّا يشوبه من مزالق وأخطاء. من أهم ما ننتظره ونتوق إلى إنجازه بحوث تمحص مدى ورود تلك الافتراضات ومعقولية تلك المزاعم في مجال نمطية وتطور اللغة العربية وجدواها في ضبط موقع فروعها الدوارج الحالي من فصحاها ومن لغات أخرى.

المــراجــع

الأوراغي، محمد،

(1998) الوسائط اللغوية: تثبيت الوظائف على النحو الخاص. أطروحة دكتوراه. الرباط: كلية الآداب.

البوشيخي، عز الدين،

(1998) قدرة المتكلم التواصلية وإشكال بناء الأنحاء. أطروحة دكتوراه مكناس: كلية الآداب.

الزهري، نعيمة،

(قيد الطبع) التعجب في اللغة العربية. أطروحة دكتوراه. عين الشق الدار البيضاء: كلية الآداب.

المتوكل، أحمد،

(1985) الوظائف التداولية في اللغة العربية. الدار البيضاء: دار الثقافة.

(1986) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. الدار البيضاء: دار الثقافة.

(1987أ) من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية. الدار البيضاء: دار الثقافة.

(1987ب) من قضايا الربط في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ

(1988أ) قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية. الرباط: اتحاد الناشرين المغاربة.

(1988ب) الجملة المركبة في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.

(1989) اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري. الرباط منشورات عكاظ.

(1993أ) الوظيفية والبنية: مقاربة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.

(1993ب) آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي. الرباط: منشورات كلية الآداب.

(1995) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي-التداولي. الرباط: دار الآمان.

(1996) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي-التركيبي. الرباط: دار الآمان.

(2001) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص. الرباط: دار الأمان.

Abney, S. (1987) : The english noun phrase and its sentential aspect. Ph. D., Cambridge, Mass : MIT.

Almakari, A. (1987) : Topique et Focus en Hassaniyya: approche fonctionnelle. Thèse de 3e cycle. Rabat. Faculté des lettres.

Barthes, R. (1970) : S/Z. Paris : seuil

Benkour, A. (1987) . Les constructions thématiques en arabe marocain. Thèse de 3e cycle. Rabat : Faculté des lettres.

Benveniste, E (1966) : Problèmes de linguiste générale. Paris : Gallimard

Berg, M. van den (1998) : " An outline of a pragamatic functional Grammar." In: Den, M. Hannay and M.Bolkestein (eds.)

Bolkestein,. M: ,,Cohesiveness and syntactic variation : quantitative
(1985) vs qualitative grammar".
In: M.Bolkestein et al. (eds. 1985 a)
(1992) "Limits to layering : locatability and other problems."
In: M. Fortescue et al. (eds.)
(1998) « What to do with Topic and Focus ? Evaluating
pragmatic information." In: M. Hannay and M.
Bolkestein (eds.)

Bolkestein, A. M ; **Groot, C de and J. L. Machenzie (eds.)**
(1985a) Syntax and Pragmatics in Functional Grammar.
Dordrecht: Foris.
(1985b) Predicates and terms in Functional Grammar.
Dordrecht: Foris.

Bouideh, M. : Du terme au syntagne en grammaire fonctionnelle.
(1990) Thèse de 3e cycle. Rabat : Faculté des lettres.

Boukhris, F. : Le focus en berbère : approche fonctionnelle. Mémoire
(1984) de CEUS. Rabat : Faculté des lettres.

Chomsky, N. : Essays on form and interpretation. Elsevier : North-
(1977) holland.

Comrie, B. : Language universals and linguistic typology. Oxford :
(1981) Blackwell

Connolly : Discourse and pragmatics in functional grammar.
(1997) Berlin : Mouton de Gruyter

Cuvalay, M. : "The E-structure in Functional Grammar : Towards a
(1995) consistent treatment of Tense, Mood, Aspect and
Illocutionary Force:" WPFG 59.

Dik, S.C. :
(1978) Functional Grammar. Amsterdam : North-Holland.
(1980) Studies in functional grammar. New York : Academic

Press.
"Formal and sematic adjustement of derived
(1985) constructions". In: M.Bolkestein et al (eds. 1985 b)
"On the notion "Functional explanation"". WPFG 11.
(1989) The theory of Functional Grammar. part I: The structure of the clause. Dardrecht: foris.
(1986) "Some developments in Functional Grammar ; predicate
(1990) formation". In : F. Aart and T. van Els (eds.) Contemporary dutch liguistics. Washington : Georgetown University press.
(1994) "Computational description of verbal complexes in English and Latin. "In : E. Engberg – Pedersen et al. (eds) Function and expression in functional Grammar. Berlin ; Mouton de gruyter.
(1997a) The Theory of Functional Grammar Part I: the structure of the clause. Second revised version. Berlin ; Mouton de Gruyter.
(1997b) The Theory of Functional Grammar. Part II : complex and derived constructions. Berlin : Mouton de Gruyter.

Dik, S.C. and K. Hengeveld
(1990) The hierarchical structure of the clause and the typology of perception verbs". WPFG 37.

El kettani, O. : L'interrogation en Arabe Egyptien. Thèse de 3° cycle.
(1993) Rabat : Faculté des lettres.

Geluykens, R. : From discourse process to grammatical construction .
(1992) On left – dislocation in English. Amsterdam . Benjamins. On Understanding Grammar. New York : Academic press.

Givon, T; :
(1983) Topic continuity in Discourse : a quantitative crosslinguistic study. Amsterdam : Benjamins.

(1994) Functionalism and grammar. Amsterdam: Benjamins.

Grice, H.P. : "Logic and Conversation". In : P. Cole and J. Morgan
(1975) (eds.) Speech acts. Syntax and Semantics 3. New York: Academic Press.

Groot, C. de : "The structure of predicates and verb agreement in
(1981) Hungrarian" In: S. Daalder and M. Gerristen (eds.) Linsguistics in the Netherlands 1981 Amsterdam : North- Holland.
(1990) "Morphologry and the typology of expression rules". In : M. Hannay and E. Vester (eds.) Working with Functional Grammar : Descriptive and Computational Applications. Dordrecht : Foris

Gula, J.A. : "Combining Functional Grammar and Rhetorical
(1997) Structure Theory for discourse representation". In: J. Connolly et al. (eds.)

Haliday, M.A.K : "Language structure and language function". In J.
(1970) Lyons (eds.) New Horizons in Linguistics. Harmondsworth : Penguin

Hanny. M. and M.A. Bolkestein (eds.)
(1998) Functional Grammar and Verbal Interaction. Amsterdam: Benjamins.

Harakat, S. : La modalité en Grammaire Fonctionnelle. Thèse de 3[e]
(1998) cycle. Rabat : Faculté des lettres.

Hawkins John. A, :Comparative Typology of English and German. Croom Helm
(1986)

Hengeveld, K. : "Illocution, mood and modality in Functional
(1988) Grammar of Spanish". Journal of Sematics 6.3/4.

(1990) "Semantic relations in non-verbal predication". In : J. Nuyts; M. Bolkestein and C. vet (eds) Layers and Levels of Representation in Language Theory. A Functional View. Amsterdam: Benjamins.

(1992) Non-verbal Predication : Theory, Typology, Diachrony. Berlin : Mouton de Gruyter.

(1997) "Cohesion in Functional Grammar".In J. Connolly et al. (eds)

(2002) The architecture of Functional discourse grammar In : Marckenzie and Ganzales-gamez (eds).

Jadir, M. : Topicalité, focalité et structure du texte narratif :
(1993) Etude appliquée à Germinal de Zola. Thèse de 3e cycle. Rabat : Faculté des Lettres.

Jakobson, R : Essais de linguistique générale. Paris Minuit.
(1966)

Johnson-Laird,
(1993) P.N .Mental Models. Cambridge : CUP.

Jong, J. de : "On the treatment of Focus phenomena in
(1981) Functional Grammar". In : T. Hoekstra et al. (eds) Perspectives on Functional Grammar. Dordrecht : Foris.

Keenan, E.L., :
(1978) Language variation and the logical structure of Universal Grammar. In: H. Seiler (ed). Language Universals. Tubingen: Gunter Narr Verlag

Keizer, E. : "Predicates as referring expressions". In : M.
(1992) Fortescue et al. (eds.) Layered Structure and Reference in a Functional Prespective : Amsterdam : Benjamins.

Korst, van der :
(1987) "Twelve sentences : a translation procedure in terms of Functional Grammar". WPFG 19.

Kroon, C. "Discourse markers, discourse structure and
(1997) Functional Grammar". In : J. Connoly et al. (eds.)

Levelt, Willem, J.M. :
(1989) Speaking. From intention to articulation. Combridge Press

Lightfoot, David W. :
(1978) Principles of Diachronic Syntax. Cambridge University Press.

Lyons, J.
(1977) Semantics. Cambridge : CUP.

Mackenzie, L.
(1998) "The Basis of syntax in the holophrase". In : M. Hannay and M. Bolkastein (eds.)

Moutaouakil, A. :
(1984) "le Focus en Arabe : Vers une analyse fonctionnelle" Lingua 64
(1988) Essais en Grammairs Fonctionnelle. Rabat : SMER.
(1991a) « On representing implicated illocutionary force : grammar or logic ? » WPFG 40.
(1991b) "On constraining intra-clausal pragmatic function assignment". Paper. Rabat : Faculté des lettres.
(1992) « Discourse continuity maintenance in standard modern Arabic ». In : G. Bernini and D.Ricca (eds.) Eurotyp working papers I/2
(1993a) "On the lavering of the underlying clause structure in functional Grammar". WPFG 45.
(1993b) "Reflections on the layered underlying

representation in Functional Grammar". Paper. Rabat : Faculté des Lettres.

(1996) « On the layering of the underlying clause structure in Functional Grammar ». In : B. Devriendt et al. (eds.) Complex structure : A Functionalist Perspective. Berlin: Mouton de Gruyter.

(1999) « Exclamation in Functional Grammar : sentence type, ilocution or modality ? » WPFG 69

(2000) Reflections on the Layered Underlying Representation in Functional Grammar. Casablanca : Afrique – Orient.

(2002) Discourse Structure, the Generalized Parallelism Hypothesis and the Architecture of Functional Grammar
In: Mackenzie and Gamez-Gonzales (esd): A New Architecture for Functional Grammar. Berlin: Mouton de Gruyter.

Msougar, A. (1998) :La politesse dans le langage : son statut, sa fonction et son expression. Thèse de 3e cycle. Rabat : faculté des Lettres.

Nacer-Idrissi, A. (1994) : La force illocutionnaire dans la phrase enchâssée : : Problèmes d'existence et de représentation. Thèse de 3e cycle. Rabat : Faculté des Lettres.

(2002) : Morphologie derivationnelle et morphologie flexionnelle. Cas du predicat en Arabe Marocain. Thèse de Doctorat Rabat : Faculté des Lettres.

Oussikoum, S. (2002) : Pragmatique et ordre des constituants en Berbère. Doctorat national Rabat Faculté des Lettres.

Rebou, A. (1997) : « What (if anything) is accessibility ? A relevance- : oriented criticism of Ariel's Accessibility theory of referring". In J. Connolly et al. (eds.)